

التقديم والتأخير في القرآن الكريم

أ.د. هاني عبد المقصود الفرنواني

عميد كلية الآداب بجامعة أسيوط سابقا

أستاذ بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام

التقديم والتأخير في القرآن الكريم

أ. د. هاني عبد المقصود الفرنواني

عميد كلية الآداب بجامعة أسيوط سابقاً

أستاذ بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام

المقدمة

التقديم والتأخير من الأبواب التي يتداخل فيها البحث النحوي والبحث البلاغي، وفي الحقيقة فإنه لا فاصل حقيقي بينهما؛ فالبلاغة هي غاية النحو، ولا سبيل إليها إلا من خلال تحري أحكامه. أمّا الدرس القرآني فإدراك سر البلاغة هو الغاية القصوى؛ ولهذا وجدنا البلاغيين والنحاة كلاهما يعمل لنفس الغاية، وربما تقمصّ النحاة ثوب البلاغيين بحماس أشد أحياناً. ولم لا والغاية كتاب الله، وما قامت علوم العربية إلا لخدمته. وليست هناك حدود فاصلة بين البلاغيين والنحويين في هذا الباب؛ وذلك أنّ البلاغة تبدأ من حيث انتهى النحو.

والتقديم والتأخير عند النحاة: هو نقل اللفظ عن رتبته في نظام الجملة العربية، فرتبة الفاعل قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر. فإذا جاء الكلام على عكس ذلك قيل: إنَّ فيه تقديماً وتأخيراً⁽¹⁾.

وهو من أقدم المصطلحات في العربية فقد نقل عن ابن عباس - رضي الله عنهما - تخريجه للعديد من الآيات عليه⁽²⁾. وتابع على ذلك سيبويه⁽³⁾ وسائر

(1) وبالتالي لا يقال إن الفاعل مقدم على المفعول وكذا المبتدأ لأنه كما قال الزمخشري: لا إزالة فيه عن موضعه، وإنما يقال: مقدم ومؤخر للمزال لا للقرار في مكانه. انتهى (الكشاف: 93/2 - تفسير الآية 69 من المائدة).

(2) يراجع ص 13، 14.

(3) سيبويه: 65/1.

النحاة فيما لا يحصى من الآيات. وصرح الأخفش⁽¹⁾، والزجاج⁽²⁾، ومكي⁽³⁾، وصاحب المنسوب للزجاج⁽⁴⁾ بأنه كثير في القرآن.

قال الزركشي: هو أحد أساليب البلاغة فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق⁽⁵⁾. انتهى.

وقد اختلف في عدّه من المجاز، فعده ابن قتيبة⁽⁶⁾ منه، لأنّ تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل نقل لكل واحد منهما عن رتبته وحقه.

قال الزركشي: والصحيح أنّه ليس منه فإنّ المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع⁽⁷⁾.

انتهى. وتابعه السيوطي⁽⁸⁾.

(1) معاني القرآن للأخفش: 301/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 117/4.

(3) البحر المحيط: 20/1.

(4) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 701/2.

(5) البرهان: 233/3.

(6) تأويل مشكل القرآن: 32.

(7) البرهان: 233/3.

(8) الإتيان: 41/2.

ويعبرُ النحاة أحياناً عن التقديم والتأخير بلفظ القلب. يقول د. عبد الفتاح الحموز: فلفظة القلب تطالعنا في كتاب سيبويه⁽¹⁾ مراداً بها التقديم والتأخير⁽²⁾. انتهى.

ويقول د. المختون: يطلق القلب على تقديم ما حقه التأخير كتقديم المسند على المسند إليه، وتقديم بعض المعمولات (على عواملها)⁽³⁾. انتهى.

وهذا واضح عند ابن قتيبة حيث يقول: ومن المقلوب أن يقدم ما يوضحه التأخير ويؤخر ما يوضحه التقديم كقوله تعالى: {فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله}⁽⁴⁾ التقدير: مخلف رسله وعده⁽⁵⁾ انتهى.

وقال السيرافي في باب التقديم والتأخير: اعلم أن الشاعر قد يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه فيجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه. فمن ذلك قول الأخطل⁽⁶⁾:

مثل القنافظ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سواتهم هجر

(1) سيبويه: 50/2.

(2) ظاهرة القلب المكاني: 15.

(3) مجلة كلية اللغة العربية- العدد 11- جامعة الملك سعود: 267.

(4) إبراهيم: (47).

(5) تأويل مشكل القرآن: 193.

(6) من البسيط. معاني القرآن للأخفش: 134/1. وقد ذهبت عدة مراجع إلى التصريح بأن البيت مقلوب منها: مجاز القرآن: 203/2، المحتسب: 118/2، ابن الشجري: 367/1، معنى اللبيب: 699/2- الباب الثامن، وكذا هو عند ابن قتيبة المقلوب. وتعريفه للقلب: هو تقديم ما يوضحه التأخير وتأخير ما يوضحه التقديم أي أن تعريف القلب هو التقديم والتأخير (تأويل مشكل القرآن: 194).

أراد: بلغت سواتهم هجر. وذلك وجه الكلام.

وقال النمر بن تولب⁽¹⁾:

فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما
وإن أنت حاولت أسبابها فلا تتهيّبك أن تقدما

أراد: فلا تتهيّبها لأن المنية لا تهاب أحداً.

وأما قول الشاعر⁽²⁾:

وتركب خيل لا هواده بينها وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

ففيه وجهان: أحدهما ما ذكرناه من التقديم والتأخير، وذلك أنّ الضياطرة هم الذين يشقون بالرمح لقتلهم بها. ولو قال قائل: إنّ التقديم والتأخير فيما ذكرناه ليس من الضرورة، لم يكن عندي بعيداً، لأنّها أشياء قد فهمت معانيها، وليست بأبعد من قولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي، والخاتم في إصبعي. قال الله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَقَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾⁽³⁾ وإنما العصبه تنوء بالمفاتيح⁽⁴⁾. انتهى كلام السيرافي.

وما أطلق عليه السيرافي - هنا - مصطلح "التقديم والتأخير" تناوله غيره تحت مصطلح القلب واستشهدوا بنفس الشواهد⁽⁵⁾.

(1) من المتقارب. ابن السجري: 367/1. من القلب، الاقتضاب: 363. من القلب مغنى اللبيب: 695/2 - الباب الثامن. من القلب.

(2) من الطويل: معاني القرآن للأخفش: 135/1 ذكره ضمن شواهد القلب، مجاز القرآن: 110/2 ضمن شواهد القلب، تأويل: 198. عدة مما قلب على الغلط، الصاحبى: 330 من القلب.

(3) القصص: (76)

(4) شرح كتاب سيويه: 216:212/2 . مختصراً.

(5) راجع هوامش الشواهد الثلاثة السابقة، أما الآية فسيرد فيها بحث ص 45.

وأورد الزركشي بعض الآيات كأمثلة للتقديم والتأخير، ثم أوردها بعينها كأمثلة للقلب. فمن ذلك: قوله تعالى: {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ} (1) أي خلق العجل من الإنسان. أورده كمثال للتقديم والتأخير (2)، ثم للقلب (3).

ومثله قوله تعالى: {فَإِنَّهُمْ عَدَوُ لِي إِلَّا رِبَّ الْعَالَمِينَ} (4) أي: فأنا عدو لهم (5). وقوله {وَأَنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ} (6) أي: لشديد لحب الخير (7).

وأبو حيان لا يفرق بين المصطلحين ويستخدمهما في آية واحدة بنفس المضمون ففي قوله تعالى: {أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ} (8) قال: دعوى القلب ليس بجيد فينزه كلام الله عنه. وقيل: الآية على التقديم والتأخير (9). انتهى، تقدير: اتخذ هواه إلهه (10).

أمّا تنزيهه كلام الله عنه فمراده اللفظ لا المضمون كما ينزهون القرآن عن لفظ حروف الزيادة ويسمونها توكيدا، وينزهون القرآن عن العطف على التوهم،

(1) الأنبياء: (37).

(2) البرهان: 281/3.

(3) البرهان: 289/3.

(4) الشعراء: (77).

(5) البرهان: 282/3. شاهد للتقديم والتأخير، 291/3. شاهد للقلب.

(6) العاديات: (8).

(7) البرهان: 282/3 شاهد للتقديم والتأخير، 291/3 شاهد للقلب.

(8) الفرقان: (43).

(9) البحر المحيط: 312/7.

(10) سيرد بحث في الآية ص 10-11.

ويطلقون عليه "العطف على المعنى"، ويتحرّجون من لفظ فعل الأمر إذا كان دعاء ويطلقون عليه "فعل دعاء" أو "أمر دعاء".

ويرى د. الحموز أنّ القلب المكاني من مسائل التقديم والتأخير⁽¹⁾. ويرى د. المختون أنّ القلب أعمّ من التقديم والتأخير؛ لأنّه يشمل القلب في الجملة وفي اللفظة المفردة أي قلب الحروف⁽²⁾.

وأرى أنّ التطبيق القرآني يشهد بأنّهم استخدموا كلا المصطلحين بنفس المعنى، وكثيراً ما نجد أبا حيان والسمين والسفاقي يقولون: القلب يختص بالضرورة، أو التقديم والتأخير يختص بالضرورة، والمعنى واحد. وربما تفاوتت عبارتهم في نفس الآية كما سيأتي بعد تفصيله⁽³⁾.

وسنتناول هذا البحث من خلال ثلاثة فصول وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: التقديم والتأخير أغراضه وعمله وقياسه.

الفصل الثاني: اتجاهات النحاة في الحمل على التقديم والتأخير.

الفصل الثالث: تساؤلات ومباحث في "التقديم والتأخير في القرآن".

(1) ظاهرة القلب: 173.

(2) مجلة كلية اللغة العربية - جامعة الملك سعود: 301.

(3) سيرد تفصيل ذلك ص 54 وما بعدها.

الفصل الأول التقديم والتأخير أغراضه وعلله وقياسه

المبحث الأول أغراض التقديم والتأخير

اهتم النحاة والبلاغيون بالتقديم والتأخير أيما اهتمام وذلك لأنه واقع في القرآن كثيرا ويضفي على المعنى جمالا وروعة ولذا اعتنوا ببيان أغراضه وذلك على النحو الآتي:

أولاً: العناية والاهتمام

نقل عن سيبويه قوله: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم⁽¹⁾. انتهى. وتابعه على ذلك سائر النحاة. وانتصر لذلك أبو حيان وخطأ ما سواه⁽²⁾.

ثانياً: الاختصاص

قال السيوطي: ذهب ابن الأثير وابن النفيس والسكاكي وغيرهم إلى أن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص. وكاد أهل البيان يجمعون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً⁽³⁾. انتهى. وذهب الزركشى إلى أن هذا غالب وليس لازماً ونقله عن محققى البيانين⁽⁴⁾.

(1) لم أعثر على هذا النص - بعد - في كتاب سيبويه ونقلناه عن الدر اللقيط: 16/1، البرهان: 235/3، الإتيان: 52/2 - النوع 55.

(2) البحر المحيط: 16، 24/1.

(3) الإتيان: 51/2.

(4) البرهان: 237/3.

ثالثاً: البيان

عده أبو حيان أحد أساليب البلاغة والفصاحة⁽¹⁾. وكذا قال الزركشى⁽²⁾. في قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ} ⁽³⁾ قال ابن الزمكاني: قدم المفعول الثاني "لله" على المفعول الأول "شركاء الجن" ليفيد أنه لا ينبغي أن يكون لله شريك مطلقاً. أمّا لو قال: وجعلوا الجن شركاء لله لاحتمل أن يكون المنكر هو جعل الجن شركاء لا مطلق الإشراك، فيحتمل أن يكون إشراك غير الجن مذموم⁽⁴⁾. انتهى.

أغراض التقديم عند الزمخشري

للزمخشري مقام خاص عند البيانين؛ فهو وإن كان قائمة في علم النحو، إلا أنه يقف عند البيانين بإزاء سيبويه عند النحويين. وإذا كان عبد القاهر يخلص إلى البلاغة من النحو فإنّ الزمخشري يخلص إلى النحو من البلاغة؛ فللمعنى عنده في الإعراب أهمية خاصة؛ ولذا اهتم النحاة بأراء الزمخشري في التقديم والتأخير.

قال أبو حيان: التقديم على العامل عند الزمخشري يوجب الاختصاص وليس كما زعم. ثم نقل عن سيبويه أن الغرض هو العناية والاهتمام، وتابعه عليه، ثم قال: وقد صنّف في ذلك الغزالي، وابن السيد والسهيلي وغيرهم، ونكروا احتجاج كل من القولين وأطالوا في ذلك⁽⁵⁾. انتهى.

(1) البحر المحيط: 31/1.

(2) البرهان: 233/3.

(3) الأنعام: (100).

(4) المجيد في إعراب القرآن: 122.

(5) البحر المحيط: 16/1.

وفي قوله تعالى {إياك نعبد} (1) قال أبو حيان أيضاً: الزمخشري يزعم أنه لا يقدم على العامل إلا للتخصيص فكأنه قال: ما نعبد إلا إياك، وقد سبق أن ذكرنا نص سيبويه، فالتقديم عندنا إنما هو للعناية والاهتمام (2) انتهى.

وأرى أن في بحث هؤلاء الأفاضل وفي كلام أبي حيان نظراً للآتي:
أولاً: الزمخشري لم يقتصر في أغراض التقديم على الاختصاص، بل ذهب أيضاً إلى أن التقديم للعناية والاهتمام كسيبويه سواء.

ففي قوله تعالى: {قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي} (3) قال الزمخشري: قدم الخبر على المبتدأ لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعنى (4). انتهى وهذا مضمون نص سيبويه السابق.

وفي قوله تعالى {فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ} (5) قال: استثنى "إلا من اغترف" من قوله "فمن شرب" والجملة الثانية في حكم المتأخرة إلا أنها قدمت للعناية (6). انتهى.

في قوله تعالى {أرأيت من اتخذ إلهه هواه} (7) ذهب الزمخشري إلى أن الأصل هواه إلهه، وإنما قدم المفعول الثاني للعناية (8). وهذا في منتهى الوضوح.

(1) الفاتحة: (4).

(2) البحر المحيط: 24/1.

(3) مريم: (46).

(4) الكشاف: 11/4.

(5) البقرة: (249).

(6) الكشاف: 143/1.

(7) الفرقان: (43).

(8) الكشاف: 150/4.

ثانياً: في قوله تعالى "إِيَّاكَ نَعْبُدُ" قال الزمخشري: تقديم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى: {أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ؟} (1)، و{قُلْ أَعْبُدُوا اللَّهَ أَدْعَى رَبِّي} (2). والمعنى تحصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة (3). انتهى وقد تابعه على ذلك السمين (4) تلميذ أبي حيان. ولا يعنى ذلك تعارضاً بين كون التقديم للعناية والاهتمام. وكونه للاختصاص والعبارة بالمعنى والسياق، فقد يقتضى المعنى أن يكون التقديم في موضوع العناية وفي آخر للاختصاص. وفي كون التقديم في المثال السابق للاختصاص قيمة أكبر من كونه للعناية، ولهذا لم يحفل السمين بكلام أبي حيان وتابع الزمخشري عليه.

ثالثاً: لم يقتصر الزمخشري على الغرضين السابقين بل تناول البلاغة والبيان أيضاً. ففي قوله تعالى: {وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ} (5). علل الزمخشري تقديم الخبر "مانعتهم" على المبتدأ "حصونهم" بقوله: الفرق بين ظنوا أن حصونهم مانعتهم وبين النظم الذي جاء عليه القرآن أن في تقديم الخبر على المبتدأ دليلاً على فرط وثقوهم بحصانتهما، وفي تصيير الضمير "هم" اسماً لـ "أن" وإسناد الجملة إليه دليلاً على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة، وليس ذلك في قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم (6). انتهى.

(1) الزمر: (64).

(2) الأنعام: (164).

(3) الكشاف: 15/1.

(4) الدر المصون: 55/1.

(5) الحشر: (2).

(6) الكشاف: 56/6 باختصار وتصرف يسير.

المبحث الثاني

الحمل على التقديم والتأخير تفسيراً للمعنى لا للإعراب

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾⁽¹⁾ أعرب مكّي⁽²⁾، وابن الأنباري⁽³⁾، والسّمين⁽⁴⁾، "جهرة" حالاً من الضمير في "قلتم" أي: قلتم ذلك مجاهرين. وجوزه العكبري⁽⁵⁾، وأبو حيان⁽⁶⁾، والألوسي⁽⁷⁾. وإليه ذهب القرطبي أيضاً، وقال: فيكون في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: وإذ قلتم يا موسى. كما جوز أن يكون حالاً من اسم الله تعالى أي: يروه عياناً، وقال: فيكون الكلام على نسقه لا تقديم فيه ولا تأخير. انتهى⁽⁸⁾. وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: إنهم إذا رأوا الله فقد رأوه جهرة، إنما قالوا: جهرةً أرنا الله، فهو مقدم ومؤخر⁽⁹⁾. انتهى. وتابع عليه السيوطي فعَدَّ الآية مما أشكل معناه بحسب الظاهر فلما حمل على التقديم والتأخير اتضح⁽¹⁰⁾.

(1) البقرة: (55) .

(2) مشكل إعراب القرآن: 95/1 .

(3) البيان: 83/1 .

(4) الدر المصون: 368/1 .

(5) التبيان: 64/1 .

(6) البحر المحيط: 211/1 .

(7) روح المعاني: 218/1 .

(8) الجامع لأحكام القرآن: 404/1 .

(9) الإتيقان: 13/2 - النوع 44 .

(10) المصدر السابق .

وانتقد السمين ذلك بقوله: ومثل هذا لا يقال فيه تقديم وتأخير، بل أتى بمفعول

القول (يا موسى..) ثم بالحال من فاعله، فهو نظير: ضربت هنذا قائماً. انتهى⁽¹⁾.

وأرى أن ما قاله السمين هو الأرجح فرتبة المفعول مقدمة على رتبة الحال، ولعل الذين قالوا بالتقديم والتأخير أرادوا تخلص المعنى من الاحتمالات الأخرى، إذ يحتمل في الآية أن يكون الحال من فاعل "نرى" أي: نرى الله ذوى جهرة. وإليه ذهب الزمخشري⁽²⁾ وابن عطية⁽³⁾، والنسفي⁽⁴⁾. وجوزه أبو حيان⁽⁵⁾، والألوسي⁽⁶⁾، كما يحتمل أن يكون حالاً من اسم الله تعالى، أي: نرى الله عياناً ظاهراً غير مستور، وإليه ذهب الأخفش⁽⁷⁾، والطبري⁽⁸⁾، والزجاج⁽⁹⁾، والنحاس⁽¹⁰⁾، والعكبري⁽¹¹⁾، وهو ما نفاه ابن عباس - رضي الله عنهما - بقوله: إنهم إذا رأوا الله فقد رأوه جهرة، فتقديم الحال على جملة مقول القول يخلص المعنى من هذه الاحتمالات، ويعين صاحب الحال.

(1) الدر المصون: 368/1. وفي تنظيره نظر، والأولى أن يكون "ضربت زيدا قائماً"، ف "قائماً"

تحتمل أن تكون حالاً من الفاعل أو من المفعول. وكذلك الحال في الآية ليس بمتعين أن

يكون حالاً من الفاعل، وهو ما ذهب إليه كثير من العلماء كما هو مبين بالأصل.

(2) الكشاف: 69/1

(3) المحرر الوجيز: 278/1

(4) مدارك التنزيل: 52/1

(5) البحر المحيط: 211/1

(6) روح المعاني: 218/1

(7) معاني القرآن للأخفش: 95/1

(8) جامع البيان: 229/1

(9) معاني القرآن وإعرابه: 137/1

(10) إعراب القرآن: 227/1

(11) التبيان: 64/1

والأصل التزام رتب الكلام فالفاعل قبل المفعول، والمفعول قبل الحال أو الظرف، فقول القرطبي⁽¹⁾ والسيوطي⁽²⁾: إن الأصل: قلت جهره يا موسى بتقديم الحال على المفعول من ناحية الصناعة هو التقديم والتأخير، وما ادعياه تقديماً وتأخيراً هو نسق الكلام. وبالتالي يمكن القول بأن كلامهما تفسير معنى لا تفسير إعراب.

في قوله تعالى:

{الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا. قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ} ⁽³⁾ ذهب الكسائي⁽⁴⁾ والفراء⁽⁵⁾، والأخفش⁽⁶⁾، وأبو عبيد⁽⁷⁾، وابن قتيبة⁽⁸⁾، والطبري⁽⁹⁾ والزجاج⁽¹⁰⁾، والنحاس⁽¹¹⁾، وصاحب المنسوب

(1) الجامع لأحكام القرآن: 404/1.

(2) الإتيان: 3/2-النوع 44.

(3) الكهف: (1،2).

(4) إعراب القرآن: 447/2.

(5) معاني القرآن للفراء: 133/2.

(6) معاني القرآن للأخفش: 393 /2.

(7) إعراب القرآن: 447/2.

(8) تأويل مشكل القرآن: 206.

(9) جامع البيان: 127/15.

(10) البرهان: 277/3.

(11) إعراب القرآن: 447/2.

للزجاج⁽¹⁾ والواحي⁽²⁾، والزركشي⁽³⁾، والسيوطي⁽⁴⁾ إلى تخريج الآيتين على التقديم والتأخير على تقدير: الحمد لله الذي أنزل الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً. و"قيماً" حال لـ "الكتاب".

ونقل الطبري بإسناده عن ابن عباس وقتادة تخريجها على التقديم والتأخير، ثم قال: فأخبر ابن عباس بقوله هذا أن "قيماً" مؤخر بعد قوله: ولم يجعل له عوجاً { ومعناه التقديم، بمعنى أنزل الكتاب قيماً... ولا خلاف بين أهل العربية في أن معنى قوله: "قيماً" وإن كان مؤخراً التقديم إلى جانب الكتاب انتهى⁽⁵⁾.

وعد السيوطي الآية مما أشكل معناه فلما علم أنه من التقديم والتأخير اتضح. ونقل عن ابن أبي حاتم أنه أخرج بإسناده عن قتادة هذا التخريج⁽⁶⁾.

(1) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 713/2.

(2) الرهان: 278/3، 279 قال الواحي: وهو قول جميع أهل اللغة والتفسير انتهى. وتابعه الزركشي فقال: وهو قول الأكثر... كيف والقول بالتقديم والتأخير منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما. انتهى.

(3) المرجع السابق.

(4) الإتيان: 13/2 - النوع 44.

(5) جامع البيان: 127 / 15.

(6) الإتيان: 13/2 - النوع 44.

وأعرب مكّي⁽¹⁾ وابن جزّي⁽²⁾ "قيماً" حالاً لـ"الكتاب" أيضاً وظاهر كلامهما موافقة من ذكرنا على حمله على التقديم والتأخير. كما جوزه ابن الأنباري⁽³⁾، والعكبري⁽⁴⁾، أيضاً.

وهذا يكاد يكون إجماعاً بين أئمة العلماء - بدءاً من ابن عباس "رضي الله عنهما" وانتهاءً بالسيوطي - على تخريج الآية على التقديم والتأخير.

في قوله تعالى {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} ⁽⁵⁾ قرأ ابن أبي عبلة: "إلا وسعها"⁽⁶⁾ قال ابن عطية: وهذا فيه تجوز، لأنه مقلوب، وكان وجه اللفظ إلا "وسعته" كما قال تعالى {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ} ⁽⁷⁾، ولكن يجيء هذا من باب أدخلت القلنسوة في رأسي. انتهى⁽⁸⁾.

(1) مشكل إعراب القرآن: 437/1.

(2) التسهيل لعلوم التنزيل: 182/2.

(3) البيان: 99/2.

(4) التبيان: 837.

(5) البقرة: (286).

(6) المحرر الوجيز: 318/2، البحر المحيط: 367/2، الدر المصون: 697/2، المجيد: مجلد 1 ورقة 125. وورد في (مختصر في شواذ القرآن: 18) مضبوطاً "وسعها" وما نقلناه أرجح لأن ابن عطية ضبطه باللفظ فقال: بفتح الواو وكسر السين، وكذا ضبطه أبو حيان والسمين فقالا: جعله فعلاً ماضياً. انتهى وما ضبط باللفظ والخط أرجح مما ضبط بالخط الذي يحتمل التصحيف.

(7) البقرة: (255).

(8) المحرر الوجيز: 318/2.

ونقل أبو حيان⁽¹⁾ والسمين⁽²⁾ والسفاقي⁽³⁾ هذا التخريج عن ابن عطية ولم يتعقبوه بشئ، فدل على جوازهم عندهم. هذا رغم كثرة ما نقلنا عنهم من تصريحهم بإنكار القلب وتنزيههم القرآن عن التخريج عليه⁽⁴⁾. ولهذا يمكن القول أنهم أجازوا هنا ما أنكروه في مواضع سابقة حلاً لإشكال المعنى. والله أعلم.

في قوله تعالى: {فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ}⁽⁵⁾. استشكل العلماء إعادة ذكر العشرة مع كونها مفهومة، وهو خلاف مقتضى الفصاحة⁽⁶⁾. وقد أجاب الزركشي عن ذلك بقوله: في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: فصيام عشرة أيام، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجعتم، وهذا وإن كان خلاف الأصل، لكن الإشكال ألجأنا إليه. انتهى⁽⁷⁾.

وعبارة الزركشي الأخيرة جديرة بالتأمل، إذ هي نص في المسألة.

في قوله تعالى {وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوْكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ}⁽⁸⁾ جوز صاحب إعراب القرآن

(1) البحر المحيط: 367/2.

(2) الدر المصون: 698/2.

(3) المجيد: مجلد 1 ورقة: 125، 126.

(4) يراجع ص 6.

(5) البقرة: (196).

(6) الدر المصون: 319/2، البرهان: 480/2.

(7) البرهان: 480/2.

(8) آل عمران: (73).

المنسوب للزجاج⁽¹⁾، والعكبري⁽²⁾ والسمين⁽³⁾ تخريج الآية على التقديم والتأخير على تقدير: ولا تؤمنوا (تصدقوا) أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم. فاللام على هذا زائدة و"من" منصوب على الاستثناء من "أحد" وخرجها أبو على الفارسي على التقديم والتأخير أيضاً مع تضمين "تؤمنوا" معنى تقروا وتعترفوا. وذلك على تقدير: ولا تقروا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم. وتكون لام "لمن" هنا متعلقة بـ "تقروا" فلا تكون زائدة⁽⁴⁾.

وعلى نحو ذلك خرجها الزمخشري أيضاً⁽⁵⁾. وأورد أبو حيان بحثاً كبيراً في هذه الآية، فجوز ضمنه هذا الوجه، وأورد عدة أوجه أخرى على تقدير تقديم "أن يؤتى" لتكون معمول "ولا تؤمنوا"، وتأخير "لمن تبع دينكم". ونقل معناه عن بعض أئمة التابعين⁽⁶⁾.

وتعدد أوجه الإعراب في الآية مع اتفاق كثير منها على وجه التقديم والتأخير، بالإضافة إلى ورود ذلك عن أئمة التابعين يشهد بأنهم كانوا يعنون بالمعنى أولاً، فلا بأس بالحمل على التقديم والتأخير إذا اقتضاهم عليه المعنى. والله أعلم.

(1) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 676/2.

(2) التبيان: 371/1.

(3) الدر المصون: 251/3.

(4) الدر المصون: 252/3.

(5) الكشف: 180/1.

(6) البحر المحيط: 494/2: 496.

في قوله تعالى {أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هُوَاهُ} (1) ذهب أبو علي الفارسي (2)،
والزمخشري (3)، والبيضاوي (4)، والزرکشی (5)، والسيوطي (6) إلى تخريجه على
التقديم والتأخير على تقدير: اتخذ هواه إلهه. قال السيوطي: الأصل: اتخذ هواه
إلهه، لأن من اتخذ إلهه هواه غير مذموم (7). انتهى

وذهب القرطبي وأبو حيان إلى تخريجه على الأصل. قال القرطبي: كانت
العرب إذا هوى الرجل منهم شيئاً عبده من دون الله، فإذا رأى أحسن منه ترك
الأول وعبد الأحسن، فعلى هذا يعنى: أرايت من اتخذ إلهه بهواه، فحذف
الجار (8). انتهى. وقال أبو حيان: وادعاء القلب ليس بجيد إذ هو من ضرائر
الشعر ونادر الكلام، فينزه كلام الله عنه. ثم فسره كتفسير القرطبي (9).

والقول الأول هو الأرجح للتعليل الذي ذكره السيوطي بالإضافة إلى

الآتي:.

(1) الفرقان: (43).

(2) البرهان: 290/3.

(3) الكشاف: 150/4.

(4) تفسير البيضاوي: 489.

(5) البرهان: 277/3.

(6) الإتيان: 14/2 - النوع 44.

(7) المرجع السابق.

(8) الجامع لأحكام القرآن: 35/13.

(9) البحر المحيط: 501/6.

أولاً: تفسير ابن عباس- رضي الله عنهما- قال: الهوى إله يعبد من دون الله، ثم تلا هذه الآية⁽¹⁾.

ثانياً: قرأ بعض قراء المدينة⁽²⁾: "من اتخذ آلهة هواه" قال أبو حيان: فيه تقديم، جعل هواه أنواعاً، وجعل كل نوع إلهاً آخر. انتهى⁽³⁾

وقرأ بعض أهل مكة والأعرج⁽⁴⁾. وابن هرمز⁽⁵⁾ "إلهة هواه" على وزن فعالة. قال أبو حيان: وفيه أيضاً تقديم، أي هواه إلهة. انتهى⁽⁶⁾.

وإذا كان أبو حيان قد خرج اثنين من القراءات الثلاث في الآية على التقديم والتأخير أفلا يرجح هذا أن تكون الثالثة كذلك؟ والأصل هو اتفاق القراءات في المعنى⁽⁷⁾.

ثالثاً: الذين لم يخرجوا الآية على التقديم خصوصاً بزمان وأناس معينين. وهم العرب في الجاهلية. بل ادعى البعض أنها نزلت في الحرث بن قيس السهمي كان إذا هوى شيئاً عبده⁽⁸⁾. وهو تفسير مرجوح، فالأصل: الحمل على عموم اللفظ لا خصوص السبب⁽⁹⁾. وتقدير القرطبي أن الأصل: "اتخذ إلهه بهواه، فحذف الجار". لا يظهر إلا من خلال سبب النزول المتقدم، في حين أن تقدير

(1) الجامع لأحكام القرآن: 35/13.

(2) البحر المحيط: 501/6.

(3) المرجع السابق.

(4) المحتسب: 123/2.

(5) البحر المحيط: 501 /6.

(6) المرجع السابق.

(7) يراجع كتابنا: "في أصول إعراب القرآن": ص 47 وما بعدها.

(8) البحر المحيط: 501/6.

(9) الإحكام في أصول الإحكام: 1 / 431، المستصفي: 1 / 402، 60، 2، الوجيز: 324.

الفارسي وغيره ظاهر لا يحتاج إلى سبب بعينه، وهو شامل ومطلق صالح لكل زمان ولكل جيل. وهو الأليق بخطاب القرآن.

وقد عدَّ السيوطي هذه الآية مما أشكل معناه ، فلما حمل على التقديم والتأخير اتضح⁽¹⁾. وهي كما قال. والله أعلم

في قوله تعالى {إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ زَكَوَاتِ الَّذِينَ أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ وَلَا يَخَافُكَ بَعْضُ الَّذِينَ أُضَلُّوا بِآيَاتِي وَلَمْ يَرْغَبُوا فِي الْإِيمَانِ أَتَى اللَّهُ الْفِرْعَوْنَ وَآلِ فِرْعَوْنَ كُلَّهُمْ فَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَاطِنَاتٍ} (2) ذهب الفراء⁽³⁾، والزجاج⁽⁴⁾، وابن الأنباري⁽⁵⁾، والعكبري⁽⁶⁾، والقرطبي⁽⁷⁾ إلى أن في الآية تقديماً وتأخيراً على تقدير: رافعك إلى ومتوفيك. قال العكبري لأنه رفع إلى السماء ثم توفي⁽⁸⁾.

ونقله ابن أبي حاتم بإسناده عن قتادة قال: هذا من المقدم والمؤخر، تقديره: إني رافعك إلى ومتوفيك بعد ذلك⁽⁹⁾. وكذا نقله الطبري عن بعض السلف⁽¹⁰⁾.

(1) الإتيان: 14/2 - النوع 44.

(2) آل عمران: (55).

(3) معاني القرآن للفراء: 219/1.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 420/1.

(5) البيان: 206/1.

(6) التبيان: 265/1.

(7) الجامع لأحكام القرآن: 99/4.

(8) التبيان: 265/1.

(9) تفسير ابن كثير: 346/1، الإتيان: 13/2، روح المعاني: 596/1.

(10) جامع البيان: 203/3.

وأيضاً نقله أبو حيان⁽¹⁾ والسفاقي⁽²⁾ وابن كثير⁽³⁾ ولم يضعفوه. وجوزه الألويسي، وقال: وهذا أحد تأويلات اقتضاها مخالفة ظاهر الآية للمشهور المصرح به في الآية الأخرى⁽⁴⁾ وفي قوله صلى الله عليه وسلم: ⁽⁵⁾ "إن عيسى لم يموت وإنه راجع إليكم قبل يوم القيامة" انتهى⁽⁶⁾.

ويؤيد ذلك ما نقله الطبري بإسناده عن ابن عباس أن معنى متوفيك: مميتك⁽⁷⁾. وقد ثبت بالأحاديث أن عيسى حي وأنه ينزل في آخر الزمان فيقتل المسيح الدجال ويكسر الصليب ويقتل الخنزير ويشيع شرعة الحق ثم يموت ويصلى عليه المسلمون⁽⁸⁾. وعد السيوطي هذه الآية مما أشكل معناه فلما حمل على التقديم والتأخير اتضح⁽⁹⁾. وهو كما قال.

(1) البحر المحيط: 473/2.

(2) المجيد: مجلد 1 ورقة: 142.

(3) تفسير ابن كثير: 346/1.

(4) يعنى قوله تعالى: {وما قتلوه وما صلبوه... وما قتلوه يقيناً} (النساء: 157) ولكن قد أجيب عن ذلك بأن المقصود بالتوفي هو أن تموت حتف نفسك، وعلى هذا فلا تتعارض هذه الآية مع قوله {إني متوفيك}. وقد فسر بعضهم التوفي بالنوم، وقالوا: إن عيسى عليه السلام رفع نائماً.. إلى غير ذلك من التأويلات التي لجأ إليها من لم ير الحمل على التقديم والتأخير. يراجع (جامع البيان: 202/3 : 204 ، تفسير ابن كثير: 346/1، روح المعاني 596/1:).

(5) المراجع السابقة.

(6) روح المعاني: 596/1.

(7) جامع البيان: 203/3.

(8) جامع البيان: 203/3، 204، تفسير ابن كثير: 346/1، روح المعاني: 596/1.

(9) الإتيان: 13/2 - النوع 44.

المبحث الثالث

تقارب المعنى علة للقلب

في قوله تعالى: {لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ} ⁽¹⁾ ذهب الفراء إلى أن التقدير: لكل كتاب أجل ⁽²⁾. وتابعه الزركشي ⁽³⁾. قال الفراء: ومثله: {وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ} ⁽⁴⁾ لأن الحق يأتي بها وتأتي به. انتهى ⁽⁵⁾. وتابعه الزمخشري ⁽⁶⁾، والزركشي أيضاً ⁽⁷⁾.

وكذا قرأها أبو بكر ⁽⁸⁾، وأبي ⁽⁹⁾، وابن مسعود ⁽¹⁰⁾، وطلحة ⁽¹¹⁾، وسعيد بن جبير ⁽¹²⁾، {وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ}. والأصل استواء المعنى في

⁽¹⁾ الرعد: (38).

⁽²⁾ معاني القرآن للفراء: 66/2.

⁽³⁾ البرهان: 290/3.

⁽⁴⁾ ق: (19).

⁽⁵⁾ معاني القرآن: 66/2. ويراجع أيضاً: 78/3.

⁽⁶⁾ الكشاف: 27/6.

⁽⁷⁾ البرهان: 290/3.

⁽⁸⁾ معاني القرآن للفراء: 66/2، معاني القرآن وإعرابه: 45/5، إعراب القرآن: 225/4، مختصر في شواذ القرآن: 144، المحتسب: 283/2، الكشاف: 27/6.

⁽⁹⁾ مختصر في شواذ القرآن: 144.

⁽¹⁰⁾ معاني القرآن للفراء: 78/3، إعراب القرآن: 225/4.

⁽¹¹⁾ المحتسب: 283/2.

⁽¹²⁾ المصدر السابق.

القراءات⁽¹⁾. قال الزجاج: والمعنى واحد⁽²⁾. وتابعه ابن جني فقال: فكيف يجوز أن تقول: جاءت سكرة الحق بالموت، وأنت تريد به: وجاءت سكرة الموت بالحق، فيا ليت شعري أيتهما الجائئة بصاحبها؟ قيل لاشتراكهما في المعنى، وقرب إحداها من صاحبها صار كأن كل واحدة منهما جائئة بالأخرى. انتهى⁽³⁾.

وانتقد أبو حيان ادعاء القلب بقوله: ولا يجوز ادعاء القلب إلا في ضرورة الشعر⁽⁴⁾، وتابعه السفاقي⁽⁵⁾. وذلك لأنه إذا كان الحق يأتي بها وتأتي به، وكلاهما جائز، فلا حاجة إلى القلب، وهو خلاف الأصل.

ولكن هذه العلة "تقارب المعنيين" هي أيضاً مسوغهم في ادعاء القلب، ففي قوله تعالى: {فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ} ⁽⁶⁾ قرأ ابن كثير⁽⁷⁾ - أحد السبعة: - {فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ}. قال ابن الضائع: آدم - صلوات الله على نبينا وعليه - هو المتلقي للكلمات حقيقة، ويقرب أن ينسب التلقي إلى الكلمات، لأن من تلقى شيئاً، أو طلب أن يتلقاه فلقاه كان أيضاً قد طلب ذلك لأنه قد لقيه، قال: ولقرب هذا المعنى قرىء بالقلب. انتهى⁽⁸⁾. يعنى قراءة ابن كثير.

(1) يراجع "في أصول إعراب القرآن": ص 47 وما بعدها.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 45/5.

(3) المحتسب: 284/2.

(4) البحر المحيط: 297/5.

(5) المجيد: مجلد 2 ورقة: 93.

(6) البقرة: (37).

(7) السبعة: 154، الكشف: 236/1، 237، الحجة: 18/2، التيسير: 37، النشر: 211/2.

(8) البرهان: 290/3.

وقال ابن قتيبة: ومن المقلوب أن يقدم ما يوضحه التأخير، ويؤخر ما يوضحه التقديم كقول الله تعالى: {قَلَّا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلَهُ} (1) أي: مخلف رسله وعده، لأن الإخلاف قد يقع بالوعد كما يقع بالرسل، فتقول: أخلفت الوعد وأخلفت الرسل. وكذلك قوله سبحانه: {فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ} (2) أي: فإنني عدو لهم، لأن كل من عاديته فقد عاداك. وكذلك قوله: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى} (3) لأنه تدلى للدنو، ودنا للتدلي. ومنه قول الحطيئة (4):

فلما خشيت الهون والغير ممسك على رغمه ما أمسك الحبل حافره

فالوجه أن يقال: ما أمسك الحبل حافره، فقلب لأن الحافر ممسك للحبل لا يفارقه ما دام مربوطاً، والحبل ممسك للحافر. ثم أورد على نحو هذا كثيراً من الشواهد. ثم قال: ونحوه قوله عز وجل: {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ} (5) أي: خلق العجل من الإنسان انتهى كلام ابن قتيبة (6).

وهو جدير بالتأمل فتقارب المعنى هو علة القلب، والقلب هو التقديم والتأخير، أو التقديم والتأخير صنف من القلب. وهم يقلبون الكلام إلى ما يقاربه في المعنى.

(1) إبراهيم: (47).

(2) الشعراء: (77).

(3) النجم: (8).

(4) من الطويل. تأويل مشكل القرآن: 194، جامع البيان: 84/14، مجالس العلماء: 20.

(5) الأنبياء: (37).

(6) تأويل مشكل القرآن: 193:197 مختصراً.

ومن الممكن أن يقال: إذا كان المعنى واحداً كما قال الزجاج⁽¹⁾، فما الحاجة إلى ادعاء القلب؟! فالجواب: أن هذا تقارب وليس مساواة في المعنى، فعبارة الزجاج فيها تجوز. وعبارة ابن جنى⁽²⁾ (لقرب إحداهما من صاحبتها)، وكذا عبارة ابن الضائع⁽³⁾ (لقرب المعنى قريء بالقلب) أدق. وهذا ملاحظ فيما استشهد به ابن قتيبة فإنه لم يغفل النص على أن أحد الوجهين هو الأصل أو الوجه- كما عبر عنه-، والآخر فرع، وقد يقارب الفرع الأصل في القوة أحياناً، فيعبر بأحدهما عن الآخر.

في قوله تعالى: {فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ}⁽⁴⁾ ذهب أبو عبيدة إلى أن في الآية تقديماً وتأخيراً، وأن التقدير: إذا استعدت فاقرأ⁽⁵⁾. وتابعه الإمام البخاري⁽⁶⁾، وابن حجر العسقلاني⁽⁷⁾، والزرکشي⁽⁸⁾، والقرطبي الذي قال: كل فعلين تقاربا في المعنى جاز تقديم أيهما شئت، كما قال تعالى: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى}⁽⁹⁾ المعنى: فتدلى.

(1) تقدم نقله ص .

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) النحل: (98).

(5) مجاز القرآن: 368/1.

(6) صحيح البخاري: 148/3- كتاب التفسير - سورة النحل.

(7) فتح الباري: 236/8.

(8) البرهان: 292/3.

(9) النجم: (8).

ثم دنا، ومثله: {أَقْتَرَبْتُ السَّاعَةَ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ} (1) (المعنى: انشق القمر واقتربت الساعة) وهو كثير (2). انتهى. وهو واضح.

وفي الآية الثانية {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى} (3) قال الفراء: المعنى: ثم تدلى فدنا، ولكنه جائز إذا كان معنى الفعلين واحداً، أو كالواحد قدمت أيهما شئت، فقلت: قد دنا فقرب، وقرب فدنا، وشتمني فأساء، وأساء فشتمني، لأن الشتم والإساءة شيء واحد (4). انتهى وهو أيضاً واضح.

(1) القمر: (1)

(2) الجامع لأحكام القرآن: 86/1

(3) النجم: (8)

(4) معاني القرآن للفراء: 95/3

المبحث الرابع

قياس التقديم والتأخير ومجاليه

لهذا المبحث أهمية خاصة؛ فبعض أمثلة التقديم والتأخير مما عدّه النحاة من الضرورات في التقييد وجدنا له نظائر في القرآن الكريم. وليس في القرآن ضرورة. وقد ورد التقديم والتأخير مقيساً واجباً في باب المبتدأ والخبر⁽¹⁾، وأوجبوا تقديم المفعول به إذا كان ضميراً لو تأخر عن عامله وجب اتصاله نحو {إياك نعبد}⁽²⁾ فهذا لو أحر لكان "نعبدك"⁽³⁾.

وقالوا في نحو قوله تعالى {أفلا تعقلون}⁽⁴⁾ و {أولا يعلمون}⁽⁵⁾ و {أثم إذا ما وقع}⁽⁶⁾ إن الهمزة للإنكار وهي في نية التأخير عن الفاء، والواو، وثم⁽⁷⁾. وعدّ صاحب "المنسوب للزجاج" من التقديم والتأخير قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ} ⁽⁸⁾ "ما" استفهامية مفعول مقدم لـ "يدعون" ونقل ذلك عن الخليل⁽⁹⁾. وكذا قوله تعالى "ذلك جزيناهم"⁽¹⁰⁾. قدره: جزيناهم

(1) سيرد تفصيله ص 83-85.

(2) الفاتحة: (4) .

(3) الدر المصون: 59/1 .

(4) البقرة: (44) .

(5) البقرة: (77) .

(6) يونس: (51) .

(7) الدر المصون: 328/1 .

(8) العنكبوت: (42) .

(9) المنسوب للزجاج: 724/2 .

(10) الأنعام: (146)، سبأ: (17) .

ذلك⁽¹⁾. والملاحظ أنه عدّ مجرد تقديم المعمول على عامله من التقديم والتأخير، وكذا عده في قوله تعالى: ﴿لَمَّا نُنسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾⁽²⁾، و﴿لَمَّا تَثَقَفُوا مِنْ خَيْرٍ﴾⁽³⁾، و﴿لَمَّا تَعَلَّوْا مِنْ خَيْرٍ﴾⁽⁴⁾ و﴿لَمَّا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾⁽⁵⁾، و﴿لَمَّا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾⁽⁶⁾ ومثل هذا كثير يجلُّ عن الحصر⁽⁷⁾.

وعقد أبو حيان فصلاً للتقديم والتأخير في "الارتشاف" فعّد منه تقديم الحركة نحو: ضربه" بدلاً من "ضربه"⁽⁸⁾، وتقديم حرف على آخر نحو قولهم ترائق بدلاً من تراقي⁽⁹⁾.

والفصل بين المتضايين بظرف نحو قول الشاعر⁽¹⁰⁾:

كما خط الكتاب يكف يوماً
يهودي يقارب أو يزيل
أي بكف يهودي.

(1) المنسوب للزجاج: 688/2.

(2) البقرة: (106).

(3) البقرة: (272، 273).

(4) البقرة: (197، 215)، النساء: (127).

(5) فاطر: (2).

(6) سبأ: (39).

(7) المنسوب للزجاج: 712/2.

(8) ارتشاف الضرب: 312/3.

(9) ارتشاف الضرب: 313/3.

(10) من الوافر. لأبي حية النميري. سيبويه: 179/1، المقتضب: 377/4، الخصائص:

405/2، الإنصاف: 432/2- المسألة: 60، ابن يعيش: 103/1، الجامع لأحكام القرآن:

93/7، الارتشاف: 533/2، البحر: 229/4.

- والفصل بين العدد وتمييزه كقول الشاعر⁽¹⁾:

على أنني بعد ما قد مضى
ثلاثون للهجر حولاً كميلاً
أي ثلاثون حولاً.

- والفصل بين الصفة والموصوف بغير معمول لأحدهما كقول الشاعر⁽²⁾:

أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت
رسولاً إلى أخرى جريئاً يعينها

أي رسولاً جريئاً- والفصل بين المتعاطفين بغير معمول المعطوف عليه

كقول الشاعر⁽³⁾:

فصلقنا في مراد صلقة
وصدأ ألحقتهم بالثلث
أي: في مراد وصداء صلقة

- والفصل بين حرف العطف والمعطوف بظرف كقول الشاعر⁽⁴⁾:

يوماً تراها كشبه أردية
العصب ويوماً أديمها نغلا
أي: وأديمها نغلا

(1) من المتقارب. للعباس بن مرداس. سيبويه: 158/2، المقتضب: 55/3، مجالس ثعلب:

424/2، الإنصاف: 308/1- المسألة، ابن يعيش: 130/4.

(2) من الطويل. الخصائص: 396/2، المحتسب: 250/2. وفيه اعتبره ابن جني جائزاً ونقل

جوازه عن أبي علي الفارسي، فليس هذا عندهما ضرورة.

(3) من الرمل. للبيد. الخصائص: 396/2، المحتسب: 250/2 وفيه أن هذا كسابقه جائز عند

أبي علي الفارسي وابن جني.

(4) من المنسرح. للأعشى. الخصائص: 395/2. اللسان (نغل) وهذا عند ابن جني جائز

أيضاً. قال: وهذا أسهل من قراءة من قرأ: "قبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب" إذا

جعلت يعقوب في موضع جر، وعليه تلقاه القوم انتهى. وما عده قراءة- هنا- هو ما

عليه رسم المصحف. وهي قراءة حفص وابن عامر وحزمة (السبعة: 338).

- وتقديم المضمَر على الظاهر لفظاً ورتبة في غير المواضع المستثناة،

كقول الشاعر⁽¹⁾:

ألا ليت شعري هل يلومنَّ قومُه زهيراً على ما جرَّ من كل جانب
أي: يلومن زهيراً قومه

- وتقديم المعطوف على المعطوف عليه كقول الشاعر⁽²⁾:

وإني متى ما أدع باسمك لم تجب وكنت جديراً أن تجيب فتسمعاً
أي: أن تسمع فتجيب.

- وتقديم النعت على المنعوت، أو على أحد المنعوتين كقول الشاعر⁽³⁾:

ولست مقراً للرجال ظلامه أباي ذاك عمى الأكرمان وخالياً
أي: عمى وخالي الأكرمان.

- وتقديم ما بعد إلا عليها كقول الشاعر⁽⁴⁾:

(1) من الطويل. لأبي جندب الهذلي. شرح الكافية: 72/1، خزانة الأدب: 291/1 وهذا جائز في السعة عند الأخفش (شرح الكافية: 72/1)، وابن جني (الخصائص: 294/1)، وأبي عبد الله الطوال من الكوفيين ت 243 (شرح ابن عقيل: 105/2-الفاعل)، وعبد القاهر الجرجاني (خزانة الأدب: 277/1)، وابن مالك (شرح ابن عقيل: 105/2)، والرضي (شرح الكافية: 72/1). وورد له نظائر تراجع في المراجع السابقة. ولكثرتها قال الشيخ محمد محي الدين: إن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز. وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها. انتهى (منحة الجليل: 110/2).

(2) من الطويل. لمتهم بن نويرة. وورد له نظائر كثيرة في القرآن تراجع ص.

(3) من الطويل للفرزدق. الأشموني: 58/3، همع الهوامع: 120/2، الدرر: 17/6.

(4) من المتقارب. للفرزدق.

أحل به الشيب أثقاله وما اغتره الشيب إلا اغتراراً

أي: وما اغتره إلا اغترار الشيب

كل هذه الأمثلة عدّها أبو حيان من الضرورات المقبولة، وعدّها أصنافاً أخرى من الضرورات القبيحة لا متسع لذكرها⁽¹⁾. وما يعيننا هو توضيح مفهومه لمجال التقديم والتأخير فهو يتسع للحركة والحرف، والفصل بين المتضايين⁽²⁾، وتقديم ما رتبته التأخير على السواء. وأكثر ما ذكره هنا سنجد له نظائر في التطبيق القرآني كما سيرد بعد.

قال صاحب المنسوب للزجاج: التقديم والتأخير كثير في القرآن، ومنه تقديم الخبر على المبتدأ في قوله: {وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}⁽³⁾. و{لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}⁽⁴⁾ و{لكم في القصاص حياة}⁽⁵⁾... ونحوه كثير⁽⁶⁾. انتهى ولهذا فقد عقد له باباً مستقلاً⁽⁷⁾ من أبواب كتابه التسعين.

قال الزركشي: مما قدم والنية به التأخير تقديم المفعول على الفاعل في نحو قوله {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}⁽⁸⁾. وقوله {لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا}⁽⁹⁾

(1) ارتشاف الضرب: 318:312/3 .

(2) سيرد ضمن بحث "هل يعد الاعتراض من التقديم والتأخير" وقد جرى على ذلك الأخفش وصاحب المنسوب للزجاج وآخرون انظر ص 110 وما بعدها.

(3) البقرة: (7).

(4) النحل: (63).

(5) البقرة: (179).

(6) المنسوب للزجاج: 702/2.

(7) المنسوب للزجاج: 274/1-286- الباب رقم 13.

(8) فاطر: (28).

(9) الحج: (37).

وكذا تقديم المفعول على الفعل كقوله {أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُوَنِي أَعْبُدُ أَيَّهَا الْجَاهِلُونَ} (1) وقوله {يَلِ اللَّهُ فَاَعْبُدْ} (2) انتهى.

وبعض العلماء كابن جني لا يعدُّ تقديم المفعول على الفاعل من التقديم والتأخير ويرى أنه قد كثر حتى صار قسماً برأسه (3).

وأجمعوا على جواز تقدم خبر كان على اسمها نحو: كان قائماً زيد (4). وأجازوا تقديم خبر كان عليها (5)، وكذا معموله (6)، ومنه قوله تعالى: {وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ} (7) و{أَهْوَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ} (8). وأجاز البصريون تقديم خبر ليس عليها (9) واحتجوا بتقديم معموله عليها في قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} (10). قال الشيخ محمد محي الدين: وهو مذهب قدماء البصريين والفراء، وابن برهان، والزمخشري، وأبو علي الشلوبين، وابن عصفور (11). انتهى.

(1) الزمر: (64).

(2) الزمر: (64).

(3) الخصائص: 298/1 في بحث جيد مطول، نكر فيه أن هذا رأى أبي على الفارسي أيضاً.

(4) الإنصاف: 69/1- المسألة 9.

(5) الإنصاف: 160/1- المسألة: 18.

(6) المقتضب: 102/4.

(7) الأعراف: (177).

(8) سبأ: (40).

(9) الإنصاف: 160/1- المسألة 18.

(10) هود: (8).

(11) الانتصاف: 161/1- المسألة 18.

وأجازوا تقديم الحال على عاملها المتصرف⁽¹⁾، ومنه قوله تعالى: لِحُشْعاً
أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ⁽²⁾ وكذا خَرَجَهُ الْأَخْفَش⁽³⁾، والمبرد⁽⁴⁾، وابن جني⁽⁵⁾، وأبو
حيان⁽⁶⁾. وأجاز بعضهم تقديم معمول الصفة على الموصوف⁽⁷⁾ ومنه قوله
تعالى: لَوْ قُلَّ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا⁽⁸⁾ وعليه خَرَجَهُ الزمخشري⁽⁹⁾.

(1) المقتضب: 168/4، الإنصاف: 25/1- المسألة 31.

(2) القمر: (7).

(3) معاني القرآن للأخفش: 488/2.

(4) المقتضب: 169/4.

(5) الخصائص: 384/2.

(6) البحر المحيط: 175/8.

(7) وهو مذهب الكوفيين (حاشية الصبان: 57/3، البحر: 282/3).

(8) النساء: (63).

(9) الكشف: 253/1.

المبحث الخامس

التقديم والتأخير إذا كان قريباً

احتمل عن طول الفصل بين القسم وجوابه

في قوله تعالى {صَّ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ...} (1) ذهب الفراء (2)، وشعلب (3)، وأبو عمرو الداني (4)، وابن الأنباري (5)، والقرطبي (6)، والأشموني (7) إلى أن "والقرآن" قسم جوابه "صَّ" على التقديم والتأخير. وجوزه النحاس (8) وابن جزي (9). ونقله الطبري (10)، وأبو حيان (11) ولم يضعفاه. قال الفراء: هذا كقولك: وجب والله وحق والله، وقد زعم قوم أن جواب "والقرآن" {إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ} (12)،

(1) سورة ص: (1)

(2) معاني القرآن للفراء: 397/2

(3) البحر المحيط: 383/7

(4) المكتفي: 306

(5) الجامع لأحكام القرآن: 144/15، حاشية تحقيق المكتفي: 306. وقد نقله كلاهما من كتابه إيضاح الوقف والابتداء: 860، 861 حسبما ذكر محقق "المكتفي". وهذا خلاف ما أورده في "البيان: 311، 312/2" حيث لم يذكره.

(6) الجامع لأحكام القرآن: 144/15

(7) منار الهدى: 236

(8) القطع: 610

(9) التسهيل لعلوم التنزيل: 179/3

(10) جامع البيان: 75/23

(11) البحر المحيط: 383/7

(12) ص: (64). وهذا معناه أن بين القسم وجوابه 63 آية تشتمل على مئات الكلمات.

وذلك كلام قد تأخر كثيراً عن قوله "والقرآن"، وجرت بينهما قصص مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية⁽¹⁾. انتهى.

وما ذهب إليه الفراء وغيره قريب محتمل فالقرآن جرى على أساليب العربية. أما طول الفصل المفرط بين القسم وجوابه ففيه تفكيك للكلام وتكلف في المعنى. وقد ذهب إليه الزجاج⁽²⁾، وادعى بعضهم أنه رأي الكسائي⁽³⁾ والكوفيين⁽⁴⁾.

وقد نقل النحاس⁽⁵⁾ عن الكسائي أنه ضعف رأي من قال: إن جواب القسم "إن ذلك لحق...." وعلى هذا يكون الفراء في تضعيفه له تابعاً للكسائي.

وقد تابعه الطبري⁽⁶⁾ والنحاس⁽⁷⁾ وابن الأنباري⁽⁸⁾، والعكبري⁽⁹⁾، والقرطبي⁽¹⁰⁾ وأبوحيان⁽¹¹⁾ على تضعيفه، وأكثرهم نقل كلامه بلفظه أو معناه.

(1) معاني القرآن للفراء: 397/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 319/4.

(3) الجامع لأحكام القرآن: 144/15.

(4) جامع البيان: 76/23، البحر المحيط: 383/7. وفي هذا نظر لأنه إذا ثبت أن الكسائي

والفراء كليهما أورده وضعفه فليس من المرجح أن يكون هذا رأي الكوفيين.

(5) القطع: 610.

(6) جامع البيان: 76/23.

(7) القطع: 610.

(8) الجامع لأحكام القرآن: 144/15.

(9) التبيان: 1096.

(10) الجامع لأحكام القرآن: 144/15.

(11) البحر المحيط: 383/7.

وعلى نحو ذلك ضعف ابن الأنباري⁽¹⁾، والقرطبي⁽²⁾، وابن جزى⁽³⁾، وأبو حيان⁽⁴⁾، رأي الأخفش⁽⁵⁾، حيث قدر أن جواب القسم قوله تعالى {إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُلُ} ⁽⁶⁾. قال ابن الأنباري: وهذا قبيح لأن الكلام قد طال فيما بينهما وكثرت الآيات والقصص⁽⁷⁾. انتهى.

وزهد الطبري⁽⁸⁾، والزمخشري⁽⁹⁾، وابن عطية⁽¹⁰⁾، والعكبري⁽¹¹⁾، والبيضاوي⁽¹²⁾، وابن جزى⁽¹³⁾، وأبو حيان⁽¹⁴⁾ إلى أن جواب القسم محذوف تقديره: إنه لحق أو نحوه. وكما سبق أن نقلناه فإن بعض هؤلاء قد جوز الرأي

(1) الجامع لأحكام القرآن: 144/15.

(2) المصدر السابق.

(3) التسهيل لعلوم التنزيل: 179/3.

(4) البحر المحيط: 383/7.

(5) معاني القرآن للأخفش: 453/2.

(6) ص: 014). ومعنى ذلك أن بين القسم وجوابه 13 آية تشتمل على عشرات الكلمات.

(7) الجامع لأحكام القرآن: 144/15.

(8) جامع البيان: 76/23.

(9) الكشاف: 132/5.

(10) البحر المحيط: 383/7.

(11) التبيان: 1096.

(12) تفسير البيضاوي: 592.

(13) التسهيل لعلوم التنزيل: 179/3.

(14) البحر المحيط: 383/7.

الأول، أو نقله ولم يضعفه، في حين وافق أكثرهم على تضعيف تطويل الفصل بين القسم وجوابه.

نخلص من ذلك إلى القول بأنهم عدوا الحمل على التقديم والتأخير أولى من طول الفصل بين القسم وجوابه.

غير أن هذا لم يكن على إطلاقه، فربما لم يقبلوا التخريج على التقديم والتأخير إذا كان يتضمن مخالفة للصناعة وفي نفس الوقت طول الفصل بين المقدم والمؤخر. وفي هذه الحالة يرجحون الحمل على الحذف، أو حتى طول الفصل بين القسم وجوابه على عكس ما سبق، وذلك ما لم تكن إطالة مفرطة، ولكي يتضح ذلك نورد الآتي:

في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ...﴾ إلى قوله: قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ⁽¹⁾. جوز الأخفش⁽²⁾، وأبو حاتم⁽³⁾ تخريج الآيات على التقديم والتأخير، على تقدير: قتل أصحاب الأخدود. والسماء ذات البروج ولم يتابع - في حدود مراجع هذا البحث - أحد على ذلك بل خرجها العلماء على أن "والسماء" قسم جوابه محذوف تقديره: لتبعثن⁽⁴⁾ أو يكون: "قتل" جوابه، وهو في الأصل "قتل" ثم

(1) البروج: (4:1).

(2) معاني القرآن للأخفش: 535/2.

(3) إعراب القرآن: 191/5، الجامع لأحكام القرآن: 286/19.

(4) معاني القرآن للفراء: 253/3، جامع البيان: 86/30، إعراب القرآن: 191/5، البيان:

505/2، التبيان: 1280، الجامع لأحكام القرآن: 286/19.

حذفت اللام⁽¹⁾، أو يكون: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ}⁽²⁾، أو: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا}⁽³⁾ أو: {إِنَّ الَّذِينَ فَتَنَّا}⁽⁴⁾.

وانتقد النحاس من ادعى التقديم في الآية بقوله: وهذا غلط بين، وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز "والله قام زيد" بمعنى: قام زيد والله، وأصل هذا في العربية أن القسم إذا ابتدء به لم يجز أن يلغى، ولا ينوى به التأخير⁽⁵⁾. انتهى وهو الصواب.

(1) إعراب القرآن: 191/5، مشكل إعراب القرآن: 809، الجامع لأحكام القرآن: 286/19، البحر المحيط: 450/8. ورجحه أبو حيان واختاره. وجوزه الأشموني. (منار الهدى: 302).

(2) إعراب القرآن: 191/5، البيان: 505/2، البيان: 505/2، البحر المحيط: 450/8، ونقله الطبري بإسناده عن قتادة (جامع البيان: 86/30). وقال النحاس: وهو الأصح، ويروى عن ابن مسعود، وهو قول قتادة، وإليه يذهب المبرد (القطع: 771). ورقم الآية في البروج: 12) ولهذا قال القرطبي: وهذا قبيح لأن الكلام قد طال بينهما. يعنى بين القسم وجوابه. (الجامع لأحكام القرآن: 286/19). وجوزه أبو عمرو الداني، وبدأ به (المكتفي: 382). وظاهر كلام عبد الكريم الأشموني ترجيحه (منار الهدى: 302).

(3) البروج: (11). القطع: 771.

(4) البروج: (10). إعراب القرآن: 191/5، الجامع لأحكام القرآن: 286/19، البحر المحيط: 450/8، منار الهدى: 302.

(5) إعراب القرآن: 191/5. ونقل القرطبي (286/19) هذا النص عن ابن الأنباري وكذا نقله جايد زيدان عن (إيضاح الوقف: 972) لابن الأنباري أيضاً في هامش تحقيقه لـ (المكتفي: 382) -رسالة ماجستير. فالظاهر أن ابن الأنباري تابع النحاس على ذلك.

ويلاحظ أن النحاس انتقده من جهة الصناعة، وليس لأن الحمل على التقديم والتأخير لا يصح من الأصل، فامتناع التأخير خاص بهذه الحالة ورأي الأخص مرجوع، ولولا جلالته لما أوردناه.

في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ...بِأَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ﴾⁽¹⁾ ذهب الأخص والمبرد إلى تخريجه على التقديم والتأخير على تقدير: يأيها الإنسان إنك كادح إلى ربك إذا السماء انشقت ولم أجد أحداً تابعهما على ذلك.

(1) الانشقاق: (6:1).

الفصل الثاني

اتجاهات النحاة في الحمل على التقديم والتأخير

تباينت مواقف العلماء من الحمل على التقديم والتأخير في إعراب القرآن تبايناً واسعاً، بل تفاوت موقف العالم الواحد من آية لأخرى ومن خلال دراستنا للتطبيق القرآني أمكننا رصد ستة اتجاهات مختلفة، قد يتشابه أو يقترب بعضها من بعض في حين يقف بعضها من البعض على طرفي نقيض. وذلك كالآتي:

الاتجاه الأول: التقديم والتأخير يختص بضرورة الشعر فلا يحمل عليه القرآن مطلقاً.

الاتجاه الثاني: الأصل عدم التقديم والتأخير فلا يحمل عليهما لغير ضرورة.

الاتجاه الثالث: جواز الحمل على التقديم والتأخير لحل إشكال المعنى.

الاتجاه الرابع: جواز الحمل على التقديم والتأخير مطلقاً.

الاتجاه الخامس: وجوب الحمل على التقديم والتأخير

أولاً: مراعاة للصناعة

ثانياً: مراعاة للمعنى.

الاتجاه السادس: المبالغة في الحمل على التقديم والتأخير.

وسنتناول كلاً من هذه الاتجاهات بالتفصيل على النحو الآتي:

المبحث الأول

التقديم والتأخير يختص بضرورة الشعر

فلا يحمل عليه القرآن مطلقاً

أوضح من يعبر عن هذا الاتجاه هو أبو حيان، فقد عقد باباً في كتاب الارتشاف للضرورة، وذكر من أنواعها: التقديم والتأخير⁽¹⁾، وقد سبق أن نقلنا انتقاده لمن خرج قوله تعالى: {وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا...}⁽²⁾ على التقديم والتأخير⁽³⁾، حيث قال: هذا ينبغي أن ينزه القرآن عنه، لأن الصحيح أن القلب لا يكون إلا في الشعر، وإن جاء في النثر فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه⁽⁴⁾. انتهى. وتابعه السمين⁽⁵⁾، والسفاقي⁽⁶⁾.

وفي قوله تعالى: {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ}⁽⁷⁾ ذهب أبو عبيدة إلى تخريج الآية على التقديم والتأخير على تقدير: ما إن العصبة أولى القوة لتنوء بمفاته، واحتج لهذا مطولاً بالعديد من الشواهد نحو

(1) ارتشاف الضرب: 312/3: 318

(2) البقرة: (171)

(3) يراجع ص من هذا البحث

(4) البحر المحيط: 482/1

(5) الدر المصون: 231/2

(6) المجيد: مجلد: 1 ورقة 81

(7) القصص: (76)

قولهم: إنها لتتوء بها عجيزتها، وقولهم: عرضت الناقة على الحوض. وإنما يعرض الحوض على الناقة، وقول الشاعر⁽¹⁾:

فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيع

إلى غير ذلك من الشواهد⁽²⁾. وتابعه الزركشى⁽³⁾، والسفاقي⁽⁴⁾. وانتقد ذلك أكثر العلماء.

قال ابن قتيبة: وهذا لا يجوز لأحد أن يحكم به على كتاب الله - عز وجل - ولو لم يجد له مذهباً، لأن الشعراء تقلب اللفظ وتزيل الكلام على الغلط، أو على طريق الضرورة. والله تعالى لا يغلط ولا يضطر. انتهى واحتج لهذا مطولاً⁽⁵⁾.

وقال أبو حيان: والقلب عند أصحابنا بابه الشعر⁽⁶⁾. كما انتقده الفراء أيضاً⁽⁷⁾.

(1) من الوافر. لعروة بن الورد. الأصل: فديت بنفسي ومالي نفسه. مجاز القرآن: 110/2،

معنى اللبيب: 696/2 - الباب الثامن، شرح شواهد المغنى: 972.

(2) مجاز القرآن: 64/1، 110، 111/2.

(3) البرهان: 288/3.

(4) المجيد: مجلد 2 ورقة: 196.

(5) تأويل مشكل القرآن: 205:199.

(6) البحر المحيط: 132/7.

(7) معاني القرآن للفراء: 310/2.

وعلى هذا فقد ذهب الفراء⁽¹⁾، وابن قتيبة⁽²⁾، والزجاج⁽³⁾، والطبري⁽⁴⁾، والنحاس⁽⁵⁾، وأبو على الفارسي⁽⁶⁾، والزمخشري⁽⁷⁾، والعكبري⁽⁸⁾، وابن عصفور⁽⁹⁾، والقرطبي⁽¹⁰⁾، وأبو حيان⁽¹¹⁾، إلى أن "الباء" للتعدية، فمعنى "التتوء بالعصبة" أي: تتقلهم أو تميلهم، يقال: ناء، أي: مال للسقوط. ف "العصبة" مفعول به في المعنى. وإليه ذهب الجوهري في صحاحه⁽¹²⁾.

قال ابن عصفور: وهذا أصح، لأن نقل الفعل غير المتعدى بالباء مقيس، والقلب غير مقيس، فحمل الآية على ما هو مقيس أولى. انتهى⁽¹³⁾.

(1) المصدر السابق.

(2) تأويل مشكل القرآن: 203.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 155/4.

(4) جامع البيان: 70/20.

(5) إعراب القرآن: 242/3.

(6) البرهان: 289/3.

(7) الكشاف: 234/4.

(8) التبيان: 1025.

(9) البرهان: 289/3.

(10) الجامع لأحكام القرآن: 312/13.

(11) البحر المحیط: 132/7.

(12) الصحاح: (نوء) 79/1.

(13) البرهان: 289/3.

ويلاحظ أن ابن قتيبة ممن يجوز القلب في القرآن، ولكنه يميز بين نوعين منه، الأول: قلب لتقارب في المعنى، ولوجه من الالتقاء بين الأصل والفرع⁽¹⁾. والثاني: ليس كذلك، بل يعتبره قلباً على الغلط كتخريج هذه الآية، ومثل لها بقول الشاعر⁽²⁾:

وتركب خيل لاهوادة بينها وتعصى الرماح بالضياطرة الحمر

قال: أي: تعصى الضياطرة بالرماح، وهذا ما لا يقع فيه التأويل، لأن الرماح لا تعصى بالضياطرة. انتهى⁽³⁾ فشرط جوازه أن يكون فيه وجه للتأويل.

في قوله تعالى: {مَسْتَهْمُ النَّبَأِ وَالصَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ، أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ}⁽⁴⁾ ذهب بعض العلماء إلى أن في الآية تقديماً وتأخيراً، فالتقدير: حتى يقول الذين آمنوا متى نصر الله فيقول الرسول ألا إن نصر الله قريب⁽⁵⁾. وانتقده ابن عطية بقوله: وهذا تحكم، وحمل الكلام على وجهه غير متعذر⁽⁶⁾. انتهى. وتابعه أبو حيان بقوله: وقوله حسن إذ التقديم والتأخير مما يختصان بالضرورة⁽⁷⁾. انتهى. وتابعه السمين أيضاً⁽⁸⁾.

(1) يراجع ص 3، 4، 14، 25، 26، 43.

(2) من الكامل. لخداش بن زهير. مجاز القرآن: 110/2، الكامل: 274/1 تأويل مشكل القرآن: 198، جامع البيان: 69/20، جمهرة أشعار العرب: 526/1، صاحبى: 330، الصحاح: (ضطر) 721/2. وفيه: وتلحق خيل.

(3) تأويل مشكل القرآن: 198 .

(4) البقرة: (214).

(5) غرائب القرآن: 308/2.

(6) المحرر الوجيز: 40/2 .

(7) البحر المحيط: 141/2 .

(8) الدر المصون: 383/2 .

في قوله تعالى: {وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ} (1) جوز الزمخشري تخريج الآية على تقدير: ويوم تعرض النار على الذين كفروا، كما يقولون: عرضت الناقة على الحوض (2).

وانتقده أبو حيان بقوله: لا ينبغي أن يحمل القرآن على القلب، إذ الصحيح في القلب أنه مما يضطر إليه في الشعر، وإذا كان المعنى صحيحاً واضحاً مع عدم القلب، فأى ضرورة تدعو إليه؟! انتهى (3) وتابعه السفاقي (4).

في قوله تعالى: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} (5) ذهب بعض العلماء إلى أن في الآية تقديماً وتأخيراً، وأن التقدير: ولتجدنهم وطائفة من الذين أشركوا أحرص الناس على حياة، فيكون "من الذين أشركوا" صفة لمحذوف معطوف على الضمير في "لتجدنهم" (6). وانتقد أبو حيان ذلك بقوله: هو معنى يصح، لكن اللفظ والتركيب ينبو عنه، ويخرجه عن الفصاحة، ولا ضرورة تدعو إلى أن يكون ذلك من باب التقديم والتأخير، لا سيما على قول من يختص التقديم والتأخير بالضرورة (7). انتهى.

(1) الأحقاف: (20) .

(2) الكشاف: 255/5.

(3) البحر المحيط: 63/8.

(4) المجيد: مجلد 2 ورقة: 363.

(5) البقرة: (96).

(6) البحر المحيط: 314/1. ويلاحظ أن أبا حيان تارة يقول: التقديم والتأخير يختص بالضرورة، وتارة: "القلب يختص بالضرورة"، ولا فرق بينهما عنده فالمضمون واحد، وهو تقدير تغيير ترتيب السياق عن ظاهره.

(7) المصدر السابق.

وتابعه السفاقي⁽¹⁾، والسمين⁽²⁾، والألوسي⁽³⁾ فذهبوا إلى أن التقديم والتأخير بابه الضرورة.

في قوله تعالى: {فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ} ⁽⁴⁾ ذهب الفراء⁽⁵⁾، والطبري⁽⁶⁾ إلى أن في الآية قلباً، وأن التقدير: فهدى الله الذين آمنوا للحق مما اختلفوا فيه.

وانتقد ابن عطية ذلك بقوله: والقلب في كتاب الله دون ضرورة تدفع إليه عجز وسوء نظر⁽⁷⁾ انتهى. وقال أبو حيان: والقلب عند أصحابنا يختص بضرورة الشعر، فلا نخرج كلام الله عليه⁽⁸⁾. انتهى. وتابعه السمين⁽⁹⁾.

ويلاحظ أن عبارة ابن عطية تجوز القلب إذا دعت إليه ضرورة من المعنى أو غيره، فقوله يندرج في الاتجاه الثاني⁽¹⁰⁾. أما عبارة أبي حيان فواضحة في إنكاره مطلقاً. ويلاحظ أنه ينسب ذلك إلى البصريين بقوله "أصحابنا". وفي هذا

(1) المجيد: مجلد 1 ورقة 85.

(2) الدر المصون: 12/2.

(3) روح المعاني: 271/1.

(4) البقرة: (213).

(5) معاني القرآن للفراء: 131/1. وانظر هامش التحقيق للأستاذين: نجاتي والنجار.

(6) جامع البيان: 198/2.

(7) المحرر الوجيز: 37/2.

(8) البحر المحيط: 139/2.

(9) الدر المصون: 379/2.

(10) سيرد ص 52 وما بعدها.

نظر فقد خرج سيبويه إمام البصريين وغيره من أئمتهم بعض الآيات على التقديم والتأخير⁽¹⁾ على نحو قريب مما أنكره أبو حيان.

في قوله تعالى: لَوْ قَالَ مُوسَىٰ يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَلَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ⁽²⁾ استشكل العلماء الآية، فقال الزمخشري: في الآية إشكال، ولا تخلو من وجوه، أحدهما: أن تكون مما يقلب من الكلام كقول خدش بن زهير:

ونركب خيل لاهوادة.....الشاهد⁽³⁾

فالمعنى: حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق، وهي قراءة نافع⁽⁴⁾.

انتهى.

قال السمين: وعلى هذا الوجه تصير هذه القراءة كقراءة نافع في المعنى إذ الأصل: قول الحق: حقيق على، فقلب اللفظ، فصار: أنا حقيق على قول الحق. انتهى⁽⁵⁾.

وانتقد أبو حيان الزمخشري في ذلك فقال: أصحابنا يخصون القلب

بالشعر، ولا يجيزونه في فصيح الكلام، فينبغي أن ينزه عنه القرآن انتهى⁽⁶⁾.

(1) يراجع ص 2، 4 كمثل.

(2) الأعراف: (104).

(3) تقدم ص 5، ص 45 من هذا البحث.

(4) السبعة: 287، الكشف: 469/1، التيسير: 111، النشر: 270/2، الكشف: 124/2.

(5) الدر المنصون: 402/5.

(6) البحر المحيط: 355/4.

وعلى هذا فقد ذهب الفراء⁽¹⁾، والأخفش⁽²⁾، وأبو علي الفارسي⁽³⁾، وأبو حيان⁽⁴⁾، إلى تخريج الآية على تقدير: حقيق بألا أقول على الله إلا الحق، فجعلوا "على" بمعنى "الباء"، كما جاءت "الباء" بمعنى "على" في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعَدُونَ﴾⁽⁵⁾ أي: على كل صراط⁽⁶⁾. ويشهد لصحة هذا التخريج قراءة أبي⁽⁷⁾: ﴿حَقِيقٌ بِأَلَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ﴾ فوضع "الباء" مكان "على". وأرى أن ذلك لا يعنى تضعيف رأي الزمخشري، إذ يكفيه أن تخريجه يتفق مع قراءة نافع أحد السبعة، والأصل توافق القراءات في المعنى⁽⁸⁾.

في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽⁹⁾ قال الحسين بن الفضل⁽¹⁰⁾: في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: ولقد اصطفيناه في الدنيا والآخرة، وإنه لمن الصالحين⁽¹¹⁾. انتهى.

(1) معاني القرآن للفراء: 386/1.

(2) معاني القرآن للأخفش: 307/2.

(3) البحر المحيط: 355/4.

(4) المصدر السابق.

(5) الأعراف: (63).

(6) معاني القرآن للأخفش: 307/2، البحر المحيط: 355/4.

(7) معاني القرآن للفراء: 386/1، البحر المحيط: 355/4.

(8) لنا بحث في هذه المسألة: الأصل بعنوان: استواء المعنى في القراءات.

(9) البقرة: (130).

(10) قد يكون هو حسين بن فضل السرخسي ت (282). (هدية العارفين: 304/1).

(11) البحر المحيط: 395/1.

وانتقده أبو حيان بقوله: وهذا خطأ ينزه كتاب الله عنه⁽¹⁾. انتهى وقال السمين: وهذا ينبغي ألا يجوز مثله في القرآن انتهى⁽²⁾. في قوله تعالى: {وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى} ⁽³⁾ جوز الفراء تخريجه على الظاهر، أو على القلب على تقدير: وماله عند أحد نعمة تجزى، واستشهد بقول الشاعر⁽⁴⁾:

لقد خفت حتى ما تزيد مخافتي على وعل في ذي المكاره عاقل

والمعنى: حتى ما تزيد مخافة وعل على مخافتي. وقال: وكلا الوجهين حسن وما أدرى أي الوجهين أحسن، وقد تضع العرب الحرف في غير موضعه إذا كان المعنى معروفاً انتهى⁽⁵⁾. وتابعه الطبري على القلب دون غيره، قال: وهو الصحيح. انتهى⁽⁶⁾.

وانتقده النحاس بقوله: لا يجوز أن يحمل كتاب الله على القلب والاضطرارات البعيدة انتهى⁽⁷⁾.

(1) المصدر السابق.

(2) الدر المصون: 122/2.

(3) الليل: (19).

(4) من الطويل. للناطقة. معاني القرآن للفراء: 272/3. مجاز القرآن: 65/1، معاني القرآن للأخفش: 135/1، جامع البيان: 146/30، إعراب القرآن: 245/5، الإنصاف: 372/1- المسألة: 54. وفي أكثر المصادر: وقد خفت... في ذي المطارة. وفي مجاز القرآن: في ذي العقارة.

(5) معاني القرآن للفراء: 272/3.

(6) جامع البيان: 146/30.

(7) إعراب القرآن: 245/5.

وعلى هذا فقد خرج الزجاج⁽¹⁾، والنحاس⁽²⁾، والزمخشري⁽³⁾،
والعكبري⁽⁴⁾، الآية على الظاهر. وذكر ابن جزي الوجهين ورجح الظاهر
أيضاً⁽⁵⁾.

(1) معاني القرآن وإعرابه: 336/5.

(2) إعراب القرآن: 245/5.

(3) الكشاف: 238/6.

(4) التبيان: 1291.

(5) التسهيل لعلوم التنزيل: 204/4.

المبحث الثاني

الأصل عدم التقديم والتأخير فلا يحمل عليه لغير ضرورة

في الأمثلة السابقة وصف بعض العلماء التقديم والتأخير بالضرورة، وأنكروا جوزه في إعراب القرآن مطلقاً، وهذا أكثر الاتجاهات تشدداً.⁽¹⁾ غير أن فريقاً من العلماء ذهب إلى القول بأن الأصل عدم التقديم والتأخير، فلم يجوزوا الحمل عليه إن أمكن غيره، قال النحاس: ولا يقدر في شيء تقديم ولا تأخير ومعناه صحيح. انتهى⁽²⁾

وقد رأينا صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج رغم قوله: "ولا يصار إلى التقديم والتأخير إلا بدليل قاطع يمنع من الحمل على الظاهر"⁽³⁾ يُرجح الحمل على التقديم والتأخير في مواضع كثيرة وهذا يعني أن ليس شرطاً أن يلتزم من تشدد في موضع بعينه أن يلتزم ذلك نهجا واحدا بل ربما وجدناهم يخالفون أنفسهم ويتفاوت الأمر لديهم من موضع لآخر وهو ما سيتضح من خلال الأمثلة وقولهم: "إن الأصل عدم التقديم والتأخير" يعني ضمناً جواز التخريج عليه إذا دعت إلى ذلك ضرورة، كما كان الشأن عند قولهم: الأصل عدم الحذف، ومع ذلك خرجوا عليه ما لا يحصى من الأمثلة.

غير أنهم يعدون الحمل على الحذف أو الزيادة أولى من الحمل على التقديم والتأخير. فكأنهم عدوا الحمل على التقديم والتأخير هو أقصى درجات مخالفة الأصل فلا يحمل عليه إن أمكن غيره. ولتوضيح اتجاه هؤلاء العلماء نضرب الأمثلة الآتية:

(1) الدر المصون: 122/2، 139/ 379، البحر المحيط: 395/1.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 125 / 2.

(3) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 294 / 2.

في قوله تعالى: {كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْهُمُ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِيبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ} (1) جوز العلماء في إعراب "فطل" ثلاثة أوجه:

الأول: مبتدأ، والتقدير: فطل يصيبها. وهو رأي المبرد (2). وابن عطية (3)، والسمين (4).

الثاني: خبر مبتدأ مضمرة، والتقدير: فالذي يصيبها طل. وهو رأي العكبري (5)، وجوزه السمين (6).

الثالث: فاعل بفعل مضمرة تقديره: فيصيبها طل. جوزه العكبري (7)، والسمين أيضا (8).

وذهب بعض العلماء إلى تخريج الآية على التقديم والتأخير على تقدير: أصابها وابل، فإن لم يصبها وابل فطل فآتت أكلها ضعفين. قال السمين (9): وذلك حتى يجعل إبتاءها الأكل ضعفين على الحالين من الوابل والطل. انتهى. ثم قال السمين: لا حاجة إليه لاستقامة المعنى بدونه، والأصل عدم التقديم والتأخير، حتى يخصه بعضهم بالضرورة. (10) انتهى.

(1) البقرة : (265).

(2) الدر المصون: 593/2.

(3) المحرر الوجيز : 1 / 358.

(4) الدر المصون: 593/2.

(5) التبيان: 1 / 217.

(6) الدر المصون: 594/2.

(7) التبيان: 1 / 217.

(8) الدر المصون: 594/2.

(9) الدر المصون: 594/2.

(10) المرجع السابق.

وعبارة السمين جديرة بالتأمل، فهو وإن منع التخريج على التقديم والتأخير في هذه الآية تضمن كلامه جوازه إن اقتضاه المعنى وقوله: "حتى يخضه بعضهم بالضرورة" لا تعني حكماً منه بذلك بل تعني توكيد مخالفته للأصل حتى قارب حكم الضرورة.

أما أبو حيان فقد جاء كلامه قاطعاً، فقد أنكر تخريجها على التقديم والتأخير بقوله: التقديم والتأخير من ضرورات الشعر فينزه القرآن عن ذلك⁽¹⁾ انتهى. فهذا يعدُّ من قبيل الاتجاه الأول السابق تناوله.

وقد سبق أن نقلنا منع السمين لجواز التقديم والتأخير مطلقاً ومتابعته لأبي حيان في قصره على الضرورة الشعرية⁽²⁾. ومعنى ذلك أن السمين قد تراوح بين الرأيين.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾⁽³⁾ خرج بعض العلماء على تقدير: فجعلناه سمياً بصيراً نبتليه. أي أن جعله سمياً بصيراً هو الابتلاء. وانتقده أبو حيان بقوله: ولا حاجة إلى ادعاء التقديم والتأخير والمعنى يصح بخلافه⁽⁴⁾.

وهذا جدير بالتأمل، إذ لم ينكره مطلقاً، ولم يخصه بالضرورة كما سبق مراراً⁽⁵⁾، بل علل انتقاده له بعدم حاجة المعنى. وهذا معناه جوازه إن اقتضاه المعنى. فكانه تردد بين الرأيين أيضاً.

(1) البحر المحيط: 2 / 139.

(2) الدر المصون: 2 / 379.

(3) الإنسان: (2).

(4) البحر المحيط: 8 / 370.

(5) البحر المحيط: 1 / 395 ، 2 / 139 ، 4 / 355.

في قوله تعالى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ} (1) ذهب المبرد (2)، والزجاج (3)، والنحاس (4)، وصاحب المنسوب للزجاج (5)، والعكبري (6)، والقرطبي (7)، والسمين (8)، إلى تخريج الآية على تقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، فحذف خبر المبتدأ الأول "الله" لدلالة خبر "رسوله" عليه كما قال الشاعر (9):

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

أي: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض، فحذف خبر "نحن" لدلالة خبر "أنت" عليه.

ونقل النحاس عن المبرد إلى أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا، وأن التقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله.

كذلك (10). وانتقده بقوله: ولا يقدر في شيء تقديم ولا تأخير ومعناه صحيح (11). انتهى. كما انتقد أبو حيان الزمخشري في النهر بقوله: وفي تقديره تفكيك للكلام. انتهى. وأورد كلام المبرد والزمخشري في "البحر" ولم يتعقبهما

(1) التوبة: (62).

(2) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 125، 3/ 55.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 458.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 125.

(5) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 1/ 311، 2/ 610.

(6) التبيان: 2/ 648.

(7) الجامع لأحكام القرآن: 8 / 194.

(8) الدر المصون: 6/ 75.

(9) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 458.

(10) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 125.

(11) المرجع السابق.

بشيء، بل الظاهر تجويزه لرأيهما. غير أن النهر من أواخر كتبه، فهو تلخيص وتنقيح "للبحر"، وبالتالي فهو أصدق تعبيراً عن رأيه.

في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾⁽¹⁾ أعرب العلماء "أحوى" على وجهين: الأول: حال، على التقديم والتأخير على تقدير: الذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاءً. ويكون معنى "أحوى": أخضر يميل إلى السواد وهو رأي الزجاج⁽²⁾ والزرکشي⁽³⁾.

الثاني: صفة ل "غثاء" فلا يكون في الآية تقديم ولا تأخير. ويكون معنى "أحوى": أسود. وهو رأي الطبري⁽⁴⁾، والنحاس⁽⁵⁾، ومكي⁽⁶⁾، وابن جزي⁽⁷⁾. وجوز الفراء⁽⁸⁾، والزمخشري⁽⁹⁾، والعكبري⁽¹⁰⁾ الوجهين.

وأرى أن الأرجح هو الرأي الثاني. قال الطبري: بعض أهل العلم بكلام العرب يرى أن ذلك من المؤخر الذي معناه التقديم، وهذا غير صواب عندي لخلافه مذهب أهل التأويل في أن الحرف إنما يحتال لمعناه بالتقديم والتأخير إذا

(1) الأعلى: (4).

(2) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 458.

(3) البرهان: 4 / 295.

(4) جامع البيان: 24 / 370.

(5) إعراب القرآن: 5 / 127.

(6) مشكل إعراب القرآن: 2 / 813.

(7) التسهيل لعلوم التنزيل: 2 / 474.

(8) معاني القرآن للفراء: 3 / 256.

(9) الكشف: 4 / 738.

(10) التبيان: 2 / 1283.

لم يكن له وجه مفهوم إلا بتقديمه عن موضعه أو تأخيره. فأما ماله في موضعه وجه صحيح فلا وجه لطلب الاحتيال لمعناه بالتقديم والتأخير⁽¹⁾ انتهى. وهو في منتهى الوضوح.

وقال النحاس: وهذا أولى بالصواب، وإنما يقع التقديم والتأخير إذا لم يصح المعنى على غيره⁽²⁾ انتهى.

في قوله تعالى: {وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ} ⁽³⁾ (ذهب بعض العلماء إلى أن التقدير: وما تخدعهم إلا أنفسهم، لأن الأنفس هي المخادعة والمسولة كما قال سبحانه: {بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً} ⁽⁴⁾). وانتقده الزركشي بقوله: ويرد بأن الفاعل فيمثل هذا هو المفعول في المعنى، وأن التغيرات في اللفظ فقط، فعلى هذا يصح إسناد الفعل إلى كل منهما ولا حاجة إلى القلب. انتهى⁽⁵⁾.

في قوله تعالى: {قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قَلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} ⁽⁶⁾ ذهب بعض العلماء إلى الوقف على كلمة "لي" الثانية، ثم الابتداء بقوله: "بحق إن كنت قلته، وذلك على القسم⁽⁷⁾". وقد تأوله بعضهم على التقديم والتأخير على تقدير: إن كنت قلته فقد علمته بحق⁽⁸⁾.

(1) جامع البيان: 24 / 370.

(2) إعراب القرآن: 5 / 127.

(3) البقرة: (9).

(4) يوسف: (18).

(5) البرهان: 3 / 291.

(6) المائدة: (116).

(7) البرهان: 3 / 44.

(8) البحر المحيط: 4 / 416.

وانتقده النحاس⁽¹⁾، وأبو عمرو الداني⁽²⁾، وصاحب المنسوب للزجاج⁽³⁾ حيث قال: لا يكون الباء من صلة «قلته»، لأنه لا يتقدم على الشرط ما في حيزه، ولا يكون للقسم، لأنه لا لام مع «إن»، ولا مع «قد» والقسم يوجب ذلك، نحو: والله لئن تأت لأقومن، فهو من صلة الظرف الذي قبله. ورده أبو حيان أيضًا بقوله: وَرَدَّ ذَلِكَ بِإِدْعَاءِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فِيمَا ظَاهِرُهُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَلَا يُصَارُ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ إِلَّا لِمَعْنَى يَفْتَضِي ذَلِكَ، أَوْ بِتَوْقِيفٍ، أَوْ فِيمَا لَا يُمَكِّنُ فِيهِ إِلَّا ذَلِكَ أَنْتَهَى⁽⁴⁾.

وقالوا: هذا خطأ، لأن التقديم والتأخير مجاز، ولا يستعمل المجاز إلا بتوقيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو حجة قاطعة. وقولهم إن التقديم والتأخير مجاز فيه خلاف بين العلماء ولكن المستفاد من ذلك أنه خلاف الأصل فلا يحمل عليه إلا بحجة قاطعة كما قالوا.

في قوله تعالى: {وَأَنَّهُ كَانَ يَفُولُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا}⁽⁵⁾ ورد مكي القول بالتقديم والتأخير وإن "سفيها" اسم كان، بقوله: أكثر البصريين لا يجيزه، لأن الفعل الثاني أولى برفع الاسم الذي بعده من الفعل الأول، ويلزم من أجاز هذا أن يجيز: يقوم زيد، على الابتداء والخبر. والتقديم والتأخير لم يجزه أحد⁽⁶⁾ انتهى.

(1) إعراب القرآن: 1/ 290.

(2) المكتفى في الوقف والابتداء: 1/ 63.

(3) المنسوب للزجاج: 2/ 721.

(4) البحر المحيط: 4/ 416.

(5) الجن: (4).

(6) مشكل إعراب القرآن: 1/ 300.

في قوله تعالى: {أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ} (1) أعرب الزمخشري "أراغب" خبراً مقدماً و"أنت" مبتدأ مؤخرًا. وذهب أبو حيان إلى عكس ذلك وعلله بسببين:

الأول: أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير، فرتبة الخبر متأخرة عن المبتدأ.

الثاني: أنه لا يكون فيه فصل بين العامل "أراغب" ومعموله "عن آلهتي" بأجنبي لأن الخبر ليس أجنبياً من المبتدأ (2).

والملاحظ هو اعتبار أبي حيان التقديم والتأخير من أوجه الضعف فهو خلاف الأصل، والوجه الذي لا يقتضيه أرجح مما يقتضيه.

(1) مريم: (46).

(2) البحر المحيط: 7 / 270.

المبحث الثالث

جواز الحمل على التقديم والتأخير لحل إشكال المعنى

سبق أن خصصنا في الفصل الأول مبحثاً عن الحمل على التقديم والتأخير تفسيراً للمعنى وقد تناولناه كأحد أغراض التقديم والتأخير وهو نفسه أحد اتجاهات النحاة في الإعراب. وعلى نحو ذلك قال السيوطي: التقديم والتأخير في القرآن قسمان: أحدهما: ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه من باب التقديم والتأخير اتضح.⁽¹⁾

وقال ابن قتيبة: ومن المقلوب: أن يُقدّم ما يوضحه التأخير، ويؤخّر ما يوضحه التقديم⁽²⁾. انتهى. وقال النحاس: يقع التقديم والتأخير إذا لم يصح المعنى على غيره⁽³⁾.

هذه بعض الأقوال التي وردت عن بعض العلماء في تجويز الحمل على التقديم والتأخير، وتقسيمه، وجعل من بعض أقسامه ما جاز حلاً لإشكال المعنى، وذلك من ناحية التعيد، أما من ناحية التطبيق فالأمثلة في إعراب القرآن كثيرة. وسبق أن تناولنا أمثالها في مبحثنا عن الحمل على التقديم والتأخير تفسيراً للمعنى ونكتفي هنا بالمثل الآتي:

في قوله تعالى: {فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ؟ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}⁽⁴⁾ قال ابن قتيبة: هذا من المقدم والمؤخر، قال ابن عباس: أراد

(1) الإتيان: 13/2- النوع 44.

(2) تأويل مشكل القرآن: 193.

(3) إعراب القرآن: 5/127.

(4) التوبة: (55).

ولا تعجبك أموالهم وأولادهم في الدنيا إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة⁽¹⁾. انتهى. ونقله الطبري بإسناده عن ابن عباس أيضاً⁽²⁾. وكذا نقله القرطبي، وأبو حيان، والسمين عن ابن عباس، وقتادة، ومجاهد والسدي⁽³⁾.

وهؤلاء هم أبرز أئمة تفسير القرآن، وعليهم اعتماد العلماء في معانيه، وبالتالي إعرابه.

ولهذا لم يسع أكثر العلماء إلا متابعتهم فذهب الفراء⁽⁴⁾، والزجاج⁽⁵⁾، والنحاس⁽⁶⁾، وأبو عمرو الداني⁽⁷⁾، وصاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج⁽⁸⁾، والسيوطي⁽⁹⁾ إلى تخريجها على التقديم والتأخير على نحو ما نقلناه عن ابن قتيبة.

ورغم تشدد أبي حيان والسمين والسفاقي في المسألة⁽¹⁰⁾، لم يسعهم سوى قبوله. قال أبو حيان: قال ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي: في الكلام تقديم وتأخير، ويكون "إنما يريد الله ليعذبهم بها" جملة اعتراض فيها تشديد للكلام وتقوية

(1) تأويل مشكل القرآن: 1/ 131 - طبع دار الكتب العلمية.

(2) جامع البيان: 14/ 295.

(3) الجامع لأحكام القرآن: 8/ 164، البحر المحيط: 5/ 54 مختصراً، الدر المصون: 6/ 67.

(4) معاني القرآن للفراء: 1/ 442.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 454- وهذا مضمون كلامه.

(6) معاني القرآن للنحاس: 2/ 218.

(7) المكتفى في الوقف والابتداء: 1/ 87- مضمون كلامه.

(8) المنسوب: 2/ 723.

(9) الإيتقان: 2/ 13.

(10) سبق أن نقلنا عده نقول لهم في عدم تجويز التقديم والتأخير ص 50، 54، 59.

لانتقاء الإعجاب. ومع أن التقديم والتأخير خصه أصحابنا بالضرورة⁽¹⁾. انتهى. وبنحوه قال السفاقي بعبارة أخصر⁽²⁾.

وجزم السمين بتخريج الآية على التقديم والتأخير على نفس التقدير السابق، غير أنه لا يسمى ذلك تقديماً وتأخيراً، وإنما هو اعتراض والاعتراض عنده لا يقال فيه تقديم وتأخير. وانتقد أبا وأئمة التابعين: أصحابنا يخصون ذلك بالضرورة؟ انتهى⁽³⁾.

ومخالفة السمين لشيخه ولأكثر العلماء في تعريف التقديم والتأخير لا تؤثر في المضمون، فالواقع أنه خرَّج الآية عليه على نفس تقدير سائر من ذكرنا من العلماء، وهذا ما يعيننا إثباته.

وقد عدَّ السيوطي هذه الآية مما أشكل معناه، فلما علم أنها على التقديم والتأخير اتضح المعنى⁽⁴⁾. وصرَّح القرطبي بأن تخريجها على التقديم والتأخير هو مذهب أكثر أهل العربية. ووجه إشكال المعنى أن واقع الحال أن الكفار والمنافقين ينعمون ويمتعون بأموالهم وأولادهم في فلا يتفق ذلك مع ظاهر قوله {ليعذبهم بها في الحياة الدنيا} ولهذا لجئوا إلى التقديم والتأخير⁽⁵⁾.

(1) البحر المحيط: 54 / 5 مختصراً.

(2) المجيد: مجلد 2 ورقة: 33.

(3) الدر المصون: 67 / 6 مختصراً.

(4) الإتيان: 2 / 13 - النوع 44.

(5) جامع البيان: 107 / 10.

المبحث الرابع

جواز الحمل على التقديم والتأخير مطلقاً

في هذا الاتجاه تناول العلماء التقديم والتأخير كأحد الأوجه التي يخرج عليها في إعراب القرآن، إذ لم يكن الاتجاه الغالب لدى العلماء في تناولهم للتقديم والتأخير هو منعه أو تخصيصه بالشعر، أو عده من صور الضعف، أو حل إشكال المعنى فقط- كما سبق أن مثلنا لكل- بل إنهم تناولوه كأحد أوجه التخريج الأخرى كالحذف وغيره، وخرجوا عليه ما لا يحصى من الآيات.

والحمل على التقديم والتأخير منهج أصيل في دراسة القرآن، ويكفي أن ابن عباس- رضي الله عنهما- الذي يعد المرجع الأول في دراسة القرآن⁽¹⁾، والمؤسس للمنهج اللغوي في تفسيره⁽²⁾، قد نص على التقديم والتأخير، واعتمده في تفسير القرآن مراراً⁽³⁾. وتابعه على ذلك تلامذته النجباء مجاهد⁽⁴⁾ وعكرمة⁽⁵⁾ وقتادة⁽⁶⁾ وغيرهم⁽⁷⁾.

(1) عبد الله بن عباس- رضي الله عنهما- ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولد في حصار الشعب قبل الهجرة بثلاث سنوات وتوفي سنة 68هـ. لقب بترجمان القرآن. ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: اللهم فقّهه في الدين وعلمه التأويل. وكان عمر- رضي الله عنه- يقرئه ويجلسه مع شيوخ الصحابة ويأخذ برأيه أحياناً. نقل عنه أنه فسر القرآن كله. وكان منهجه يعتمد على لغة العرب خاصة الشعر (أسد الغابة: 291/3، مقدمة الجامع لأحكام القرآن: 24، 25، مباحث في علوم القرآن: 289/290)

(2) مناهج في تفسير القرآن: 33، 32، المبادئ العامة لتفسير القرآن: 98، 68،

(3) سيرد ص 71، ص 86.

(4) الجامع لأحكام القرآن: 36/1، ابن كثير: 5/1، مباحث في علوم القرآن: 290

(5) المراجع السابقة

(6) ابن كثير: 5/1

(7) المراجع السابقة. وسيرد في الصفحات التالية نقل آراء بعض التابعين وتابعيهم في تجويز

الحمل على التقديم والتأخير

وعلى هذا يمكن القول إن مصطلح التقديم والتأخير أقدم المصطلحات النحوية، بل ربما كان سابقاً لعلم النحو نفسه. وعليه فلا يعد الخليل وسيبويه هما أول من نقل عنه جواز الحمل على التقديم والتأخير. غير أن اعتماد سيبويه للتقديم والتأخير كأحد أوجه التخرّيج بلا قيد، وتصريحه، بأنه عربي كثير⁽¹⁾ كان له أهميته في توجيه إعراب القرآن لهذا الاتجاه.

وعلى نحو ذلك سار الأئمة من بعده الفراء⁽²⁾، وأبو عبيدة⁽³⁾، والأخفش⁽⁴⁾، وخرجوا الكثير من الآيات عليه. قال الأخفش: التقديم والتأخير في كتاب الله كثير. وأورد على ذلك العديد من الآيات والشواهد الشعرية والنثرية⁽⁵⁾. واستشهد أبو عبيدة⁽⁶⁾ والأخفش⁽⁷⁾ بالعديد من شواهد الشعر والنثر على تخرّيج قوله تعالى ﴿لَمَّا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾⁽⁸⁾ على القلب، أي: إن العصبه لتنوّ بمفاته.

ولم ينكر الفراء القلب وإن لم يحمل عليه في هذه الآية، فقد قال: وقال رجل من أهل العربية (يعنى أبا عبيدة) إن المعنى: ما إن العصبه لتنوء بمفاته، كما قال الشاعر⁽⁹⁾:

(1) سيبويه: 57/1.

(2) سيرد ص 65.

(3) سيرد ص 76.

(4) سيرد ص 68، 72، 74.

(5) معاني القرآن للأخفش: 11/134، 135، 301/2، 302.

(6) مجاز القرآن: 110/2، 111.

(7) معاني القرآن للأخفش: 110/1، 111.

(8) القصص: (76).

(9) من الرجز. معاني القرآن للفراء: 310/2، اللسان: (حلا)، الصحاح (حلا).

إن سراجاً لكريم مفخره تحلى به العين إذا ما تجهره

وهو الذي يحلى بالعين، فإن كان سمع بهذا أثراً فهو وجه، وإلا فإن الرجل جهل المعنى⁽¹⁾. انتهى. وقوله: فهو وجه واستشهاده عليه بالشعر يدل على جوازه عنده من حيث الأصل، وإنما اعتراضه على التطبيق، لأن معنى تتوء عنده تنقل، والباء للتعديّة⁽²⁾، وهذا يقتضى عدم القلب.

أما في غير هذه الآية فقد أكثر الفراء من التخرّيج على التقديم والتأخير أو تجويزه⁽³⁾.

وعلى نحو ذلك سار العلماء قال الزجاج: التقديم والتأخير كثير في الكلام⁽⁴⁾. وقال مكّي: التقديم والتأخير كثير في القرآن⁽⁵⁾ وقال ابن فارس: ومن سنن العرب القلب⁽⁶⁾. وقال ابن هشام: ومن فنون كلامهم القلب⁽⁷⁾.

وعقد صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج بابين للتقديم والتأخير، أحدهما كبير، أورد فيه عشرات من الآيات التي يجوز تخريجها عليه⁽⁸⁾.

وعلى هذا فمن الصعوبة بمكان استيفاء الآيات التي حملت على التقديم والتأخير في كتب إعراب القرآن وغيرها، وما سنورده هنا مجرد أمثلة، وقليل من كثير.

(1) معاني القرآن للفراء: 310/2.

(2) المرجع السابق.

(3) يراجع ص .

(4) معاني القرآن وإعرابه: 117/4.

(5) البحر المحيط: 20/1.

(6) الصاحبى: 329.

(7) مغنى اللبيب: 695/2 . الباب الثامن.

(8) المنسوب للزجاج: الباب رقم 13، الباب رقم 37.

وإيرادنا لهذه الأمثلة لا يعنى اعتمادنا لها باعتبارها الوجه الأقوى أو
الواجب الحمل عليه دائماً، وإنما الجواز، وهذا لا يمنع من جواز غيره.

ولم نورد في ذلك إلا ما قاله كبار الأئمة من العلماء أهل الاختصاص
بالنحو وإعراب القرآن. وسنرى أن أكثر أهل الشأن قد أجازوا التقديم والتأخير في
التطبيق القرآني. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:.

في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ
مِنْهُمْ} (1) خرجه سيبويه وأكثر العلماء (2) على التقديم والتأخير، على تقدير إن
الذين آمنوا من آمن منهم. والصابئون كذلك.

قال سيبويه: وأما قوله عز وجل "والصابئون" فعلى التقديم والتأخير، كأنه
ابتداء على قوله "والصابئون" بعدما مضى الخبر، قال بشر بن أبي حازم (3)

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

كأنه قال: أنا بغاة ما بقينا وأنتم (كذلك). انتهى (4). وهو مذهب
البصريين (5). وهو يعنى أن خبر إن مؤخر لفظاً، ومقدم في المعنى والإعراب قبل
"الصابئون، وخبر "الصابئون" محذوف.

(1) المائدة: (69).

(2) سبق أن سردنا أسماء أربعة وعشرين عالماً وأحلنا على مراجعهم.

(3) تقدم من هذا البحث.

(4) سيبويه: 155، 156/2.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 193/2، الإنصاف: 187/1- المسألة: 23، التصريح: 229/1 وفي

هذا رد على ادعاء أبي حيان غير مرة أن مذهب البصريين تخصيص التقديم والتأخير
بالضرورة.

و ادعى النحاس في نظير هذه الآية وهى قوله تعالى {فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ} (1) أن مذهب سيبويه أن خبر المبتدأ الأول "الله" محذوف وخبر الثاني "رسوله" هو "أحق أن يرضوه" فليس في الآية تقديم ولا تأخير خلافاً للمبرد (2).
والحق أن سيبويه لم يتعرض لغير الآية الأولى، وعلى نحو ما تقدم.

وقد تابع العلماء النحاس على هذا الوهم فقال ابن عطية: مذهب سيبويه أنهما جملتان حذف خبر الأولى لدلالة الثانية عليه. انتهى (3). وكذا قال ابن الأنباري (4) والسمين (5). والذي أوقعهم في هذا الوهم أن سيبويه استشهد بقول الشاعر (6):

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

على جواز حذف خبر المبتدأ الأول "نحن" استغناء بدلالة خبر الثاني عليه على تقدير: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض (7).

والخلاصة أن مذهب سيبويه في النحو إجازة كلا الوجهين: التقديم والتأخير، وحذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه. ولكنه فيما أعربه من القرآن اقتصر على الوجه الأول دون الثاني (8). أما المبرد فقد خرج كلتا الآيتين على التقديم والتأخير (9).

(1) التوبة: (62).

(2) إعراب القرآن: 224/2.

(3) البحر المحيط: 64/5.

(4) البيان: 401/1.

(5) الدر المصون: 6 / 75.

(6) تقدم ص 55 من هذا البحث.

(7) سيبويه: 1 / 75.

(8) يراجع فهرس الآيات القرآنية ضمن فهرس كتاب سيبويه صنع المرحوم عبد السلام هارون.

(9) تقدم إيراد رأى المبرد في الآية الأولى ص 55 من هذا البحث.

في قوله تعالى {كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لَتُنذِرَ بِهِ
وَذِكْرٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ} (1) ذهب الفراء (2)، والأخفش (3)، والطبري (4)، والزجاج (5)،
والحوفي (6)، وابن عطية (7)، وابن الأنباري (8)، وصاحب إعراب القرآن المنسوب
للزجاج (9) والسمين (10) إلى أن في الآية تقديماً وتأخيراً على تقدير: كتاب أنزل
إليك لتنذر به وذكرى للمؤمنين، فلا يكن في صدرك حرج منه.

وظاهر كلام الزمخشري (11) والعكبري (12) تجويزه. ونقله القرطبي (13) وأبو
حيان (14) ولم يضعفاه.

(1) الأعراف: (2) .

(2) معاني القرآن للفراء: 1 / 370 .

(3) معاني القرآن للأخفش: 1 / 301 .

(4) جامع البيان: 8 / 86 .

(5) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 315 .

(6) البحر المحيط: 4 / 226 .

(7) المرجع السابق .

(8) البيان: 1 / 353 .

(9) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 2 / 7.7 .

(10) الدر المصون: 5 / 242 .

(11) الكشاف: 2 / 98 .

(12) البيان: 1 / 555. ونسب السمين إليه وإلى الزمخشري القول بالتقديم والتأخير (الدر
المصون: 5 / 242) وذلك بمقتضى إعرابهما "لتنذر" متعلقاً بـ "أنزل".

(13) الجامع لأحكام القرآن: 7 / 161 .

(14) البحر المحيط: 4 / 266 .

في قوله تعالى {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} (1) خرج سيبويه (2) وكثير من العلماء الآية على التقديم والتأخير، على تقدير: ولم يكن أحد كفواً له. فقوله تعالى: "له" في معنى المفعول متعلق بـ "كفواً" وتقدم عليه للاهتمام به، إذ فيه ضمير الباري سبحانه وتعالى، وقوله: "كفواً" خبر يكن مقدم، و"أحد" اسم يكن (3). قال سيبويه: والتقديم والتأخير. عربي جيد قال تعالى {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} انتهى (4).

وفي هذا النص رد واضح على أبي حيان وغيره ممن زعم أن مذهب البصريين تخصيص التقديم والتأخير بضرورة الشعر، وتنزيه القرآن عنه (5).

في قوله تعالى: {فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّيِّئَاتِ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ} (6) ذهب الفراء (7) والأخفش (8) والطبري (9)، والزجاج (10)، والنحاس (11)، ومكي (12)، والزمخشري (13)، وابن الأنباري (14)،

(1) الإخلاص: (4).

(2) سيبويه: 57/1.

(3) معاني القرآن للأخفش: 549/2، إعراب القرآن: 5 / 312، الكشاف: 263/6.

(4) سيبويه: 57/1.

(5) يراجع ص 48، 50.

(6) محمد: (18).

(7) معاني القرآن للفراء: 61/3.

(8) معاني القرآن للأخفش: 480/2.

(9) جامع البيان: 34/26.

(10) معاني القرآن وإعرابه: 11/5.

(11) إعراب القرآن: 185/4.

(12) مشكل إعراب القرآن: 673/2.

(13) الكشاف: 64/5.

(14) البيان: 375/2.

والعكبري⁽¹⁾ والقرطبي⁽²⁾ والبيضاوي⁽³⁾، وصاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج⁽⁴⁾ وأبو حيان⁽⁵⁾ إلى تخريجه على التقديم والتأخير على تقدير: فأنى لهم ذكراهم إذا جاءتهم الساعة". فذكراهم مبتدأ خبره "أنى لهم".

ونقله الطبري⁽⁶⁾ والقرطبي⁽⁷⁾ عن قتادة. واحتجوا بقوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى﴾⁽⁸⁾ وقوله ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى﴾⁽⁹⁾

والملاحظ أن أكثر العلماء خرجوه على التقديم والتأخير ولم أجد تخريجه على الظاهر سوى ما أورده العكبري⁽¹⁰⁾ والقرطبي⁽¹¹⁾ مصدراً بلفظ: قيل إن التقديم: أنى لهم النجاة إذا جاءتهم الذكرى. وعلى هذا تكون "ذكراهم فاعل جاءتهم" على أصل التركيب. ولكن هذا ليس الرأي الأرجح لدى العكبري والقرطبي، ورأيهما موافق للجماعة كما قدمناه، وصيغة "قيل" صيغة ناقل. فهذه الآية من أوضح الأمثلة على تجويزهم الحمل على التقديم والتأخير، بل اتفاقهم عليه دون غيره.

(1) البيان: 1162.

(2) الجامع لأحكام القرآن: 241/16.

(3) تفسير البيضاوي: 649.

(4) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 724/2.

(5) البحر المحيط: 80/8.

(6) جامع البيان: 34/26.

(7) الجامع لأحكام القرآن: 241/16.

(8) الفجر: (23).

(9) الدخان: (13).

(10) البيان: 1126.

(11) الجامع لأحكام القرآن: 241/16.

في قوله تعالى {ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه}⁽¹⁾ قال الفراء⁽²⁾ وثعلب⁽³⁾ والطبري⁽⁴⁾ والقرطبي⁽⁵⁾: المعنى ثم اسلكوا فيه سلسلة. وذلك على القلب. قال الفراء: ذكر أنها تدخل في دبر الكافر، فتخرج من رأسه، فذلك سلكه فيها. والعرب تقول: أدخلت الفلنسة في رأسي⁽⁶⁾. انتهى وتابعه ابن الجهم فقال: إنما استجازوا ذلك لأن معناه لا يشكل على أحد، فاستخفوا من ذلك ما جرى على ألسنتهم⁽⁷⁾. وتابعه الطبري أيضاً وأورد عليه بعض الشواهد⁽⁸⁾.

ونقله الطبري عن ابن عباس وغيره قال: تسلك في دبره حتى تخرج من منخريه⁽⁹⁾. ونقله القرطبي عن مقاتل بن سليمان وسفيان الثوري، ثم قال وهذا أصح ما قيل في الآية⁽¹⁰⁾. انتهى وجوزه ابن جزي⁽¹¹⁾، والنيسابوري⁽¹²⁾.

(1) الحاقة: (32).

(2) معاني القرآن للفراء: 3 / 182.

(3) مغنى اللبيب: 2/696. الباب الثامن - القاعدة العاشرة وظاهر كلام ابن هشام تجويزه.

(4) جامع البيان: 29 / 40.

(5) الجامع لأحكام القرآن: 18 / 272.

(6) معاني القرآن للفراء: 3 / 182.

(7) المرجع السابق. وأبو عبيد الله محمد بن الجهم هو راوي كتاب الفراء عنه ت 277 هـ (هدية

العارفين ص 19) وانظر مقدمة تحقيق "المعاني" ص 13: 15 - للنجار ونجاتي.

(8) جامع البيان: 29 / 40، 41.

(9) المرجع السابق.

(10) الجامع لأحكام القرآن: 18 / 272.

(11) التسهيل لعلوم التنزيل: 40 / 144.

(12) غرائب القرآن: 29 / 36.

وانتقد أبو حيان ذلك فقال: وقيل في الكلام قلب، والسلسلة تدخل في فمه وتخرج من دبره، فهي في الحقيقة التي تسلك فيه، ولا ضرورة تدعو إلى إخراج الكلام عن ظاهره إلا إن دل الدليل الصحيح على خلافه⁽¹⁾ انتهى.

وفيما قاله نظر لأنه إذ لم يحمله على القلب فقد أخرج الكلام أيضاً عن ظاهره، فقد أول الآية على أن السلسلة تلتف حوله وتلتوي عليه⁽²⁾. وهذا لم يأت به نقل صحيح، وهو خلاف ظاهر قوله "ثم في سلسلة فاسلكوه"، ولو حمل على ظاهر اللفظ لكان المعنى: أن الأبعد يدخل في سلسلة، فلما استحال ذلك وجب تأويله. وتأويله على ما جاء به النقل عن الصحابة أولى من التمسك بكون القلب خلاف الأصل. لا سيما أن العلماء نقلوا العديد من شواهد من النثر والنظم.

في قوله تعالى ﴿قَتَوْلَ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكِرٍ خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾⁽³⁾ ذهب الأخفش⁽⁴⁾ والزرجاج⁽⁵⁾، وأبو عمرو الداني⁽⁶⁾، وصاحب إعراب القرآن المنسوب للزرجاج⁽⁷⁾، والبيضاوي⁽⁸⁾ وابن جزى⁽⁹⁾، والنيسابوري⁽¹⁰⁾،

(1) البحر المحيط: 326/8.

(2) المصدر السابق.

(3) القمر: (6،7).

(4) معاني القرآن للأخفش: 448/2.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 86/5.

(6) المكتفي: 340.

(7) إعراب القرآن المنسوب للزرجاج: 676/2.

(8) تفسير البيضاوي: 672.

(9) التسهيل لعلوم التنزيل: 80/4.

(10) غرائب القرآن: 66/27.

وأبو حيان⁽¹⁾، والسفاسي⁽²⁾ إلى تخريجه على التقديم والتأخير على تقدير: يخرجون من الأجداث خشعاً أبصارهم.

قال صاحب المنسوب: هذا كقولهم: راكباً جاء زيد⁽³⁾.

وقال أبو عمرو الداني: جميع أهل التفسير يجعلون العامل في الظرف (يوم) "يخرجون"، والمعنى عندهم على التقديم والتأخير، والتقدير: يخرجون من الأجداث يوم يدع الداع. فإذا كان كذلك فالتمام في الوقف فتول عنهم⁽⁴⁾. انتهى وكذا التمام عند النحاس ونقله عن أبي حاتم⁽⁵⁾.

وقال عبد الكريم الأشموني: المعنى عندهم على التقديم والتأخير، ولا يجوز الوقف على "أبصارهم" لأن "خشعاً" منصوب على الحال من الضمير في "يخرجون"، أي يخرجون خشعاً أبصارهم يوم يدع الداع⁽⁶⁾ انتهى.

وقال أبو حيان: وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي لأنه لا يجوز تقدم الحال على الفعل، وإن كان متصرفاً، وقال الشاعر⁽⁷⁾:

سريعاً يهون الصعب عند أولى النهي إذا برجاء صادق قابلوا البأسا
و"سريعاً" حال، وقد تقدمت على عاملها "يهون" انتهى⁽⁸⁾

(1) البحر المحيط: 175/8.

(2) المجيد: مجلد 2 ورقة 277.

(3) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 676/2.

(4) المكتفي: 340.

(5) القطع: 694.

(6) منار الهدى: 270.

(7) من الطويل. ولم أعثر على قائله. وليس في معجم الشواهد.

(8) البحر المحيط: 175/8. ونص ابن مالك في الألفية على ذلك بقوله:

والحال إن ينصب بفعل صرفاً أو صفة أشبهت المصرفاً
فجائر تقديمه ك مسرعاً ذا راحل ومخلصاً زيد دعا .

وهذا من أبي حيان جدير بالتأمل، فقد سبق أن نقلنا له مراراً تنزيهه للقرآن عن أن يحمل على التقديم و التأخير، وتخصيصه جواز ذلك بالضرورة الشعرية⁽¹⁾، ولكنه هنا تجاوز الجواز إلى القطع بالمسألة، والاحتجاج بها على المخالف في التقييد. وهذا مذهب سديد أن يكون التحاكم عند الخلاف في القاعدة إلى القرآن ركن العربية المكين.

وظاهر كلام الزمخشري حمله على التقديم والتأخير⁽²⁾. وكذا الظاهر جوازه عند مكي⁽³⁾، والعكبري⁽⁴⁾، والقرطبي⁽⁵⁾.

في قوله تعالى {أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ}⁽⁶⁾ وجهان:.

الأول: على التقديم والتأخير، على تقدير: اذهب بكتابي هذا فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم. وهو رأي الفراء⁽⁷⁾ والأخفش⁽⁸⁾ وأبى على الفارسي⁽⁹⁾، وابن جني⁽¹⁰⁾،

(1) يراجع ص 48، 50، 52.

(2) الكشاف: 6/ 55.

(3) مشكل إعراب القرآن: 698.

(4) البيان: 1193.

(5) الجامع لأحكام القرآن: 17/ 130.

(6) النمل: (28).

(7) معاني القرآن للفراء: 2/ 291.

(8) معاني القرآن للأخفش: 2/ 430، 301.

(9) التبيان: 1008، البحر المحيط: 7/ 70.

(10) الخصائص: 2/ 410.

وصاحب المنسوب للزجاج⁽¹⁾، والزرکشي⁽²⁾. ورجحه الزجاج بقوله: هذا لأن رجوعه من عندهم والتولى عنهم بعد أن ينظر ما الجواب. وهذا حسن والتقديم والتأخير كثير في الكلام انتهى⁽³⁾. ونقله الطبري⁽⁴⁾ والقرطبي⁽⁵⁾ عن ابن زيد.

الوجه الثاني: معنى "ثم تول عنهم" تنح عنهم مستتراً، من حيث لا يرونك فانظر ماذا يردون من الجواب. وهو رأي الطبري⁽⁶⁾ والزمخشري⁽⁷⁾ والعكبري⁽⁸⁾ والقرطبي⁽⁹⁾ والبيضاوي⁽¹⁰⁾ وأبي حيان⁽¹¹⁾ والسفاقي⁽¹²⁾

واختلاف الأئمة على هذا النحو يدل على جواز الوجهين. وكثير منهم نكر الوجهين فرجح أحدهما، ولم يضعف الآخر⁽¹³⁾، غير أن أبا حيان قال: ولا ضرورة تدعو

(1) المنسوب للزجاج: 682/2

(2) البرهان: 292/3

(3) معاني القرآن وإعرابه: 117/4

(4) جامع البيان: 94/19

(5) الجامع لأحكام القرآن: 191/13

(6) جامع البيان: 95/19

(7) الكشاف: 198/4

(8) التبيان: 1008

(9) الجامع لأحكام القرآن: 191/13

(10) تفسير البيضاوي: 508

(11) البحر المحييط: 70/7

(12) المجيد: المجلد الثاني، ورقه 289

(13) كمثال: معاني القرآن للفراء: 2911/2، معاني القرآن وإعرابه: 117/4

إلى التقديم والتأخير⁽¹⁾، وفي المقابل قال الزركشى: وما يفسر به التولى من أنه يتوارى في الكوة التي ألقى منها الكتاب مجاز، والحقيقة راجحة عليه⁽²⁾. انتهى

في قوله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ}⁽³⁾ أخرج الطبري⁽⁴⁾ بإسناده، وكذا ابن أبي حاتم⁽⁵⁾ عن عكرمة أنه قال: هذا من التقديم والتأخير، فالمعنى: لهم يوم الحساب عذاب شديد بما نسوا. وعلى هذا فقد خرجه الطبري⁽⁶⁾ والسيوطي⁽⁷⁾ على التقديم والتأخير. وظاهر كلام الزمخشري⁽⁸⁾ وأبي حيان⁽⁹⁾ والسفاسي⁽¹⁰⁾ تجويزه، فإنهم أجازوا أن يكون "يوم الحساب" متعلقاً بـ "لهم"، أو بما تعلق به "لهم"، على أن يكون معنى نسوا: ضلوا.

في قوله تعالى: {وَمَنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَابِيٌّ سُودٌ}⁽¹¹⁾ ذهب أبو عبيدة⁽¹²⁾، وأبو عبيد⁽¹³⁾، والطبري⁽¹⁴⁾،

(1) البحر المحيط: 70/7.

(2) البرهان: 292/3.

(3) ص: (26).

(4) جامع البيان: 97/23.

(5) الإتيان: 13/2 - النوع 44.

(6) جامع البيان: 97/23.

(7) النوع: 13/2.

(8) الكشاف: 140/5.

(9) البحر المحيط: 395/7.

(10) المجيد: مجلد 2 ورقة: 233.

(11) فاطر: (27).

(12) مجاز القرآن: 154/2.

(13) البرهان: 280/3.

(14) جامع البيان: 86/22.

وابن عطية⁽¹⁾، والعكبري⁽²⁾، والقرطبي⁽³⁾، وابن جزى⁽⁴⁾، والزرکشی⁽⁵⁾، والسيوطي⁽⁶⁾. إلى أن في الآية تقديماً وتأخيراً، والتقدير: ومن الجبال سود غرابيب. ففيها تقديم الصفة على الموصوف. ونقله أبوحيان⁽⁷⁾ والسفاقي⁽⁸⁾ ولم يضعفاه.

واتفق العلماء⁽⁹⁾ على أن الغريب: الشديد السواد، والعرب تقول أسود غريب كما تقول أسود حالك.

قال ابن عطية: قدم الوصف الأبلغ، وكان حقه أن يتأخر، وكذلك هو في المعنى، ولكن كلام العرب يأتي كثيراً على هذا. انتهى⁽¹⁰⁾

ولعل ابن عطية يقصد بالجملة الأخيرة أن كلام العرب يأتي كثيراً على التقديم والتأخير، وليس على تقديم الصفة على الموصوف خاصة. فإن الأول

(1) البحر المحيط: 312/7.

(2) التبيان: 1075.

(3) الجامع لأحكام القرآن: 342/14.

(4) التسهيل لعلوم التنزيل: 158/3.

(5) البرهان: 280/3.

(6) الإتيان: 14/2 - النوع 44.

(7) الارتشاف: 294/2، البحر المحيط: 312/7. غير أنه استحسن أن يكون "سود" بدلاً من

غرابيب". وهو رأى الجوهري (الصحاح: غرب) والفيروز آبادي (القاموس: غرب).

(8) المجيد: مجلد 2 ورقة: 221.

(9) المراجع السابقة بالإضافة إلى معاني القرآن وإعرابه: 269/4، الكشاف: 83/5.

(10) البحر المحيط: 312/7.

ظاهر أما الثاني فليس كذلك، فالصحيح أنه قليل نادر، ومنه هذه الآية. وقد صرح بهذا كثير من العلماء، وقد سبق أن تناولناه⁽¹⁾.

في قوله تعالى ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحَكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ
إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾⁽²⁾ ذهب ابن قتيبة⁽³⁾، وصاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج⁽⁴⁾،
والزركشي⁽⁵⁾ والسيوطي⁽⁶⁾ إلى أن في الآية تقديماً وتأخيراً على تقدير: فبشرناها
بإسحاق فضحكت.

وجوزه الفراء⁽⁷⁾ والقرطبي⁽⁸⁾ وابن جزى⁽⁹⁾. ونقله أبوحيان عن وهب بن
منبه عن ابن عباس رضى الله عنهما⁽¹⁰⁾. ونقله الطبري واقتصر على نسبته
لوهب بن منبه⁽¹¹⁾. وعد السيوطي الآية مما أشكل معناه بحسب الظاهر. فلما
عرف أنه من التقديم والتأخير اتضح⁽¹²⁾.

(1) يراجع ص 34 من هذا البحث.

(2) هود: (71).

(3) تأويل مشكل القرآن: 206.

(4) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 725/2.

(5) البرهان: 280/3.

(6) الإتيان: 14/2.

(7) معاني القرآن للفراء: 22/2.

(8) الجامع لأحكام القرآن: 67/9.

(9) التسهيل لعلوم التنزيل: 109/2.

(10) البحر المحيط: 243/5.

(11) جامع البيان: 44/12.

(12) الإتيان: 14/2- النوع 44.

وفي هذا نظر، لأن المفسرين ذكروا أقوالاً كثيرة لا تجعل التقديم متعيناً. منها أنها ضحكت لزوال الخوف لقوله {لا تخف إنا أرسلنا إلى قوم لوط} (1). إلى غير ذلك مما حفلت به كتب التفسير (2). وإنما يكون التقديم والتأخير متعيناً إذا لم يصح المعنى إلا عليه، وهو في هذه الآية محتمل غير متعين. والله أعلم. وقرأ أكثر القراء "يعقوب" بالضم (3)، وخرجه أكثر العلماء على التقديم والتأخير أيضاً، أي: ويعقوب من وراء إسحاق مبتدأ وخبر (4).

في قوله تعالى {إِنَّ هَؤُلَاءِ مُنَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (5) جوز العلماء في إعراب "متبر" و"باطل" وجهين:.

الأول: خبر إن. وهو ما رجحه أبو حيان (6)

الثاني: خبراً مقدماً لـ "ما" (7). وجزم به صاحب المنسوب للزجاج (8) ومن حيث القاعدة، فالأرجح إعراب "باطل" و"متبر" خبر لـ إن (9) ولكن رجح الوجه

(1) هود: (70).

(2) معاني القرآن للفراء: 22/2، حامع البيان: 45/12، الجامع لأحكام القرآن: 67/9 معاني القرآن للنحاس: مجلد 1 ورقة 172، تفسير البيضاوي: 313.

(3) السبعة: 338، التيسير: 125، الكشف: 1/534، غيث النفع: 251، النشر: 290/2، إتحاف فضلاء البشر: 131/2.

(4) معاني القرآن للأخفش: 355/2، معاني القرآن وإعرابه: 62/3، الكشف: 534/1، مشكل إعراب القرآن: 369/1، إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 677/2، البيان: 21/2، إبراز المعاني: 518، التبيان: 707، البحر المحيط: 244/5.

(5) الأعراف: (139).

(6) البحر المحيط: 379/4.

(7) الكشاف: 132/2، التبيان: 593، الدر المصون: 444/5.

(8) المنسوب للزجاج: 707/2.

(9) البحر المحيط: 379/4، الدر المصون: 444/5.

الثاني لاعتبار في المعنى ذكره الزمخشري، قال: وتقديم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لـ "هؤلاء" وسم لعباد الأصنام بأنهم هم المعرضون للتبار، وأنه لا يعدوهم ألبتة⁽¹⁾. انتهى

ورجحه السمين بقوله: وهذا أرجح من جهة ما ذكره من المعنى، وإذا دار الأمر بين مرجح لفظي، ومرجح معنوي، فاعتبار المعنوي أولى⁽²⁾. انتهى

(1) الكشف: 132/2.

(2) الدر المصون: 444/5.

المبحث الخامس

وجوب الحمل على التقديم والتأخير

أولاً: مراعاة للصناعة:

ورد التقديم مقيساً واجباً في بعض مسائل النحو وبالتالي ورد في التطبيق القرآني. وعلى سبيل المثال: فقد أوجبوا تقديم المفعول به إذا كان ضميراً لو تأخر عن عامله وجب اتصاله. ومنه قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} (1) فهذا الضمير لو تأخر لوجب أن يقال: "نعبدك" (2).

ونحوه: قوله تعالى {أَهْوَلَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ} (3) "إياكم" معمول لـ "يعبدون" (4) ولو تقدم لصار: يعبدونكم.

وقالوا في نحو قوله تعالى {أَفَلَا تَعْقِلُونَ} (5) إن الهمزة للإنكار وهي في نية التأخير عن الفاء لأنها حرف عطف. وكذا تتقدم على "الواو" و"ثم" في نحو قوله تعالى {أَوَلَا يَعْلَمُونَ} (6) وقوله {أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ} (7) والنية بها التأخير (8). والقاعدة أن الضمير لا يتقدم على ما يفسره (9).

(1) الفاتحة: (4)

(2) الدر المصون: 59/1

(3) سبأ: (40)

(4) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 707/2 ، التبيان: 107

(5) البقرة: (44)

(6) البقرة: (77)

(7) يونس: (51)

(8) الدر المصون: 328/1

(9) يستثنى من ذلك سبعة مواضع سردها في (المغنى: 489/2: 493)

وعليه: في قوله تعالى: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} (1) وقوله: {لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا} (2) قال صاحب المنسوب للزجاج: هذا من التقديم والتأخير، فالمفعول مقدم على الفاعل، ووجب تقديمه هنا لأن تأخيره يوجب إضماراً قبل الذكر (3). انتهى وفي مسألة اعتراض الشرط على الشرط جرى العلماء على الحمل على التقديم والتأخير. ومنه قوله تعالى {وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ} (4). قال أبو حيان: الشرط الثاني وهو "إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ" جوابه ما دل عليه "وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي"، والتقدير: إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي. وصار الشرط الثاني شرطاً في الأول، وصار المتقدم متأخراً والمتأخر متقدماً، وكأن التركيب: إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي. وهو من حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء نحو: إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ فَإِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي انتهى (5). وتابعه السمين (6)، وابن هشام (7). وقال البيضاوي: تقدير الكلام: فذكره. ولذلك نقول: لو قال رجل لزوجته: أنت طالق إِنْ دخلت الدار إِنْ كلمت زيدا، فدخلت ثم كلمت فلا تطلق (8). انتهى

(1) البقرة: (124)

(2) الأنعام: (158)

(3) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 676/2 وهذا على مذهب الجمهور، وإلا فقد أجازه

الأخفش وابن جنى وأبو عبد الله الطوال حسبما ذكره ابن هشام في (المغنى: 492/2)

(4) هود: (34)

(5) البحر المحيط: 219/5

(6) الدر المصون: 320/6

(7) اعتراض الشرط على المشروط: 36

(8) تفسير البيضاوي: 309

وقال العكبري: حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني والجواب جواباً للشرط الأول نحو: إن أتيتني إن كلمتني أكرمتك. فقولك: "إن كلمتني أكرمتك" جواب "إن أتيتني". وإذا كان كذلك صار الشرط الأول مؤخراً في المعنى، حتى إن أتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام، ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب الإكرام، وعلّة ذلك أن الجواب صار معوقاً بالشرط الثاني. وقد جاء منه في القرآن {وَأَمْرًا مُمِئَةً إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا} (1) انتهى (2).

وفي قوله تعالى {يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ} (3) قال ابن هشام: هذا على تقدير: إن كنتم مسلمين إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكّلوا (4). وبنحوه قال أبو حيان (5)، والسمين (6).

أحوال تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً:

قال الشيخ حسين المرصفي: حيث كان المبتدأ محكوماً عليه موصوفاً وكان الخبر محكوماً به صفة كان المناسب أن يقدم المبتدأ في النطق، لكن إذا حصل اختلال بتقديم المبتدأ وجب تأخيره وإزالته عن موضعه، وقد استقرت المواضع التي يحصل فيها فساد المعنى بتأخير الخبر عن المبتدأ فوجدتها خمسة. ومواضع تقديم الخبر وجوباً هي:

(1) الأحزاب: (50)

(2) التبيان: 696 ، 697

(3) يونس: (84)

(4) اعتراض الشرط على الشرط: 41

(5) البحر المحيط: 5 / 185

(6) الدر المصون: 6 / 258

الأول: كل جملة يكون مع مبتدئها ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: "في الدار صاحبها".

الثاني: كل جملة يكون الخبر فيها واجب التصدير نحو: أين زيد؟

الثالث: إذا كان المبتدأ محصوراً نحو: مالنا إلا الإسلام.

الرابع: إذا كان المبتدأ نكرة لا مسوغ لها إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو قوله تعالى: {لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ} (1).

الخامس: كل جملة يكون مبتدؤها أن وصلتها نحو: عندي أنك فاضل، إذ لا يتفق كون أن وصلتها مبتدأ إلا بتأخيرها وتقديم الخبر. انتهى (2)

ونص ابن مالك في الألفية على الأحوال الأربع الأولى مع خلاف في الترتيب فقال:

ملتزم فيه تقدم الخبر	ونحو عندي درهم ولي وطر
مما به عنه مبيناً يخبر	كذا إذا عاد عليه مضمّر
كأين من علمته نصيراً	كذا إذا يستوجب التصديرا

وتناولها شرح الألفية بالتفصيل (3).

(1) الأنعام : (67)

(2) الوسيله الأدبية: 235، 239 باختصار وبعض التصرف

(3) شرح ابن عقيل: 1/ 239 : 243، أوضح المسالك: 28. وفيه أدرج ابن هشام الحالة الخامسة ضمن الحالة الأولى، التصريح: 175/1، 176، الأشموني: 212/1، 213. وفيه ذكر الحالة الخامسة كاستدراك على ابن مالك، ابن الناظم: 117، 118.

وأضاف الدنوشري خمس حالات أخرى تركناها اختصاراً⁽¹⁾. هذا من حيث التعميد أما من حيث التطبيق:

ففي قوله تعالى {قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً} (2) ذهب أبو حيان (3) والسمين (4) إلى تخريج الآية على تقدير: قال رب صير لي، "فاجعل" بمعنى "صير" تتعدى لمفعولين. قال السمين: والتقديم هنا واجب إذ لا مسوغ للابتداء بهذه النكرة، وهي "آية" لو انحلت الجملة إلى مبتدأ وخبر إلا تقدم هذا الجار، وحكمها بعد دخول الناسخ حكمها قبله⁽⁵⁾. انتهى

في قوله تعالى {وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ} (6) المبتدأ: "أنا حملنا يجب تأخيره، وتقديم الخبر "آية لهم"⁽⁷⁾.

في قوله تعالى: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا} (8) قال خالد الأزهرى: "أقفالها" مبتدأ مؤخر، و"على قلوب" خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بـ "أقفالها" على "قلوب"، وهي متأخرة في الرتبة لأنها بعض متعلق الخبر⁽⁹⁾. انتهى

(1) حاشيه يس: 175/1

(2) آل عمران: (41)

(3) البحر المحيط: 452/2

(4) الدر المصون: 163/3

(5) المصدر السابق. ويلاحظ أن عبارة السمين هنا ركيكة.

(6) يس: (41)

(7) مغنى اللبيب: 589/2

(8) محمد: (24)

(9) التصريح: 175، 176 / 1

ثانياً مراعاة للمعنى

في قوله تعالى ﴿وَإِذْ جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽¹⁾ ذهب ابن عباس - رضى الله عنهما⁽²⁾. وابن زيد⁽³⁾ إلى تخريجه على التقديم والتأخير على تقدير: أذاعوا به إلا قليلاً.

وقد تابع على ذلك أكثر العلماء، فخرجه على ذلك الكسائي⁽⁴⁾، والفراء⁽⁵⁾ والأخفش⁽⁶⁾ وأبو عبيد⁽⁷⁾، وأبو حاتم⁽⁸⁾، وابن حرب⁽⁹⁾، والطبري⁽¹⁰⁾، والنحاس⁽¹¹⁾، وصاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج⁽¹²⁾ والسيوطي⁽¹³⁾.

(1) النساء: (83)

(2) جامع البيان: 116/5، القطع والائتلاف: 258، البحر المحيط: 308/3

(3) المصادر السابقة

(4) البحر المحيط: 308/3

(5) معاني القرآن للفراء: 279/1

(6) القطع والائتلاف: 258. ولم أجده في معاني القرآن للأخفش. والراجح أن النحاس نقله عنه من كتابه في الوقف والابتداء، إذ هو أحد المصادر التي اعتمد عليها النحاس في كتابه "القطع".

(7) القطع: 258، البحر المحيط: 308/3

(8) القطع: 258

(9) البحر المحيط: 308/3

(10) جامع البيان: 116/5، 117

(11) القطع: 259

(12) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 714/2

(13) الإيتقان: 13/2 - النوع 44

ونقل الطبري بعدة أسانيد عن فتادة تخريجه على التقديم والتأخير أيضاً، ولكن على تقدير: لعلمه الذين يستنبطونه منهم. إلا قليلاً، ولولا فضل الله عليكم لا تبعتم الشيطان⁽¹⁾. واختاره ابن قتيبة⁽²⁾.

وسواء أخذنا بالرأي الأول أو الثاني فقد اتفقا على التقديم والتأخير، ولهذا نقله أبوحيان عن ابن عباس وابن زيد، وقال: واختاره الكسائي والفراء وأبو عبيد وابن حرب والطبري

وجماعة من النحويين انتهى⁽³⁾. ولم يجازف أبو حيان بتخطئة هؤلاء الأئمة، ولم يدع أن التقديم والتأخير خاص بالضرورة كما سبق ونقلناه عنه مراراً. وسرده لأسماء كل هؤلاء الأئمة على هذا الرأي بدون تعقيب يدل على جوازه عنده، والله أعلم.

وقد بين الطبري والنحاس وجه الإشكال في الآية، وعلّة تخريجها على التقديم والتأخير. قال الطبري: والأول (تخريجها على التقديم والتأخير) أولى بالصواب فمعنى الكلام: إذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به إلا قليلاً. وغير جائز أن يكون الاستثناء من قوله: "لاتبعتم الشيطان"، لأن من تفضل الله عليه بفضله ورحمته فغير جائز أن يكون من أتباع الشيطان، وغير جائز أن يحمل كتاب الله على غير الأغلب من كلام العرب ولنا إلى ذلك سبيل، فتوجيهه إلى أن يكون المعنى: لاتبعتم الشيطان جميعاً، والادعاء أن قوله "إلا قليلاً" دليل على الإحاطة بالجميع لا وجه له. انتهى ملخصاً⁽⁴⁾.

(1) جامع البيان: 116/5.

(2) تأويل مشكل القرآن: 209.

(3) البحر المحيط: 308/3.

(4) جامع البيان: 117/5.

وجزم النحاس بتخريجها على التقديم والتأخير، وانتقد غير ذلك بقوله: وأما قول من قال: الاستثناء مما يليه فبعيد، لأنه لولا فضل الله ورحمته لاتبع الجماعة الشيطان، (فلا يستثنى منها قليل ولا كثير) انتهى⁽¹⁾.

والواضح من النصين السابقين وجوب تخريج الآية على التقديم لاجتماع كل هؤلاء الأئمة على ذلك، مع عدم وجود المعارض لهم، بل تابعهم من شهر عنه معارضة التخريج على التقديم والتأخير كأبي حيان.

ونقل السمين عن بعض العلماء أن الاستثناء من قوله: "لوجدوا فيه"⁽²⁾ في الآية السابقة، ولم يضعفه⁽³⁾. وهذا تفكيك للكلام ومبالغة في الحمل على التقديم والتأخير لا داعي لها. وقد أورد السمين كل الأوجه السابقة على سبيل الجواز ولم يرجح بينهما⁽⁴⁾. وعد السيوطي هذه الآية مما أشكل معناه فلما عرف أنها من التقديم والتأخير اتضح⁽⁵⁾. وهي كما قال. والله أعلم.

في قوله تعالى: {وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى} ⁽⁶⁾ ذهب الفراء⁽⁷⁾، والأخفش⁽⁸⁾، وابن قتيبة⁽⁹⁾، والطبري⁽¹⁰⁾، والزجاج⁽¹¹⁾،

(1) القطع: 259.

(2) النساء: (82).

(3) الدر المصون: 53/4.

(4) الدر المصون: 52/4: 54. ونكر أوجهاً أخرى يؤول أكثرها في المعنى إلى الأقوال السابقة حذفها اختصاراً.

(5) الإقتان: 2 / النوع 44.

(6) طه: (129).

(7) معاني القرآن للفراء: 195/2.

(8) معاني القرآن للأخفش: 2 / 409.

(9) تأويل مشكل القرآن: 209.

(10) جامع البيان: 167/16.

(11) معاني القرآن وإعرابه: 380/3.

والنحاس⁽¹⁾ وصاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج⁽²⁾، والزمخشري⁽³⁾، وابن الأنباري⁽⁴⁾، والنيسابوري⁽⁵⁾، والعكبري⁽⁶⁾، والقرطبي⁽⁷⁾، والبيضاوي⁽⁸⁾، وابن جزى⁽⁹⁾، وأبوحيان⁽¹⁰⁾ والسفاقي⁽¹¹⁾، والزرکشي⁽¹²⁾، والسيوطي⁽¹³⁾، والأستاذ درويش⁽¹⁴⁾، والأستاذ صافي⁽¹⁵⁾ إلى تخريج الآية على التقديم والتأخير على تقدير: ولولا كلمة "وأجل" مسمى لكان لزاماً. و"أجل" معطوف على "كلمة"، وقدم جواب لولا عليه، والأصل تأخيره.

(1) إعراب القرآن: 60/3.

(2) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 725/2.

(3) الكشاف: 51/4.

(4) البيان: 155/2.

(5) غرائب القرآن: 157/16.

(6) التبيان: 908.

(7) الجامع لأحكام القرآن: 260/11.

(8) تفسير البيضاوي: 436.

(9) التسهيل لعلوم التنزيل: 21/3.

(10) البحر المحيط: 289/6.

(11) المجيد: مجلد 2 ورقة 150.

(12) البرهان: 3 / 218، 282.

(13) الإلتقان: 13/2 - النوع 44.

(14) إعراب القرآن وبيانه: 267/6.

(15) الجدول في إعراب القرآن: 441 / 16.

ونقله الطبري بإسناده عن قتاده وابن زيد⁽¹⁾، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم بإسناده عن قتاده أيضاً⁽²⁾. قال أبو حيان: الظاهر عطف "أجل" على "كلمة"، وأخر المعطوف عن المعطوف عليه. انتهى⁽³⁾.

ونص أكثر العلماء على أن هذا على التقديم والتأخير، وهو ظاهر. وعد السيوطي الآية مما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما حمل على التقديم والتأخير اتضح⁽⁴⁾. وهذا صواب إذ يمكن القول بأنهم أجمعوا على تخريج هذه الآية على التقديم والتأخير، ولا يكادون يذكرون وجهاً غيره. غير أن الزمخشري جوز أن يكون "أجل" معطوفاً على الضمير المستكن في "كان"⁽⁵⁾.

وفي هذا نظر، ومعناه غير واضح، وبهذا انتقده الأستاذ درويش⁽⁶⁾، ولو كان معناه واضحاً لما قبل أبو حيان غيره، ولما حمل على التقديم والتأخير. وفيما أجمع عليه العلماء، وورد عن أئمة التابعين مقنع، والله أعلم.

في قوله تعالى {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا}⁽⁷⁾ أوجب ابن الحاجب تخريج الآية على التقديم والتأخير، إذ لو حملت الآية على ظاهرها اقتضى النفي أن يكون التقدير: لا ينفع نفساً لم تكن آمنت من قبل إيمانها، وهذا واضح، ولا ينفع نفساً لم تكن

(1) جامع البيان: 167 / 16.

(2) الإتيان: 13/2.

(3) البحر المحيط: 289 / 6.

(4) الإتيان: 13/2.

(5) الكشف: 51/4.

(6) إعراب القرآن وبيانه: 267/6.

(7) الأنعام: (158).

كسبت في إيمانها خيراً. قال: وهذا مشكل، لأن الإيمان قبل مجيء الآيات نافع، وإن لم يكن عمل صالح غيره، فكيف يصح نفيه؟! والجواب: أن المعنى: لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها (العمل الصالح) لم تكن آمنت قبل الآيات. وقوله: "لم تكن آمنت" صفة لـ "نفساً" وإن وقع الفصل، لأنها جاءت على التأخير، وإنما أوجب التقديم الضمير في "إيمانها"، والمعنى: لا ينفع إيمان نفس نفساً لم تكن آمنت من قبل، فلما أوجب الضمير التقديم بقيت الصفة في محلها⁽¹⁾. انتهى

في قوله تعالى {فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ} (2) ذهب الزمخشري⁽³⁾ وأبو حيان⁽⁴⁾ والسمين⁽⁵⁾ إلى أن الاستثناء "إلا من اغترف" من الجملة الأولى "فمن شرب منه فليس مني" وليس من الجملة الثانية "ومن لم يطعمه فإنه مني"، وذلك خلافاً للأصل الذي يقتضى أن يكون الاستثناء من آخر جملة.

قال الزمخشري: الجملة الثانية في حكم المتأخرة إلا أنها قدمت للعناية⁽⁶⁾. انتهى. وقال السمين: الجملة الثانية أصلها التأخير، وإنما قدمت لأنها تدل عليها الأولى بطريق المفهوم، فإنه لما قال سبحانه: "فمن شرب منه فليس مني" فهم منه أن من لم يشرب فإنه منه⁽⁷⁾. انتهى

(1) أمالي ابن الحاجب: 257/1.

(2) البقرة: (249).

(3) الكشاف: 143/1.

(4) البحر المحيط: 265/2.

(5) الدر المصون: 526 /2.

(6) الكشاف: 143/1.

(7) الدر المصون: 526 /2 .

وزهب العكبري⁽¹⁾ إلى جواز أن يكون الاستثناء من الجملة الثانية فانقده أبوحيان⁽²⁾، والسمين الذي قال: وهذا غير سديد، لأنه يؤدي إلى أن المعنى: ومن لم يطعمه فإنه منى إلا من اغترف غرفة بيده فإنه ليس منى. وهذا فاسد في المعنى، لأنهم مسموح لهم في الاغتراف غرفة واحدة⁽³⁾. انتهى

(1) التبيان: 199/1

(2) البحر المحيط: 265/2

(3) الدر المصون: 526/2

المبحث السادس

المبالغة في الحمل على التقديم والتأخير

في قوله تعالى: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ} (1) قال مكي: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" ليست بآية من الفاتحة، إذ لو كانت آية لكنا قد أتينا بآيتين متجاورتين بمعنى واحد وهذا لا يوجد إلا بفواصل تفصل بين الأولى والثانية، والفصل بينهما بـ "الحمد لله رب العالمين" كلا فصل، لأنه مؤخر يراد به التقديم، فالتقدير: الحمد لله الرحمن الرحيم، رب العالمين مالك يوم الدين. وإنما قلنا بالتقديم لأن مجاورة الرحمة بالحمد أولى، ومجاورة (الربوبية) بالملك أولى. والتقدير والتأخير كثير في القرآن. انتهى (2).

وفيما قاله نظر. وقد انتقده أبو حيان بقوله: كلام مكي مدخول من غير وجه. ولولا جلاله قائله زهت كتابي هذا عن ذكره. والترتيب القرآني جاء في غاية الفصاحة. انتهى (3). وهو الصواب.

في قوله تعالى: {وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ} (4) خرج أبو على الفارس الآية على تقدير: وقالوا قلوبنا غلف بسبب كفرهم. فالباء متعلقة بـ "قالوا"، و"بل لعنهم الله" مقدمة على "بكفرهم" (5). ولم أجد

(1) الفاتحة: (4:1)

(2) البحر المحيط: 19/1، 20. ولم أجد كلام مكي في كتبه المستخدمة في هذا البحث وهي: "الإبانة"، "الكشف"، "المشكل".

(3) المصدر السابق

(4) البقرة: (88)

(5) التبيان: 89، الدر المصون: 501/1

من تابعه على ذلك. وما بعد "بل" لا يتقدم عليها، وانتقده السمين بقوله: وفيه بعد. انتهى⁽¹⁾ وهو كما قال.

في قوله تعالى ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ. وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَٰئِكَ مَرَّةً﴾⁽²⁾. ذهب ابن بحر⁽³⁾ وصاحب المنسوب للزجاج⁽⁴⁾ إلى أن في الآيات تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير: وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنوا بها، والله مقلب قلوبهم حال إقسامهم، وما يدريكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون كما لم يؤمنوا به أول مرة. وعليه تكون "ونقلب" حالاً من "أقسموا". وهذا لم يقل به أحد. وإنما هي إما داخله في حكم "يشعركم" أي: وما يشعركم أنهم لا يؤمنون وأنا مقلب أفئدتهم، قاله الزمخشري⁽⁵⁾ والسمين⁽⁶⁾ وغيرهما، وإما تكون استئنافية. وهو رأي أبي حيان⁽⁷⁾ وظاهر كلام النحاس⁽⁸⁾، والقرطبي⁽⁹⁾، وغيرهما.

(1) الدر المصون: 501/1

(2) الأنعام: (109، 110)

(3) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 713/2

(4) المصدر السابق

(5) الكشف: 83/2

(6) الدر المصون: 110/5

(7) البحر المحيط: 203/4، 204

(8) إعراب القرآن: 90/2

(9) الجامع لأحكام القرآن: 65/7

والتقديم والتأخير بهذه الصورة تفكيك لنظم القرآن. وهذه الآية من المشكلات قال فيها العلماء وأكثرها، ولم أجد أحداً خرج على هذا التقدير الغريب⁽¹⁾. وأقصى ما وجدته فيها ما ذهب إليه الحوفي من أن في الآية تقديماً وتأخيراً تقديره: أنها إذا جاءت لا يؤمنون كما لم يؤمنوا به أول مرة، ونقلب أفئدتهم⁽²⁾. وهذا أخف احتمالاً، ومع ذلك لم يتابعه عليه أحد. وهو الصواب.

في قوله تعالى: {ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ}⁽³⁾ ذهب صاحب المنسوب إلى أن في الآية تقديماً وتأخيراً تقديره: لآتينهم من بين أيديهم وعن أيمنهم حيث ينظرون، ومن خلفهم وعن شمائلهم من حيث لا ينظرون. ونسب ذلك إلى مجاهد⁽⁴⁾.

وفي هذا نظر فإن مجاهداً لم يقل إن في الآية تقديماً وتأخيراً، بل روى معناه الطبري عنه على سبيل التفسير. قال الطبري: وقال آخرون معنى الآية من حيث يبصرون ومن حيث لا يبصرون ثم ذكره... ولم ينقل فيه تقديماً ولا تأخيراً، ولو فهم ذلك منه لنص عليه⁽⁵⁾.

(1) أورد أبو حيان (البحر: 201/4: 204) والسمين (5/101: 112) بحثاً كبيراً في هاتين

الآيتين، ولم ينقل رأياً صاحب المنسوب ضمن الآراء العديدة التي أوردها وناقشها. ولمزيد من التوضيح يراجع بالإضافة إلى ما تقدم من المراجع: سيويوه: 123/3، معاني القرآن للفرأء: 1/349، 350، إعراب القرآن: 90/2، القطع: 319، جامع البيان: 214/7، 213، مشكل إعراب القرآن: 283/1، التبيان: 531.

(2) الجامع لأحكام القرآن: 66/7.

(3) الأعراف: (17).

(4) المنسوب للزجاج: 722/2.

(5) جامع البيان: 102/8.

وعلى أي فلم يتابع صاحب المنسوب أحد من العلماء، لأن تقدير التقديم والتأخير هنا لا حاجة إليه من المعنى أو الصناعة، وهو ظاهر التكلف. في قوله تعالى: {ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ...} إلى قوله: {وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ} (1) قال صاحب المنسوب: من التقديم والتأخير قوله "وليبتلي الله" تقديره: ليبتيكم وليبتلي ما في صدوركم (2). انتهى. ونقل أبو حيان (3) والسمين (4) عن ابن بحر أن "وليبتلي" معطوف على "ليبتليكم". وفي هذا نظر، إذ معناه أن بين المتعاطفين خمساً وتسعين كلمة، ومثل هذا الفصل الكبير لا يحتمل. ولهذا لم يتابعه أحد.

في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَبْتُغُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ} (5). ذهب الجرجاني (6) وصاحب المنسوب للزجاج (7) إلى أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، والتقدير: ويفسدون في الأرض، وفرحوا بالحياة الدنيا وما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع، أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار. وهذا تفكيك للكلام وتغيير لنظم القرآن تتغير معه المعاني، وليس ثم ما يقتضيه، ولهذا لم يتابعه عليه أحد من العلماء. وهو الصواب.

(1) آل عمران: (152: 154).

(2) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 732/2.

(3) البحر المحيط: 90/3.

(4) الدر المصون: 415/3.

(5) الرعد: (25، 26).

(6) المنسوب للزجاج: 733/2.

(7) المصدر السابق.

في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمناً قليلاً﴾⁽¹⁾ جوز محمد بن عيسى⁽²⁾ أن يكون تمام الوقف "إليهم"⁽³⁾. وتابعه صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج⁽⁴⁾، فجوز تخريج الآية على التقديم والتأخير على تقدير: لا يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً خاشعين لله. وعليه يكون "خاشعين" حالاً مقدماً من "يشترون". وهو ما جوزة ابن الأباري⁽⁵⁾.

وضعفه أبو حيان⁽⁶⁾. وهو كما قال، فقد ذهب أكثر العلماء إلى إعراب "خاشعين" على الأصل حالاً مما قبله "من يؤمن"، أو ضمير "إليكم"، أو "إليهم"⁽⁷⁾. وهذا هو الظاهر في المعنى والتركييب وغيره تكلف لا داعي له.

في قوله تعالى: ﴿لِيَأْبَتِ إِلَيَّ أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيّاً﴾⁽⁸⁾ نقل أبو حيان عن بعض العلماء تخريجهم له على التقديم

(1) آل عمران: (199).

(2) أبو عبيد الله محمد بن عيسى ت 253 من القراء (غاية النهايه 23/2، القطع: 838).

(3) القطع: 244 / 1.

(4) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 675/2.

(5) البيان: 238 / 1.

(6) البحر المحيط: 148/3.

(7) معاني القرآن: 429/1، القطع: 244، مشكل إعراب القرآن: 186 الكشاف: 223/1،

التبيان: 325، الجامع لأحكام القرآن: 322/4 تفسير البيضاوي: 130، مدارك التنزيل:

285/1، البحر المحيط: 148/3.

(8) مريم: (45).

والتأخير على تقدير: إنى أخاف أن تكون ولياً في الدنيا للشيطان فيمسك في الآخرة عذاب من الرحمن⁽¹⁾.

ولم أجد أحداً من العلماء تابع على ذلك. ولم يرد به أثر عن السلف. وليس في المعنى ما يقتضيه. وقد انتقده أبو حيان بأنه لا يتعين أن يكون العذاب في الآخرة، بل يحتمل أن يكون في الدنيا، أو يكون هو الخذلان، والعياذ بالله⁽²⁾.

في قوله تعالى: {يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ} ⁽³⁾ قال ابن مجاهد: أي: ولا يفترون النهار، فهو في نيه التقديم⁽⁴⁾. وتابعه صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج⁽⁵⁾. ومعنى ذلك أن "النهار" معمول لـ "يفترون" وليس ظرفاً لـ "يسبحون"، "ولا يفترون" تكون استئنافية وليس حالاً لـ "يسبحون" كما هو الظاهر.

ولم يتابع أحد من العلماء على ذلك ولم يرد به أثر في التفسير. وحمل الكلام على ظاهره، وإعراب "لا يفترون" حالاً من "يسبحون" كما أعربه العكبري⁽⁶⁾ وغيره أبلغ من تخصيصه بالنهار، فهم يسبحون بلا فتور بالليل والنهار.

في قوله تعالى: {لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السَّحْرِ} ⁽⁷⁾ جوز صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج أن تكون "ما" نافية، وعليه حمل الآية على التقديم والتأخير على تقدير: ليغفر لنا خطايانا من السحر، ولم يكرهنا عليه⁽⁸⁾.

وظاهر كلام مكي⁽¹⁾ والقرطبي⁽²⁾ جوازه، وإن لم يكن هو الأولى عندهما.

(1) البحر المحيط: 194/6.

(2) المصدر السابق.

(3) الأنبياء: (20).

(4) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 676/2.

(5) المصدر السابق.

(6) التبيان: 918.

(7) طه (73).

(8) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 676/2.

وفي هذا تكلف وتفكيك للكلام، ولو كان هذا المعنى مراداً لجاء التعبير عنه بأفصح صورة. ولهذا انتقده النحاس، وذهب إلى أن الأولى أن تكون "ما" معطوفة على خطايانا⁽³⁾. وهو رأي أكثر العلماء، وعليه الزجاج⁽⁴⁾ ومكي⁽⁵⁾، وابن الأنباري⁽⁶⁾، والعكبري⁽⁷⁾ والقرطبي⁽⁸⁾. وجوز ابن الأنباري⁽⁹⁾ أن تكون "ما" مبتدأ محذوف تقديره: والذي أكرهتنا عليه مغفور. وتابعه العكبري⁽¹⁰⁾ والقرطبي⁽¹¹⁾.

والذي دعا صاحب المنسوب للزجاج وغيره إلى ادعاء التقديم والتأخير أنهم استشكلوا كون السحرة مكرهين⁽¹²⁾. لكن وردت الآثار عن ابن عباس وغيره أن فرعون أكرهم على تعلم السحر⁽¹³⁾. وبه قال أكثر العلماء⁽¹⁴⁾. والله أعلم.

(1) مشكل إعراب القرآن: 470/2.

(2) الجامع لأحكام القرآن: 226/11.

(3) إعراب القرآن: 470 / 2.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 369 / 3.

(5) مشكل إعراب القرآن: 470/2.

(6) البيان: 149/2.

(7) التبيان: 898.

(8) الجامع لأحكام القرآن: 266/11.

(9) التبيان: 149/2.

(10) التبيان: 898.

(11) الجامع لأحكام القرآن: 226/11.

(12) المرجع السابق. ونقله عن المهدوي.

(13) جامع البيان: 142/16.

(14) المرجع السابق، معاني القرآن للفراء: 187/2، معاني القرآن وإعرابه: 369/3، الكشاف: 40/4، الجامع

لأحكام القرآن: 226/11، البحر المحيط: 262/6.

الفصل الثالث

تساؤلات ومباحث في التقديم والتأخير

المبحث الأول

الحرف العامل هل يتغير عمله بالتقديم والتأخير

في قوله تعالى: {فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلًا وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} (1). ذهب الفراء إلى أن "أن" للجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير، فلما قدمت "إن" الشرطية اتصلت بما قبلها ففتحت، وصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة، وذلك على تقدير: كي تذكر إحداها الأخرى إن ضلت. قال: فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله (فتفتحت أن) وصار جوابه مردوداً عليه. ومثله في الكلام قولك: إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى (معناه: إنه ليعجبني أن يعطى السائل إن يسأل) فالذي يعجبك الإعطاء إن يسأل ولا يعجبك المسألة والافتقار. فهذا دليل على التقديم والتأخير. ومثله في كتاب الله {وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا} (2) ألا ترى أن المعنى: لولا أن يقولوا إن أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم هلا أرسلت إلينا رسولاً فهذا مذهب بين (3). انتهى.

وهذا بحث نفيس نظر فيه الفراء إلى المعنى. وتابعه الطبري وقال: وهذا عندهم من المقدم الذي معناه التأخير، لأن التذكير عندهم هو الذي يجب أن يكون مكان "تضل"، لأن المعنى: كي تذكر إحداها الأخرى إن ضلت (4). انتهى.

(1) البقرة: (282)

(2) القصص: (47)

(3) معاني القرآن للفراء: 184/1

(4) جامع البيان: 82/3

وخالفهما في ذلك أئمة البصريين⁽¹⁾. قال الزجاج: لست أعرف لم صار الجزء إذا تقدم وهو في مكانه أو في غير مكانه وجب أن يفتح "أن" معه⁽²⁾؟ انتهى. وقال النحاس: هذا القول خطأ عند البصريين لأن "إن" المجازة لو فتحت انقلب المعنى⁽³⁾. انتهى. وقال أبو علي الفارسي: هذه دعوى لا دليل عليها، والقياس يفسدها، فالحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا معناه. فالحروف العاملة إذا تقدمت كانت مثلها إذا تأخرت، لا تتغير بالتقدم عما كانت عليه في التأخير، ألا ترى قولك: مررت بزيد، (وبزيد مررت) تقديم الحرف مثل تأخيره⁽⁴⁾. انتهى وتابعه السمين⁽⁵⁾.

وعلى هذا فقد خرج سيبويه⁽⁶⁾، والزجاج⁽⁷⁾، والنحاس⁽⁸⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁹⁾، ومكي⁽¹⁰⁾، وابن عطية⁽¹¹⁾، والعكبري⁽¹²⁾، وأبو حيان⁽¹³⁾،

(1) إعراب القرآن: 345/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 364/1.

(3) إعراب القرآن: 345/1.

(4) الحجة: 319/2.

(5) الدر المصون: 662/2.

(6) سيبويه: 53/3.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 364/1.

(8) إعراب القرآن: 345/1.

(9) الحجة: 319/2.

(10) مشكل إعراب القرآن: 144/1.

(11) المحرر الوجيز: 292/2.

(12) التبيان: 229/1.

(13) البحر المحيط: 349/2.

والسمين⁽¹⁾، والألوسي⁽²⁾، الآية على تقدير: لأن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت قالوا: وهذا كقولك: أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها، ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبية ميل الحائط، وإنما المعنى لأدعم بها الحائط إذا مال.

ومعنى ذلك أن أكثر العلماء خالفوا الفراء والطبري في دعوى تغير الحرف العامل بالتقديم. ولكن يشهد لهما قراءة حمزة "إن تضل"⁽³⁾ على معنى الجزاء، والأصل استواء معنى القراءتين. والله أعلم بالصواب.

والملاحظ أن كلا الفريقين قد قدر في الآية تقديماً وتأخيراً فـ "تذكر" وإن جاءت مؤخرة في اللفظ مقدمة في التقدير على "تضل". فليس الخلاف في التقديم والتأخير، وإنما في تغير عمل الحرف بالتقديم والتأخير. فهذه الآية من أقوى الأدلة على إجماع الأئمة على الحمل على التقديم والتأخير لحل إشكال المعنى.

(1) الدر المصون: 662/2.

(2) روح المعاني: 503،504/1.

(3) السبعة: 193، الكشف: 320/1، التيسير: 85، النشر: 236/2.

المبحث الثاني

هل يحتمل تقدير تقديم المعطوف على المعطوف عليه

القاعدة: أن "ثم" و"الفاء" للترتيب فلا يتقدم ما بعدها على ما قبلها⁽¹⁾ وقد حرج بعض العلماء بعض الآيات على خلاف هذه القاعدة على النحو التالي: في قوله تعالى: {أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَأَنْظَرُ مَاذَا يَرْجِعُونَ}⁽²⁾ حرجة الفراء⁽³⁾، والأخفش⁽⁴⁾، وأبو على الفارسي⁽⁵⁾، وابن جني⁽⁶⁾، وصاحب المنسوب للزجاج⁽⁷⁾، والزرکشي⁽⁸⁾ على تقدير: أذهب فأنظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم. في قوله تعالى: {ثُمَّ نَنَا فَتَدَلَّى}⁽⁹⁾ خرج الفراء⁽¹⁰⁾، وابن قتيبة⁽¹¹⁾، وصاحب المنسوب للزجاج⁽¹²⁾، والقرطبي⁽¹³⁾، والزرکشي⁽¹⁴⁾.

(1) مغنى اللبيب: 117/1 - الحرف "ثم"، 161/1 - حرف "الفاء"

(2) النمل: (28)

(3) معاني القرآن للفراء: 219/2

(4) معاني القرآن الأخفش: 301/2، 430

(5) البنيان: 1008

(6) الخصائص: 410/2

(7) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 682/2

(8) البرهان: 292/3

(9) النجم: (8)

(10) معاني القرآن للفراء: 95 / 3

(11) تأويل مشكل القرآن: 725/2

(12) المنسوب للزجاج: 725/2

(13) الجامع لأحكام القرآن وإعراجه: 70/5

(14) البرهان: 292/3

وعلى تقدير: ثم تدلى فدنا. وجوزه الزجاج⁽¹⁾. ونقله ابن هشام⁽²⁾.

في قوله تعالى: {فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ}⁽³⁾ خرج أبو عبيدة على

تقدير: فإذا استعدت فاقراً⁽⁴⁾. وتابعه البخاري⁽⁵⁾ وابن حجر⁽⁶⁾ والقرطبي⁽⁷⁾ والزرکشي⁽⁸⁾.

في قوله تعالى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا}⁽⁹⁾ خرج الزرکشي

على تقدير: جاءها بأسنا فأهلكناها⁽¹⁰⁾، وقد سبق الفراء إلى تجويزه⁽¹¹⁾. وقد تأول

كثير من العلماء مثل هذه الآيات، وأنتقد النحاس تخريج بعض العلماء لقوله

تعالى: {فَضَحِكْتَ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ}⁽¹²⁾ على تقدير: فبشرناها بإسحاق

فضحكت⁽¹³⁾ بقوله: وهذا لا يصح، لأن التقديم والتأخير لا يكون بالفاء⁽¹⁴⁾. انتهى

(1) معاني القرآن وإعرابه: 70/5.

(2) مغنى اللبيب: 696/2.

(3) النحل: (98).

(4) مجاز القرآن: 368/1.

(5) صحيح البخارى: 148/3- كتاب التفسير - سورة النحل.

(6) فتح البارى: 236/8.

(7) الجامع لأحطام القرآن: 86/1.

(8) البرهان: 292/3.

(9) الأعراف: (4).

(10) البرهان: 292/3.

(11) معاني القرآن للفراء: 371/1.

(12) هود: (171).

(13) يراجع ص 463، 464.

(14) معاني القرآن للنحاس: مجلد 1 ورقة 172.

لا يتقدم المضاف إليه على المضاف:

المضاف إليه بمنزله الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه⁽¹⁾. ولم أصادف في التطبيق القرآني مشكلات في ذلك، ولكن ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وسيأتي تناوله ضمن مسألة هل يعد الاعتراض من التقديم والتأخير؟⁽²⁾.

(1) الأصول: 226/2 الخصائص: 378/2.

(2) سيأتي ص 110 من هذا البحث.

المبحث الثالث

هل يعدُّ تقدير تقديم بعض المعمولات على بعض

من التقديم والتأخير؟

في قوله تعالى {كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}: في الدنيا والآخرة⁽¹⁾. أعرب بعض العلماء "في الدنيا" متعلقاً بـ"يبين" وعد أبو حيان ذلك من الحمل على التقديم والتأخير، إذ يكون التقدير: يبين لكم الآيات في الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون. قال: ولا حاجة لذلك لجواز حمل الكلام على ظاهره⁽²⁾. انتهى يعنى: تعلق "في الدنيا" بـ"تفكرون" وتعقبه السمين بقوله: وهذا ليس من التقديم والتأخير في شيء لأن جملة الترجي جارية مجرى العلة، وهى متعلقة بالفعل معنى، وتقديم أحد المعمولات على الآخر لا يقال فيه تقديم ولا تأخير⁽³⁾. انتهى وهو يعنى أن "لعلكم" و"في الدنيا" كلاهما معمول لـ"يبين" فتقديم أحد المعمولين على الآخر لا يعد من التقديم والتأخير.

وما قرره السمين هنا كقاعدة عامة لا يجوز إطلاقه بلا قيد، ففي قوله تعالى {وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَنْ يَشَاءُ}⁽⁴⁾. خرجه صاحب المنسوب للزجاج وغيره على التقديم والتأخير على تقدير: يؤتى من يشاء ملكه⁽⁵⁾. وخرج كثير من العلماء قوله تعالى {أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ}⁽¹⁾ على التقديم والتأخير على تقدير: اتخذ هواه

(1) البقرة: (219،220)

(2) البحر المحيط: 160/2

(3) الدر المصون: 40/2

(4) البقرة: (247)

(5) المنسوب للزجاج: 689/2

(1) الفرقان: (43).

إلهه⁽¹⁾. وورد معناه عن ابن عباس - رضي الله عنهما -⁽²⁾ وخرج ابن قتيبة⁽³⁾ والزرکشي⁽⁴⁾

قوله {فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ} ⁽⁵⁾ على تقدير: مخلف رسله وعده. وعد صاحب المنسوب للزجاج قوله تعالى: {رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ} ⁽⁶⁾ من التقديم والتأخير على تقدير: واجعل أمة مسلمة لك من ذريتنا⁽⁷⁾، فتكون "أمة" مفعولاً أول و"مسلمة" مفعولاً ثانياً، وهو ما جوزه العكبري⁽⁸⁾، وإن لم ينص على كونه من التقديم والتأخير.

ففي هذه الأمثلة قدر العلماء التقديم والتأخير بين معمولين لعامل واحد، واختلف المعنى بحسب هذا التقدير.

وبصفة عامة فإن السمين قليلاً ما يطلق مصطلح التقديم والتأخير على تركيب ما، ما لم يكن فيه تقدير تغيير ترتيب الجمل في التركيب، فالتقديم والتأخير عنده خاص بالضرورة⁽⁹⁾، وبالتالي لا يتسع لكل هذه الصور المتعددة. وسوف نرى في التطبيق أن أبا حيان والسمين والسفاقي هم أكثر من أطلق القول بأن التقديم والتأخير خاص بالضرورة⁽¹⁰⁾.

(1) ورد بحث في الآية ص 19، 20، من هذا البحث.

(2) الجامع لأحكام القرآن: 35/13.

(3) تأويل مشكل القرآن: 193.

(4) البرهان: 281/3.

(5) إبراهيم: (47).

(6) البقرة: (128).

(7) المنسوب للزجاج: 677/2.

(8) التبيان: 116/1.

(9) الدر المصون: 12/2، 122، 231، 379.

(10) انظر هذه المسألة ضمن اتجاهات العلماء في الحمل على التقديم والتأخير ص 52 وما بعدها.

المبحث الرابع

هل يعدُّ تقديم بعض الصفات على بعض

من التقديم والتأخير

في قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ ذهب مجاهد⁽²⁾، والنخعي⁽³⁾، وابن جريج⁽⁴⁾، وابن زيد⁽⁵⁾، والفراء⁽⁶⁾، وصاحب المنسوب للزجاج⁽⁷⁾، إلى أن في الآية تقديماً وتأخيراً، وأن التقدير: له معقبات من أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه.

وذهب أبو حيان إلى أن هذا لا يعدُّ من التقديم والتأخير. قال: ولا يحتاج في هذا المعنى إلى تقديم وتأخير، فقد وصفت "معقبات" بثلاث صفات في الظاهر، إحداها: "من بين يديه"، والثانية: "يحفظونه"، والثالثة: "من أمر الله". وإن جعلنا "من بين يديه" متعلقاً بـ "يحفظونه" (حسب الرأي الأول) فيكون إذ ذاك "معقبات" وصفت بصفتين: إحداهما: "يحفظونه"، والثانية: "من أمر الله"، غاية ما في ذلك أنه بدىء بالوصف بالجملة قبل الوصف بالجار والمجرور، وذلك شائع فصيح⁽⁸⁾. انتهى مختصراً.

(1) الرد" (11)

(2) البحر المحيط: 372/5

(3) المنسوب للزجاج: 70/2، البحر المحيط: 372/5

(4) البحر المحيط: 372/5

(5) جامع البيان: 80/33

(6) معاني القرآن للفراء: 60/2

(7) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 700/2

(8) البحر المحيط: 372/5

وفي هذا نظر للآتي:-

أولاً: أنه قصر كلامه على ما يتعلق بـ "معقبات"، ولم ينظر إلى التغيير في "من بين يديه"، فعلى الظاهر تكون صفة لـ "معقبات" وعلى الرأي الأول تكون معمولاً لـ "يحفظونه" وهذا تغيير في المعنى والإعراب، ولعله ما عناه الفراء بقوله: لا يحفظ من أمره إنما هو تقديم وتأخير⁽¹⁾. انتهى

ثانياً: عد "من أمر الله" صفة على الوجهين لـ "معقبات"، وقد صرح صاحب المنسوب بأنها على التقديم والتأخير معمول لـ الظرف "له".

ثالثاً: عد الضمير في "له" عائداً في الوجهين على اسم الله تعالى. وقد نقل الطبري عن ابن زيد قوله بالتقديم والتأخير ثم قال: وهذا بعيد من تأويل الآية، وذلك أنه جعل الضمير "له" عائداً على الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يجر له ذكر في الآيتين السابقتين⁽²⁾. ونقل بأسانيد عديدة بعضها مرفوع أن "له" عائداً على اسم الله "ومعقبات" تعنى ملائكة.... كما نقل أيضاً بعدة أسانيد عن ابن عباس وغيره أن المقصود ملوك الدنيا لهم الحرس الذي يظنونه يحفظهم من أمر الله⁽³⁾. وكلا هذين الوجهين لا يحتاج إلى تقديم وتأخير.

والخلاصة أنه على التقدير الأول يكون في الكلام تقديم وتأخير، ولا يعنى ذلك أن تقديم إحدى الصفتين على الأخرى مطلقاً يعد من التقديم والتأخير، فأبو حيان أصاب في التقييد، وإنما الاعتراض على التطبيق.

(1) معاني القرآن الفراء: 60/2

(2) جامع البيان: 81/13

(3) جامع البيان: 80/13

المبحث الخامس

هل يعدُّ الاعتراض من التقديم والتأخير

توسع الأخفش في مفهوم التقديم والتأخير، فعد كل اعتراض أو فصل بين متلازمين، أو بين العامل ومتعلقه من التقديم والتأخير. قال: التقديم والتأخير في كتاب الله وفي كلام العرب، وفي الشعر كثير. يكتب الرجل (فيقول): أما بعد- حفظك الله وعافاك- فإني كتبت إليك. فقوله: "فإني" محمول على "أما بعد"، إنما هو: أما بعد فإني، وبينهما-كما ترى- كلام. ومن ذلك قول جرير⁽¹⁾:

الشمس طالعة ليست بكاسفة تبكى عليك نجوم الليل والقمر

فإنجوم الليل معمول لـ"كاسفة"، و"تبكى عليك" اعتراض.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً﴾⁽²⁾ فليس المعنى: انكحوا ما قد سلف، فهذا لا يجوز في الكلام، والمعنى- والله أعلم- لا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فإنكم تعذبون به (إنه كان فاحشة) إلا ما قد سلف، فقد وضعه الله عنكم.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ...أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾⁽³⁾ الكاف زائدة، والمعنى: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم أو الذي..انتهى كلام الأخفش مختصراً⁽⁴⁾.

(1) من البسيط. ديوانه: 226، معاني القرآن للأخفش: 302/2، شرح شواهد المغنى: 792

(2) النساء: (22)

(3) البقرة: (258)

(4) معاني القرآن للأخفش: 303:301/2

ويلاحظ في النص السابق قوله: "وما بينهما كلام"، فقد عدَّ الفصل بين المتلازمين من التقديم والتأخير مطلقاً، حتى إنَّه في الآية الأخيرة أدرج زيادة الكاف بين المتعاطفين في نفس السياق. ومثل هذا لا يعده أكثر العلماء من التقديم والتأخير.

وقد تابع صاحب "المنسوب للزجاج" الأخص، فعَدَّ الفصل بين المتلازمين من التقديم والتأخير في أمثلة عديدة. فمن ذلك قوله: من التقديم والتأخير: قوله تعالى: {حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ} (1). "إنا كنا منذرين" هو جواب القسم "والكتاب"، فأما قوله "إنا أنزلناه" اعتراض، ليس بجواب لأنه صفة القرآن، وليس من عادتهم أن يتسموا بنفس الشيء إذا أخبروا عنه، فهو معترض بين القسم وجوابه (2). انتهى. والملاحظ نصه على كونه اعتراضاً وعده من التقديم والتأخير.

وعلى نحو ذلك عد قوله تعالى: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ. وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ} (3) من التقديم والتأخير على تقدير: فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم (4).

ونص على ذلك ابن الأنباري فقال: هذا فيه تقديم وتأخير من وجهين: أحدهما: أنه فصل بين القسم والمقسم عليه بقوله: {وإنه لقسم لو تعلمون عظيم} فقدمه على المقسم عليه.

والثاني: أنه فصل بين الصفة والموصوف بقوله: "لو تعلمون"، وتقديره:

وإنه لقسم عظيم لو تعلمون، فقدمه على الصفة (5). انتهى

(1) الدخان: (3:1)

(2) المنسوب للزجاج: 726/2

(3) الواقعة: (77:75)

(4) المنسوب للزجاج: 680/2

(5) البيان: 418/2

والملاحظ أن العلماء لا يختلفون في كون "إنه لقرآن كريم" هي جواب القسم إلا أن أكثرهم لا يعد ذلك من التقديم والتأخير، ويقتصرون على وصفه بالفصل أو الاعتراض بين المتلازمين⁽¹⁾. قال الزمخشري: وقوله: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} اعتراض في اعتراض، لأنه اعترض به بين القسم والمقسم عليه، وهو قوله: "إنه لقرآن كريم"، واعتراض بـ"لو تعلمون" بين الموصوف وصفته⁽²⁾ انتهى.

وهو نفس مضمون كلام ابن الأنباري، والفرق بينهما أنه لم يعده من التقديم والتأخير في حين نص ابن الأنباري على كونه فصلاً وتقدماً وتأخيراً.

في قوله تعالى: {إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ}⁽³⁾ جوز صاحب "المنسوب للزجاج" تخرجه على التقديم والتأخير على اعتبار أن جملة "وأقرضوا" جملة معترضة بين اسم "إن" وخبرها "يضاعف لهم"⁽⁴⁾. ونقل هذا عن أبي على الفارسي الذي قال: وحمله على الاعتراض هو أرجح الوجوه، لأن الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع، وكثر⁽⁵⁾. وأورد على ذلك العديد من الآيات والشواهد الشعرية، فمن الآيات: قوله تعالى: {ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ}⁽⁶⁾. "قول الحق". اعتراض بين الصفة والموصوف⁽⁷⁾.

(1) البحر المحيط: 94/8، مغنى اللبيب: 390/2- الباب الثاني.

(2) الكشف: 79/6.

(3) الحديد: (18).

(4) المنسوب للزجاج: 684/2.

(5) المنسوب للزجاج: 685/2.

(6) مريم: (34).

(7) المنسوب للزجاج: 686/2.

ونقل أيضاً عن أبي على الفارسي تخريجه لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنًى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾⁽¹⁾. على تقدير: فإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة، فكرر الشرط، وقوله: "فواحدة" جواب الشرط الأول، كأنه قال: فإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا واحدة وجملة "فانكحوا ما طاب" جملة معترضة بين الشرط والجزاء مثل قولك: إن زيداً - فافهم ما أقول - رجل صادق⁽²⁾. انتهى.

وقد نقل صاحب "المنسوب للزجاج" هذه الأمثلة عن أبي على الفارسي على اعتبار أنها من التقديم والتأخير.

في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾⁽³⁾. قرأ ابن عامر: زين "قتل أولادهم شركائهم"، والتقدير: قتل شركائهم أولادهم، فقدم المفعول على المضاف إليه.

وعده ابن قتيبة⁽⁴⁾، وصاحب "المنسوب للزجاج"⁽⁵⁾، والزرخشى⁽⁶⁾ من التقديم والتأخير، قالوا: وهذا ليس بضرورة لأنه قد كثر عندهم وأنشدوا فيه أبياتاً جملة، فمن ذلك قول ذى الرمة⁽⁷⁾:

(1) النساء: (3).

(2) المنسوب للزجاج: 689/2.

(3) الأنعام: (137).

(4) تأويل مشكل القرآن: 208.

(5) المنسوب للزجاج: 681/2.

(6) البرهان: 282/3.

(7) من البسيط. سيبويه: 179/1، المقتضب: 377/4، الخصائص: 404/2، سرالصناعة:

10/1، الانصاف: 433/2- المسألة رقم 60، ابن يعيش: 103/1، 108/2 شرح

الكافية: 266/1، خزنة الأدب: 108/4.

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

أي: كأن أصوات أواخر الميس. وسرد صاحب المنسوب على نحو ذلك عدة شواهد أخرى⁽¹⁾.

وتخريج هؤلاء للقراءة لاختلاف عليه، غير أن معظم العلماء يقتصرون على وصفه بأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا يطلقون عليه مصطلح التقديم والتأخير⁽²⁾. غير أن العذر في إلحاق هذا بالتقديم والتأخير قريب ملتصق، وذلك لأن الفاصل بين المضاف والمضاف إليه معمول للمضاف، والأصل أن يلي المعمول عامله، وهذا بخلاف الأمثلة السابقة إذ لم يكن الفاصل أو المعترض متعلقاً بأحد المتلازمين اللذين فصل بينهما.

وصنيع ابن جني في "الخصائص" جدير بالتأمل فقد عقد فصلاً للتقديم والتأخير - ضمن باب "شجاعة العربية" - أورد فيه ما يجيزه القياس وما تبيحه الضرورة من التقديم والتأخير⁽³⁾، ثم قال: فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العرب. وإن كنا تركنا منها شيئاً فإنه معلوم ولاحق بما قدمناه. وأما الفروق والفصول فمعلومة المواضع أيضاً فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي...⁽⁴⁾. الخ

فهذا ظاهره التفرقة الواضحة بين التقديم والتأخير، وبين الفصل بين المتلازمين. غير أن صنيع ابن جني ينبىء عن أن الفرق بينهما عنده يسير، وذلك حيث قال:-

(1) المنسوب للزجاج: 681/2، 682.

(2) على سبيل المثال: سيويه: 179، 180، الإنصاف: 427، 435/2، المسألة 60.

(3) الخصائص: 382/2: 389.

(4) الخصائص: 390/2.

من الفصول والتقديم والتأخير قول الشاعر⁽¹⁾:

فقد والشك بين لى عناء بوشك فراقهم صرد يصيح

أراد: فقد بين لى صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء.

ففيه من الفصول:

- فصل بين "قد" والفعل "بين" بـ"والشك".

- فصل بين المبتدأ "الشك" وبين الخبر "عناء" بـ"بين لى".

- فصل بين الفعل "بين" وبين فاعله "صرد" بـ"عناء".

وقدم قوله "بوشك فراقهم" وهو معمول "يصيح" الذي هو صفة لـ "صرد"

على "صرد"، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح⁽²⁾ انتهى.

ثم أورد ابن جني العديد من الشواهد على هذا النحو⁽³⁾. ثم قال: وهذا

الفصل الذي نحن عليه ضرب من الحمل على المعنى إلا أنا أوصلناه بما تقدمه

لما فيه من التقديم والتأخير⁽⁴⁾. انتهى.

ثم أورد ابن جني العديد من شواهد الفصل بين المضاف والمضاف إليه،

ومنها قراءة ابن عامر السابقة⁽⁵⁾. ثم قال: والفصل بين المضاف والمضاف إليه

كثير. وقد جاء الطائي الكبير بالتقديم والتأخير فقال⁽⁶⁾:

(1) من الوافر. الخصائص: 330/1، 390/2، مغنى اللبيب: 1:171- مبحث قد، شرح

شواهد المغنى: 489، 490/1.

(2) الخصائص: 390/2.

(3) الخصائص: 404:391/2.

(4) الخصائص: 404/2.

(5) الخصائص: 409:404/2.

(6) من الطويل. لأبى تمام. الخصائص: 409/2.

وإن الغنى لي لو لحظت مطالبى من الشعر إلا في مديحك أطوع

أراد: وإن الغنى لي لو لحظت مطالبى أطوع من الشعر إلا في مديحك. وذهب الأخفش في قوله سبحانه: لِمَنْ شَرَّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ⁽¹⁾ إلى أنه أراد: من شر الوسواس الخناس من الجنة والناس الذي يوسوس في صدور الناس.

قال: ومنه قوله تعالى: {أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ}⁽²⁾ أي: اذهب بكتابى هذا فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وقيل في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ}⁽³⁾. إن تقديره: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة ثم يعودون لما قالوا.

ونحو من هذا الاعتراض في قوله تعالى {فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ}⁽⁴⁾. فنذكر الآيات وتحريجها كما تقدم⁽⁵⁾.

فالملاحظ أن ابن جني يراوح بين أمثلة الفصل، وأمثلة التقديم والتأخير في سياق واحد، فبيت الشعر الأول يجمع بين كونه مثالا للفصل وللتقديم والتأخير. والبيت الثاني مثال واضح للتقديم والتأخير وليس فيه فصل، وبينهما قراءة ابن عامر مثال للفصل، وللتقديم والتأخير فيها وجه كما قدمنا. أما الآيات الأربع الأخيرة فالأولى منها تصلح مثالا للتقديم والتأخير وهو تخريج الأخفش في

(1) الناس: (6:4).

(2) النحل: (28).

(3) المجادلة: (3).

(4) الواقعة: (77:75).

(5) الخصائص: 409/2، 410. ويراجع ص 111 من هذا البحث.

المعاني⁽¹⁾، وصاحب المنسوب للزجاج⁽²⁾، وابن الأنباري⁽³⁾، وظاهر كلام القرطبي⁽⁴⁾. وهي في الوقت نفسه تصلح أن تعد مثلاً للفصل⁽⁵⁾.

أما الآية الثانية فمن أمثلة التقديم والتأخير، وكذا الآية الثالثة⁽⁶⁾. وهما أيضاً للفصل فيهما وجه، فتصلحان للاعتبارين معاً.

أما الآية الأخيرة فجديرة بالتأمل، فهو يصرح بكونها اعتراضاً ويجعلها نحواً من أمثلة التقديم والتأخير الواضحة رغم أن الاعتراض فيها ليس له تعلق بالمتلازمين اللذين فصل بينهما.

فهذا بالإضافة إلى إدراج ابن جني لأمثلة الفصل في حديثه عن التقديم والتأخير ينبىء عن أن الفرق بينهما عنده يسير، وهو ما نخلص إليه من تأمل أمثلته.

أما السمين فقد كان صريحاً في النص على أنه لا يقال للاعتراض تقديم وتأخير. ففي قوله تعالى: {قَلَّا تُعْجِبُكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ} ⁽⁷⁾. قال: "الحياة" فيه وجهان: أحدهما: أنه متعلق بـ "تعجبك" ويكون قوله: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا} جملة اعتراض. والتقدير: فلا تعجبك في الحياة.

(1) معاني القرآن للأخفش: 550/2

(2) المنسوب للزجاج: 682/2

(3) البيان: 549/2

(4) الجامع لأحكام القرآن: 264 /20

(5) يراجع الخصائص: 409/2.

(6) يراجع الخصائص: 410/2.

(7) التوبة: (55)

ويجوز أن يكون الجار حالاً من "أموالهم" وإلى هذا ابن عباس-
رضى الله عنهما- ومجاهد وقتادة والسدي وابن قتيبة، قالوا: في الكلام تقديم
وتأخير، والمعنى: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد الله
ليعذبهم بها في الآخرة. قال أبو حيان: التقديم والتأخير يخصه أصحابنا
بالضرورة⁽¹⁾. انتهى. قلت: كيف يقال مع نص من قدمت ذكرهم "أصحابنا
يخصون ذلك بالضرورة"؟! على أنه ليس من التقديم والتأخير الذي يكون في
الضرورة في شيء إنما هو اعتراض، والاعتراض لا يقال فيه تقديم وتأخير
بالاصطلاح الذي يخص بالضرورة. وتسميتهم أعنى ابن عباس ومن معه رضى
الله عنهم (التقديم والتأخير) إنما يريدون فيه الاعتراض المشار إليه لآما يخصه
أهل الصناعة بالضرورة⁽²⁾. انتهى كلام السمين.

واحتجاج السمين بابن عباس ومن معه رضى الله عنهم، وانتقاده لأبى
حيان في ادعائه أن تخريجهم للآية على التقديم والتأخير يتعارض مع مذهب
البصريين في اختصاص ذلك بالضرورة منهج سديد فهؤلاء هم أهل اللغة وهم
حجة على البصريين وغيرهم.

أما خلافه مع أبى حيان في عد ذلك من التقديم والتأخير فقد تقدم من
كلام العلماء ما يدل على أن أبا حيان لم ينفرد بذلك بل هو تابع للأخفش وغيره
كما نقلناه في الصفحات السابقة.

وأرى أن العبرة في التفرقة بين الاعتراض وبين التقديم والتأخير هي إعراب
المعترض، فلو كان المعترض متعلقاً بما بعده فهذا ليس اعتراضاً وإنما هو تقديم

(1) البحر المحيط: 54/5 .

(2) الدر المصون: 67/6 .

وتأخير، وإذا كان جملة اعتراضية لا محل لها كما هو في مثال "فلا أقسم بمواقع النجوم"⁽¹⁾. السابق فهذا يعد اعتراضاً.

ولتوضيح ذلك نضرب المثال الآتي:

في قوله تعالى: {كذلك حقاً علينا ننج المؤمنين}⁽²⁾ ذهب الأخفش⁽³⁾ إلى تخريجه على تقدير: كذلك ننج المؤمنين حقاً علينا. فهذا تقديم وتأخير، وهو ظاهر كلام السمين⁽⁴⁾ فإنه أعرب "حقاً" منصوباً بـ "ننج".

وخرجه الزمخشري⁽⁵⁾ على نفس التقدير، غير أنه عدّه اعتراضاً وهذا يتفق مع إعرابه "حقاً" منصوباً بفعل محذوف تقديره: حق علينا حقاً. فليست عنده معمولة لـ "ننج" وإلا لعدت من التقديم والتأخير، وهذا هو خلاصة بحثنا في المسألة والله أعلم.

(1) تقدم ص 111.

(2) يونس: (103).

(3) معاني القرآن للأخفش: 2/349.

(4) الدر المصون: 6/272.

(5) الكشف: 3/27.

الخاتمة

* التقديم والتأخير من الأبواب التي يتداخل فيها البحث النحوي والبحث البلاغي، فإنه لا فاصل حقيقي بينهما؛ فالبلاغة هي غاية النحو، ولا سبيل إليها إلا من خلال تحري أحكامه.

* التقديم والتأخير من أقدم المصطلحات في العربية فقد نقل عن ابن عباس- رضي الله عنهما- تخريجه للعديد من الآيات عليه. وتابع على ذلك سيبويه وسائر النحاة فيما لا يحصى من الآيات.

* بعض أمثلة التقديم والتأخير مما عدّه النحاة من الضرورات في التقعيد وجدنا له نظائر في القرآن الكريم. وليس في القرآن ضرورة. وقد ورد التقديم والتأخير مقيساً واجباً في باب المبتدأ والخبر، وأوجبوا تقديم المفعول به إذا كان ضميراً لو تأخر عن عامله وجب اتصاله

* يعبر النحاة والبلاغيون أحياناً عن التقديم والتأخير بلفظ القلب. فلفظة القلب ترد في كتاب سيبويه مراداً بها التقديم والتأخير. وأورد الزركشي بعض الآيات كأمثلة للتقديم والتأخير، ثم أوردها بعينها كأمثلة للقلب. كما لم يفرّق أبو حيان شيخ النحاة بين المصطلحين وربما استخدمهما في آية واحدة بنفس المضمون.

* حصر البلاغيون أغراض التقديم والتأخير في ثلاثة أغراض هي: (الاختصاص- العناية والاهتمام- البيان) وعدّه أبو حيان شيخ النحاة أحد أساليب البلاغة والفصاحة.

* إذا كان عبد القاهر الجرجاني يخلص إلى البلاغة من النحو فإنَّ الزمخشري يخلص إلى النحو من البلاغة؛ فللمعنى عنده في الإعراب أهمية خاصة؛ ولذا اهتم النحاة بآراء الزمخشري في التقديم والتأخير.

* تعدد أوجه الإعراب في الآية مع اتفاق كثير منها على وجه للتقديم والتأخير، بالإضافة إلى ورود ذلك عن أئمة التابعين يشهد بأنهم كانوا يعنون بالمعنى أولاً، فلا بأس بالحمل على التقديم والتأخير إذا اقتضاهم عليه المعنى.

* كان تقارب المعنيين مسوغاً للتقديم والتأخير؛ وذلك لاشتراكهما في المعنى، وقرب إحداهما من صاحبتهما.

* التقديم والتأخير إذا كان قريباً احتمل عن طول الفصل بين القسم وجوابه

* يتسع مفهوم التقديم والتأخير للحركة والحرف، ولكل من المسائل النحوية الآتية:

- الفصل بين المتضايقين بالظرف.
- الفصل بين العدد وتمييزه.
- الفصل بين الصفة والموصوف بغير معمول لأحدهما .
- الفصل بين المتعاطفين بغير معمول المعطوف عليه.
- الفصل بين حرف العطف والمعطوف بظرف.
- تقديم المضمرة على الظاهر لفظاً ورتبة في غير المواضع المستثناة.
- تقديم المعطوف على المعطوف عليه.
- تقديم ما رتبته التأخير.
- تقديم النعت على المنعوت، أو على أحد المنعوتين.
- تقديم ما بعد إلا عليها.

ووجدنا أكثر ذلك له نظائر في التطبيق القرآني.

تباينت مواقف العلماء من الحمل على التقديم والتأخير في إعراب القرآن تبايناً واسعاً، بل تفاوت موقف العالم الواحد من آية لأخرى، ورصدنا ستة اتجاهات مختلفة، قد يتقارب بعضها من بعض أحياناً، ويتباعد بعضها أحياناً أخرى. يمكن تلخيصها في الآتي:

الاتجاه الأول: التقديم والتأخير يختص بضرورة الشعر فلا يحمل عليه القرآن مطلقاً.

الاتجاه الثالث: جواز الحمل على التقديم والتأخير لحل إشكال المعنى.

الاتجاه الرابع: جواز الحمل على التقديم والتأخير مطلقاً.

الاتجاه الخامس: وجوب الحمل على التقديم والتأخير أولاً: مراعاة للصناعة أو المعنى.

الاتجاه السادس: المبالغة في الحمل على التقديم والتأخير.

هناك نقاط بحث وتساؤلات تحتاج لبحث متعمق في باب التقديم والتأخير منها:

الأولى: الحرف العامل هل يتغير عمله بالتقديم والتأخير؟

الثانية: هل يحتمل تقدير تقديم المعطوف على المعطوف عليه؟

الثالثة: هل يعد تقدير تقديم بعض المعمولات على بعض من التقديم والتأخير؟

الرابعة: هل يعد تقديم بعض الصفات على بعض من التقديم والتأخير؟

الخامسة: هل يعد الاعتراض من التقديم والتأخير؟

مراجع البحث

- إبراز المعني من حرز الأمانى- أبو شامة- ت. إبراهيم عطوة- الحلبي- القاهرة 1981 م.
- ابن قتيبة- ت. السيد أ حمد صقر- القاهرة- تأويل مشكل- القرآن
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر- أحمد البنا الدمياطي- ت. د. شعبان إسماعيل . عالم الكتب سنة 1987م.
- أدب الكاتب . ابن قتيبة. ت. محمد محيي الدين. بدون تحديد
- ارتشاف الضرب من لسان العرب- أبو حيان الأندلسي- ت. د. مصطفى النماس- الطبعة الأولى
- أساس البلاغة . الزمخشري- ت. عبد الرحيم محمود- دار المعرفة . بيروت سنة 1982م.
- أسرار العربية- أبي البركات ابن الأنباري- ت. محمد بهجت العطار- المجمع العلمي . دمشق.
- إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني _ على هامش الإتيقان.
- إعراب القرآن- أبي جعفر النحاس- ت. د. زهير غازي عالم الكتب- بيروت 1988م.
- إعراب القرآن . المنسوب للزجاج- ت. إبراهيم الأبياري- بيروت 1982م.
- الإبانة عن معاني القراءات- مكي بن أبي طالب- ت. د. عبد الفتاح شلبي- القاهرة 1978 م
- الإتيقان في علوم القرآن- السيوطي- دار إحياء العلوم العربية- بيروت- سنة 1996م.

- الأصول في النحو . أبي بكر بن السراج . ت.د. عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . بيروت سنة 1988م.
- الإعراب في جدل الإعراب- أبو البركات الأنباري- ت. سعيد الفغاني 1957
- الأمالي الشجرية- هبة الله بن علي الشجري . دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد سنة 1349 هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف- أبو البركات بن الأنباري- ت. محمد محيي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث- القاهرة.
- الإيضاح في علوم البلاغة في علوم البلاغة- الخطيب القزويني- دار الجيل- بيروت
- البرهان في علوم القرآن- الزركشي- ت. محمد أبو الفضل- بيروت 1964م.
- البيان في غريب إعراب القرآن- أبو البركات بن الأنباري- الهيئة المصرية العامة
- التبيان في إعراب القرآن- العكبري- ت. البجاوي- القاهرة 1973م
- التسهيل لعلوم التنزيل- محمد أحمد بن جزي- دار الفكر- بيروت
- التصريح بمضمون التوضيح . خالد الأزهرى . الحلبي . القاهرة.
- الجنى الداني في حروف المعاني- الحسن بن قاسم المرادي- ت. فخر الدين قباوة دار الآفاق الجديدة بيروت سنة 1983م
- الحجة في القراءات السبع- ابن خالويه- ت.د. عبد العال سالم مكرم- دار الشروق . بيروت . سنة 1977.
- الخصائص- أبي الفتح عثمان ابن جني- ت. محمد علي النجار- دار الهدى بيروت . الطبعة الثانية.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . السمين الحلبي . ت.د. أحمد الخراط .
دار القلم . دمشق .
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور . السيوطي دار المعرفة بيروت .
- الدرر اللوامع شرح شواهد همع الهوامع - الشنقيطي - ت.د. عبد العال سالم
مكرم . مؤسسة الرسالة . بيروت 1985م .
- الصحابي . ابن فارس . ت. السيد أحمد صقر . الحلبي . القاهرة .
- الكشاف . الزمخشري . ت. محمد مرسي عامر . دار المصنف . القاهرة .
- المحتسب في شواذ القراءات - ابن حني - ت. محمد عبد القادر - دار الكتب
العلمية . بيروت سنة 1988م .
- المخصص . أبي الحسن بن سيده . دار الكتب العلمية بيروت .
- المقتضب - أبي العباس المبرد - ت. محمد عبد الخالق عضيمة - لجنة إحياء
التراث . القاهرة . سنة 1386هـ .
- المقرَّب - ابن عصفور - ت. عادل عبد الموجود - دار الكتب العلمية - بيروت
سنة 1998م .
- المنصف شرح تصريف المازني . أبي الفتح ابن جني - ت. إبراهيم مصطفى .
الحلبي . القاهرة . سنة 1954م .
- النهر الماد من البحر المحيط . مطبوع على حاشية تفسير البحر المحيط لأبي
حيان الأندلسي
- النوادر في اللغة - أبي زيد الأنصاري - دار الكتاب العربي - بيروت - سنة
1967م .
- أمالي القالي . أبي علي القالي . مراجعة لجنة إحياء التراث . دار الآفاق الجديدة .
بيروت سنة 1980م

- بصائر ذوي التمييز - مجد الدين الفيروز آبادي - ت. أ. محمد علي النجار - المكتبة العلمية . بيروت.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - الدماميني - ت. د. محمد عبد الرحمن المفدى - الطبعة الأولى سنة 1983م.
- تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم) - عبد الرحمن ابن أبي حاتم - ت. أسعد الطيب . مكتبة نزار . الرياض 1977م
- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز) . القاضي أبي محمد ابن عطية . ت. المجلس العلمي بفاس - المغرب سنة 1987، وأيضاً ت. عبد السلام عبد الشافي - دار الكتب العلمية بيروت سنة 2001م.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم) . أبي السعود محمد العمادي - دار إحياء التراث العربي . بيروت.
- تفسير البحر المحيط . أبي حيان الأندلسي . دار الفكر . القاهرة سنة 1980م.
- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) - فخر الدين الرازي . دار الكتب العلمية . بيروت سنة 1990م
- تفسير الطبري (جامع البيان) . ابن جرير الطبري - طبعة بولاق سنة 1328هـ، وأيضاً بتحقيق أ. محمود شاكر - مؤسسة الرسالة سنة 2000م - والثاني هو الأصل ما لم ينص على خلافه.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) - القرطبي - الهيئة المصرية العامة - القاهرة سنة 1987م.
- تفسير النسفي . أبي البركات النسفي . دار الكتاب العربي . بيروت.
- تهذيب اللغة . أبي منصور الأزهري . ت. عبد السلام هارون ومحمد علي النجار وآخرين . الدار المصرية للتأليف . القاهرة . سنة 1964م.

- جمهرة اللغة- أبي بكر بن دريد . مكتبة المثنى . بغداد- طبعة بالأوفست عن الطبعة الأولى دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد سنة 1345هـ.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي . دار صادر بيروت.
- خزانة الأدب عبد القادر البغدادي- ت. عبد السلام هارون- الهيئة المصرية العامة سنة 1979م.
- دراسات لأسلوب القرآن . محمد عبد الخالق عزيمة . دار الحديث . القاهرة.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني- أحمد بن عبد النور المالقي- ت. د. أحمد الخراط . مجمع اللغة العربية دمشق
- روح المعاني (تفسير الألويسي)- إدارة الطباعة المنيرية- دار إحياء التراث العربي . بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- بهاء الدين بن عقيل ت. وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر . بيروت
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- الأشموني- ومعه حاشية الصبان على الأشموني- ومعه شرح شواهد الألفية للعيني- دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي) . القاهرة.
- شرح التسهيل لابن مالك- ت. د. عبد الرحمن السيد- دار هجر القاهرة سنة 1990م.
- شرح المفصل . أبي البقاء ابن يعيش . مكتبة المتنبى القاهرة
- شرح جمل الزجاجي- ابن عصفور- ت. د. صاحب أبو جناح- الجمهورية العراقية . وزارة الأوقاف . سنة 1982.
- شرح شافية ابن الحاجب . رضي الدين الاسترأبادي- ت. محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين . دار الفكر العربي . بيروت سنة 1975م.

- شرح شذور الذهب- ابن هشام الأنصاري . ومعه شذرات الذهب لعبد المتعال الصعيدي . مكتبة محمد علي صبيح القاهرة سنة 1966م.
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح)- الإمام البخاري . ت. محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي . المطبعة السلفية . القاهرة.
- صحيح مسلم- الإمام مسلم- ت. أبي إسحاق الجويني- دار عفان- الخبر- السعودية . سنة 1996م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري . ابن حجر العسقلاني ت. عبد العزيز بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي . دار الكتب العلمية . بيروت . سنة 1997م.
- فتح القدير- محمد علي الشوكاني- ت. د. عبد الرحمن عميرة- دار الوفاء- المنصورة. سنة 1997.
- كتاب سيبويه- سيبويه- ت. عبد السلام هارون- الخانجي- القاهرة- سنة 1982م.
- لسان العرب . ابن منظور . دار الفكر بيروت 1990م
- لغة القرآن الكريم- د. عبد الجليل عبد الرحيم- مكتبة الرسالة- عمان سنة 1981م..
- مجاز القرآن- أبي عبيدة معمر بن المثنى- ت. محمد فؤاد سزكين . الخانجي . القاهرة.
- مجالس ثعلب- أبي العباس ثعلب- ت. عبد السلام هارون- دار المعارف- القاهرة سنة 1969م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع- ابن خالويه- ت. برجشتراسر- المطبعة الرحمانية . القاهرة سنة 1934م.

- مشكل إعراب القرآن . مكّي بن أبي طالب القيسي . ت. د. حاتم صالح الضامن .
مؤسسة الرسالة بيروت سنة 1987م
- معاني القرآن - أبي جعفر النحاس . ت. محمد علي الصابوني . جامعة أم القرى
مكة المكرمة . سنة 1988م.
- معاني القرآن . الأخفش . ت. د. فائز فارس . المطبعة العصرية . الكويت . سنة
1979م.
- معاني القرآن . الفراء . ت. د. عبد الفتاح شلبي . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
القاهرة سنة 1972م.
- معاني القرآن وإعرابه - أبي إسحاق الزجاج - ت. د. عبد الجليل شلبي - عالم
الكتب . بيروت 1988م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن - السيوطي - ت. أحمد شمس الدين - دار
الكتب العلمية . بيروت . سنة 1988م
- مغني اللبيب . ابن هشام الأنصاري . ت. محمد محيي الدين عبد الحميد .
مكتبة محمد علي صبيح . القاهرة .
- مقاييس اللغة - أبو الحسين أحمد بن فارس - ت. عبد السلام هارون - دار
الفكر . بيروت سنة 1979م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - السيوطي - ت. النعساني - دار المعرفة -
بيروت .